

حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب

الحمد لله

11812

بازاریابی شد
۱۳۸۶

جمہوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

1999

كتاب الحجة المتعالمه

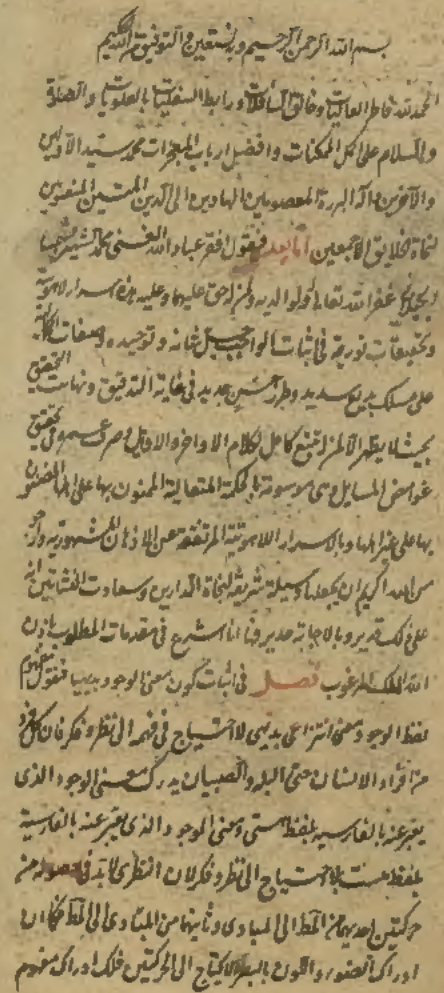
مؤلف شمس الدین

مترجم

شماره قفسه ۱۱۵۱۳

15

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۱۵۱۵



الى وجود الميتة في تلك المرتبة ولم يكن وجودها منظور ولكن عدم الالتفات
 الى وجودها المستلزم عدم تحقق وجودها ربما لو ان يكون حقيقة
 معها ولا يكون نظر العقل اليكيتها الاربعية وذو حيتها فان العقل اذا
 انتفى عن نفس مرتبة الاربعية فقط ولم يثبت الى رتبة في هذا
 الالتفات وان لم يكن الرتبة منظور للعقل لكن عدم النظر اليها
 لا يجب عدمها ربما لو ان يكون الرتبة معها ولا يكون نظر العقل
 واستغناء اليها وما كان مفصلا يظهر ان مرتبة الميتة غير حتمية هي
 ظرف الترتيب بحيث في الجملة ونظر النظر في الجملة الذي ذكرناه
 مشروحا ومرددا قال ان الوجود يعرض الميتة في ظرف الخط والتورية
 اي يعرض الوجود للميتة في ظرف الخط والتورية في الجملة لا الخط والقرن
 والايانزم هو محل الوجود للوجود ولا التورية العرفية ولا يلزم الا ان
 للعقل يحل نفس الميتة وذواتها كما ذكرنا واعلم ان الحكم بالوجود
 في الخارج كما ان وجوده محتمل بالوجود ان يكون محتملا انفسيا
 سواء كان قائما بذاك الوجود الخارجي او قائما بذاته كذلك لا يكون
 يكون وجود الحكم بالوجود في الذهن معنى انفسيا سواء كان قائما
 بذات الوجود والذهني او قائما بغير ذلك الوجود والذهني والتأمل القيم
 بالذات في الوجود والذهني لان كما في الذهن قائم بالذهن ومرتسم
 فيه اما انه معنى انفسيا قائم بالوجود والذهني فهو بطلان لو كان الامر
 كذلك لزم ان يكون صفته وذاتية انفسية سواء كانت صفته انفسية
 خارجية او ذهنية يلزم تأخر وجوده وتأخر وجوده من صورها بعين اليها
 الذي ترقى الصفات الانفسية الخارجية ويلزم المصداق الذي ذكرناه
 سابقا واما ان لا يكون ان يكون قائما بغير ذلك الوجود والذهني فبطلان
 وجود الحكم وصفه بالوجود ان يكون وصفه شيئا بغير ذلك الحكم

三

[illegible]

لا يكون الا وجودا واجب بالذات وكل امر يكون موجودا بلا علة يكون
واجب الوجود بالذات فيلزم ان يكون الحكم بالذات واجب الوجود
بالذات وذلك يتلزم الانقلاب فلا بد ان يكون وجود الحكم والموجود
ان وجوده بالا ولوية الذاتية سواء كان اولوية وجوده ثابتة له
باقضاء ذاته او بلا مقتضى راس لا خيرية ذات الحكم ولا خيرية
غيره على تقدير تلبه ان يكون وجود الحكم بعبء ذاته ونقول ان
يكون طرف لعدم حال وجود تلك العلة في زمان وجودها ومع بقائها تلك
العلة وبقائها تلك الاولوية ولا يجوز فان كان جائز فيلزم جواز
العدم بلا علة عدم المعلول لا يكون الا عدم ما هو علة الوجود والمقرر
بقا علة الوجود وذلك يتلزم جواز تحقق الحكم الذي هو علة
المعلول بلا علة وذلك من غير علة ولا يلزم الترجع بلارج ايضا
وهو وقوع امر معلول بلا علة والرجع بلارج يكون باطلا بخلاف
بين العقلاء وان لم يكن طرف لعدم حيز احوال بقائها تلك العلة وفرض
وجودها وبقا وجودها تلك الاولوية فيلزم كونها لا اولوية لها
حد الوجود بل لا اولوية لها طرف لعدم مع بقا علة الوجود فيلزم ان يلغى
الوجود للمعلول وجبا بعبء ذاته وان كان واجبا بعبء فيلزم يلغى اولوية
ايحدا الوجود فيلغى العقل بالاولوية الوجود لم يسبق حد الوجود
ومنه ذلك المسلك يمكن ابطال الا ولوية كمالية ايضا وثبات ما هو مقتضى
ببرها المحققين من ان من المقتضى ما لم يكن بعبء لم يجسد ولهذا قالوا
اشي بالاجيب لم يوجد سوى الا ولوية كمالية هي ان المقتضى
وجوده من غير علة حيزه ذاته لا بطريق الوجود بل بطريق الاولوية
التي الباطنة هذا الوجود بعبء ذاته العلة في رتبة ذات المقتضى
جعلت وجوده معلولا او لا ولوية غير ان رتبة الوجود لم يوجد

وتفصيل

وتفصيل المقام الثاني يقال اذا تحققت علة وجود المقتضى بما قاما
بشأنه دل وجوده وعدمه في زمان تحقق العلة المذكورة فيلزم ان
يكون حال المقتضى تام العلة كما لا بد لها منها فلا يكون ما فرض علة واجب
علة وجوبها مقتضى وايضا يلزم الترجع بلارج لوقوع الوجود دون
العدم واما ان يحصل حيز الوجود بتلك العلة من غير ان يسبق ذاته
الوجود بالغير فيكون لا يجوز ان يكون طرف لعدم ممكن الوقوع في حال
تحقق العلة وفرض الوجود ومع تحقق تلك العلة بتامها او لا يكون
ممكن الوقوع حال تحقق العلة بتامها فان كان ممكن الوقوع حال تحقق
علة الوجود بتامها فيلزم صحة عدمه بلا علة لان علة الوجود
يسبق الا عدم ما هو علة الوجود والمقرر بقاء وجود علة الوجود
فلم يتحقق علة العدم فيلزم صحة عدمه بلا علة فيلزم جواز تحقق
الحكم الذي هو عدم المقتضى بلا علة فيلزم جواز الترجع بلارج وذلك
خلاف الكسامة وان لم يكن ممكن الوقوع حال تحقق علة الوجود بتامها
يلزم ان يكون حيز الوجود بالذات الحد الوجود بالغير فيلزم بطلان
العقل بان رجحان الوجود لم يسبق درجته الوجود بالغير فظهر
بأنه ما مشر وحاطة بطلان العقل بالا ولوية الذاتية والا ولوية
الاجبية جميعا وتخصيص العقل بالشيء ما لم يكن له وجود وثبت
ان وجود الحكم بالذات لا يحصل الا من علة خارجية فيلزم جواز
الرفع ان يقال ان كان ما حيز واجوب فوجب اداده فوجد كما هو
المقرر عند المحققين وبطلان الا ولوية الذاتية والا ولوية كمالية
جميعا برهان آخر وتقريره ان وجود الحكم لا بد في ملية مكنونه راجعا على
عدم كماله وادام الوجود والجماع يلزم ان يكون عدمه جوا حال كون
وجوده واجبا وذلك في كلاهما لا يجوز اجتماع وجوده مع عدمه

فالمعية المعلولة ان لا توجد اليها قبيل ان توجد في محله واعترض على ما قلنا
وجوده الاول ان الحق اذا اوجب بما يستلزمه من غير ان يكون مستحقا للوجود
الذي هو ذاته ولا العدم الذي هو ذاته بل يستلزم الوجود والعدم في غير محله
الوجود في نفسه ووجود العلة يستلزم العدم في نفسه لعدم العلة لا يستلزم العدم
فقط لا العدم لان لا يوجد في محله في غير ذاته والعدم في ذاته والعدم في ذاته
فيستلزم العدم في ذاته لا يستلزم الوجود في نفسه العلة والعدم في نفسه العلة
كما ذكره في الجواب ان اذا اوجب مستلزم الوجود لا يوجد في ذاته الوجود في نفسه
فان كل ما يحصل له لا ان اراد ان يستلزم الوجود في ذاته فهو مستلزم الوجود
الماعين العدم او مستلزم له وهو لا يتغير القول بان الحق يستلزم العدم
من ذاته اذا اوجب مستلزم الوجود لا اذا اوجب مستلزم العدم في غير ذاته
والا وجوده في ذاته بل يستلزم الوجود في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
محصل الاخر ان ان اراد ان لا يوجد في ذاته الحق في ذاته في غير ذاته
مستلزم الوجود والا وجوده في ذاته بل يستلزم الوجود في ذاته وجوده في ذاته
ولست في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
من ذاته ولا وجوده في ذاته في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
يستلزم العدم فقط والا وجوده فقط وان اراد ان لا يوجد في ذاته الحق في ذاته
لجميع كونه مستحقا للعدم فقط في ذاته في غير ذاته والا وجوده في ذاته
للزكوة في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
منه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
مستلزم في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
ايضا وهو قول الماتية المعلولة لهما في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
الاخر ان ان اراد العدم في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
مع قطع النظر عن كونه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته

لا يمكن

ان كل معلول يمكن بالذات وكل يمكن بالذات ليس وجوده في ذاته ولا عدمه
ذاته لان وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
لذات الحق في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
عن ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
من وجوده في ذاته ولا يكون في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
فذلك وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
الوجود في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
النظر في كل ما هو في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
فكيف يكون معلولا في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
وبين ثبوت العدم في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
الا ولقد قد مر ان الحق في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
منه في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
فوجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
يستلزم العدم في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
لا يمكن ان يكون ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
استحقاق العدم في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
العدم في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
الا ولقد قد مر ان الحق في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
ولست في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته وجوده في ذاته
مستلزم في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
ايضا وهو قول الماتية المعلولة لهما في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
الاخر ان ان اراد العدم في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
مع قطع النظر عن كونه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته

مستقدا على انهم مقتدا بالذات المتقدم بالذات انما هو لعدم فهم ان يكون
 بين المتخصصين علاقة العلوية والمعلولة وذلك لان المتخصصين
 نهاية التاخر وعدم الارتباط وعلاقة العلوية والمعلولة توجب بطء ولا
 ارتباطا وان كان الاليس ليس المتخصصين فيكون بينهما نهاية التاخر وعدم
 الارتباط فكيف يجوز ان يكون احدهما علو للآخر ولهذا يكون وجوده وكيفية
 ضرره وجود العلوة وعدمه عدمه فالوجود والعدم والعدم والعدم وانما ذلك
 ان يكون الوجود في عدم وعدم الوجود في الوجود والعدم والعدم وانما ذلك
 في بيان جواب التحقيق في كل واحد من الاعتراضات المنقولة فنقول لا بد من
 ان نثبت اول مقدمتين ثم ننتقل في جواب الاعتراضات باذن الله تعالى
 المتخصصين المتخصصين المحدثين والى كل امر ثبت له اعتبارا في غير موضع
 اذا اخذ المحدث لاعتبار ذاته لان الشيء اذا اخذ باعتبار ذاته
 فلا يثبت له هذا الاعتبار الا الله والذات التي كمالها والاعتبار بغيره
 كالسواد العارض للموضوع بسبب التصنيع والوجود العارض للملك بالملك
 بسبب الابل على الخارج فثبت له اعتبارا بالعلوة فثبت له اعتبارا بغيره
 المحدث له فاذ قطع النظر عن تلك العلوة الخارجية واخذ المحدث له باعتبار ذاته
 مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فهذا الاعتبار لا يثبت له الا الذات التي
 ولا يثبت له اعتبارا بغيره فثبت له اعتبارا بغيره فثبت له اعتبارا بغيره
 في هذا الاعتبار حتى الوجود والاعتبار في كل واحد من الموضوعات
 مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فثبت له اعتبارا بغيره فثبت له اعتبارا بغيره
 في تلك المرتبة التي هي لا صلة الا بالذات وانما بان ففقط فيكون تلك المرتبة
 عدم تلك الامور الخارجية عن الذات والذات فيكون عدم تلك الامور الخارجية
 في تلك المرتبة فاذ تحقق ذلك لعدم تلك المرتبة يلزم صدق ذلك السبب البسيط
 المتخصص في تلك المرتبة بتحقيق صدق ذلك السبب هو عدم تلك الامور الخارجية

عن المتن

عن الذات والذات المتخصصين في تلك المرتبة وكذا في الاعتبار بالذات السبب
 البسيط المحصل فيكون احد المتخصصين صادقا في تلك المرتبة والآخر
 كاذبا في تلك المرتبة والعلو والافتقار في تلك المرتبة كما ذكرنا سابقا فظهر
 بتمامه ان صدق الامور الخارجية عن الذات والذات في تلك المرتبة لا يوجب
 عدم سبب بسيط محصلها اذا اخذ ذلك الشيء باعتبار ذاته حقيقة الانسان
 ليست خرجت من انسانا كائنا ولا كائنا بمعنى ذلك السبب البسيط والى
 يرجع الى ثبوت السبب في ذلك بل ان السبب في ذاتها لا ذاتها لان
 كل من يتصور ثبوته في مرتبة حقيقة يخرج من حيث هو في اعتقاده والاعتبار
 الترتيب في المحل في امر اخر خارج الذات والذات فيكون بغيره كما ذكرنا
 وانما السوابك التي يكون المحل في امور الخارجية عن الذات والذات في
 فليست بغيره صادقة في تلك المرتبة كما لا يخفى على من يفكر في الامور الخارجية
 فثبت ان اوتار ونفخه فالذات بغيره كاذبة مثلا اذا اخذ الانسان
 باعتبار حقيقة تلك الذات وعينه في الامور الخارجية عن الذات والذات
 كما ذكرنا في تلك المرتبة كما ذكرنا في تلك المرتبة كما ذكرنا في تلك المرتبة
 تلك المرتبة لا يكون صادقا والامر في تلك المرتبة لا يكون سبب
 السبب تلزم للاعتبار وايضا لو صدق السبب في تلك المرتبة لكان صدق
 صدق المتخصصين معان تلك المرتبة لان السبب في تلك المرتبة صدق فلو صدق
 سبب في تلك المرتبة لكان صدق في تلك المرتبة لان صدق سبب في تلك المرتبة
 لصدق في تلك المرتبة صدق في تلك المرتبة لان صدق سبب في تلك المرتبة
 في تلك المرتبة ومن صدق المتخصصين فيها يلزم اجتماع المتخصصين في تلك
 فظهر ان ذلك صدق السوابك بغيره وانما سبب سبب تلك في تلك
 المرتبة بطريق اخر السبب فهو صادق وانما الكلام في جميع المرتبات الحقيقة
 والمرتبة كما يظهر في تأمل فظهر ان السوابك في تلك المرتبة بغيره صادقة

فذلك بين الحكم الواحد وبين الحكم الكثير سواء كان الكثير متشابهاً أو غير متشابه
 فجميع الكمالات العرفية سواء كانت متشابهة أو غير متشابهة سواء أظلمت
 العقلية أم لا العقلية فمن أن الحكم على الحكم البرهان أن الحكم على الحكم
 باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن الغير ليس لها ولا شيء آخر إنما نصبت في
 الإبراهيم الفعلية والوجودية في مرتبة الذات إذا كان الأمر كذلك
 يلزم أن يكون الشيء في مرتبة الذات مسدوداً عن جميع الكمالات العرفية
 سواء كانت متشابهة أو غير متشابهة ولا يمكن أن يكون لها أيضاً في مرتبة
 يكون ذات الجلالة وذات كبرياءها وذات الحكمة وباطونها وشيئا
 صريحا بالقوة العرفية باعتبار ذات الجلالة وذات كبرياءها وباطونها
 انظر جميع بعد الجلالة وأجوانها وذات كبرياءها صريحا وذات
 بالحق العرفية ليس لها نصيب من الفعلية والوجودية باعتبار
 ذات الجلالة وذات كبرياءها وذات الحكمة أن الذات إذا كانت
 باعتبار ذاتها بالقوة العرفية كبرياءها وباطونها وليس لها نصيب
 أن يصير باعتبار ذاتها الكبرياء مع قطع النظر عن جميع ما عداه مصدرها لا
 العقلية والوجودية لا على نفسها ولا على غيرها إنما هي نفسها بظلالها من جهة
 الأول أن يلزم منه أن يكون الشيء هو الشيء نفسه وقد مر بطلان مشروعه
 وأن ذاته من أن يصير الشيء على الشيء وجعل له وإن تغير القوة
 فاعلم الفعل وجعله له واللام في فعل الاستحالة وما على غير ما على غيره
 منه أن يصير الشيء على الشيء وجعله له وإن يصير القوة فاعلم الفعل
 وجعله له وذلك في نظر الاستحالة وتبين البطلان فثبت أن ذات الحكم
 سواء كانت واحدة أو كثيرة متشابهة أو غير متشابهة لا يكون لها
 وجعل له باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن جميع ما عداهما فلو كانت مسدودة
 الموجودات مخففة على الكمالات العرفية لزم أن يكون الشيء على الشيء

والقوة

والقوة فاعلم للفعل نوعين أن لا يكون سلسلة الموجودات مخففة على الكمالات
 العرفية ووجب له وجود الواجب بالذات وهو المطلق في ذاته ما لم يمتد
 من أن الحكم بالذات للحكم أن يصير جعله له فاعلم باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن
 جميع ما عداهما وذاتها مع عدم قطع النظر عن الغير فثبت أنه لا يمكن أن يصير جعله له
 فاعلم لا يجوز أن يكون لها شيء من الحكم في مرتبة الجلاله وباطونها وباطونها
 آخر فثبت فيكون تأثيره وإيجاده باعتبار ذاته والوجودية الحكم آخر لا باعتبار
 ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه من مرتبة العلم والمذكور وعلى الواجب أن
 يكون وجود الحكم كذا حاصل بطريق التسمي بأن يكون وجود كل حكم مستندا إلى
 حكم آخر قبله وجوده مستندا إلى وجوده وبذلك إلى غير النهاية بطريق التسمي ويكون
 تأثير كل حكم موجود في مرتبة وجوده وبذلك مستنداً إلى الغير لا باعتبار ذاته
 مع قطع النظر عن كل ما عداه من مرتبة العلم والمذكور على كل ما يخصم أن يقول
 سلسلة الموجودات مخففة في الكمالات بالذات ولا يكون الواجب بالذات
 موجوداً في سلسلة الموجودات العبادية فاعلم هذا التقدير في إثبات
 الواجب بالذات فاعلم هذا التقدير في إثبات ذلك على أكبر قلت في كلامهم من ساقطه في مرتبة الذات
 والبرهان المذكور عام على فرض حقيقة التسمي لا سيما أنه لا فرق بين حكم واحد وبين
 الكمالات الكثيرة كانت متشابهة أو غير متشابهة في تحقق القوة العرفية والشيئية
 العرفية والشيئية العرفية بالشيئية الواحدة واهتم الكمالات العرفية والشيئية
 المجموع الكمالات العرفية باعتبار مرتبة الذات فثبت الكمالات العرفية سواء
 كانت متشابهة أو غير متشابهة في حكم واحد على أن الحكم على الواحد ليس هو
 وقوة صرفه باعتبار الذات فثبت حال الجلاله سواء كانت متشابهة أو غير
 متشابهة فاعلم أيضاً قوة صرفه وبغيره من نظر الذات والذات والذات
 في ثبوت في ذلك الحكم الحكم الواحد والجمل الكمالات بين أن يكون

الاستيعاب الى طرفة خارجة عن ذات ذلك المجمع سواء كان وجوده اجزاوية
 المجموع حاصل بطريق الاستيعاب او لا كان الحكم الواحد لا بد له من طرفة
 خارجة عن ذاته وذلك ليجوز المركبة المركبات العرفية فكل واحد لا بد له
 من طرفة فاعلية خارجة عن ذاته وحقيقته ولا يجوز ان يكون تلك الطرفة
 الخارجة عن ذات المجمع حقيقة بل هي اجزاء من مجاميع الاول ان كل
 جزء من اجزائه داخل في ذاته وحقيقته فكيف تصور ان يكون خارجا عن
 ذاته وحقيقته وانما ان جزءا من اجزائه لو كان معلوما فاعلية الذات تلك
 المجموع وحقيقته يلزم ان يكون ذلك الجزء معلوما فاعلية نفسه وذاته لان
 ذلك الجزء داخل في حقيقته ولا هو حقيقة المركبة وذاته يلزم ان
 يكون موجودا لكل واحد من اجزائه لان حقيقة المركبة متألفة من جميع
 تلك الاجزاء لا بعضها لا جزاء فلو كان داخل حقيقة المركبة فاعلا لبعض
 اجزائه لا يدخل في الحقيقة ودون بعضيها فاعلية يلزم ان يكون ذلك كل واحد
 فاعلا حقيقة بعض اجزائه تلك الحقيقة المركبة فاعلا لبعض الحقيقة المركبة
 لا حقيقة بل هي حقيقة الكل بل هي حقيقة والا يلزم ان لا يكون
 الكل كلاً والجزء جزءا فثبت ان لا بد من طرفة خارجة عن مجموع الكل
 العرفية ويكون على طرفة ذلك المجمع وحقيقته واذ كانت طرفة
 فاعلية حقيقة يلزم ان يكون على طرفة لكل جزء من اجزائه بحيث لا يكون
 حاصلا له وخالق سواء فثبت هذا البرهان ان اجزاءها اثبات
 وجود الواجب بالذات معاشرة وتوحيدها اثبات العطف على الاطلاق
 اي العطف الواحد لكل واحد واحد من تلك المركبات كيف يكون كل جزءا له وجود
 وكل من خصها بها ولا يوجد كغيرها فثبت ان يكون من حقيقة
 مجموع تلك المركبات العرفية والعطف على الاطلاق امر واحد هو الواجب
 عين ذلك المبرهان العقل المذكور وهذا الحكم العقلي موافق وطابق

كالحكم العقلي في كتابه المبرمج على من لم يزل يتردد لا ان لا يكون له
 شئ واذا وافق النقل العقل فلا يجوز ان يدور في ذهنه فاعلية
 يلزم ان يدور في ذهنه فاعلية الله فوق ايدى يد وبعده فاعلية الله
 على الاطلاق لا بد ان يكون امره خيرا بالذات فلا يكون في وجوده
 وحقيقته الى العرف ولا يلزم ان يكون طارفا كالحكم بالذات فيلزم
 ان يكون في غير افق ذاتها واذ كان الامر كذلك يلزم ان يكون تلك
 العلة الخارجية داخل في تلك المركبات العرفية فثبت ان يكون شئ
 خيرا بالذات ولا يكون في وجوده ومما جاء في طرفة فثبت وجود
 الشيء بالذات وليس الشيء بالذات الا في وجوده ومما جاء في طرفة فثبت
 الواجب بالذات فثبت ان الواجب بالذات يجب ان يكون غيبا
 بالذات ونقول ايضا العقل الخارج لان على حقا حقا تلك المركبات
 العرفية سواء كانت متشابهة او غير متشابهة معنوا ان الاجمال ثم حكم على كل
 واحد وحده معلوما معنوا ان الاجمال ليس شئ مستقيا بالوجود ولا
 بافادته بالوجود ولا على كل واحد وحده من تلك الاجزاء الخفية معنوا ان الاجمال
 يصدق في حقيقة ان يكون حاريا من ثوب الوجود وبسبب الخفاء
 ان لا يكون في عالم الوجود فثبت بالاستقراء بمتقيد الوجود ومنه ويعني
 على غير ما قيل من ان يكون جميع تلك الاجزاء الخفية معنوا ان الاجمال
 حواء فاعلية الوجود وكلا وبسبب كلاً واذ كان الامر كذلك
 فلا يجوز ان يكون وجوده تلك الاجزاء مستقيا بافادته وان لم يزل
 ولا لا يلزم الترجيح خارج ذلك فاعلية مستقيا واما ايضا الحكم الذي
 يفيض الوجود على غيره فكيف ان يجد الوجود اولاً ثم يفيض الوجود على
 غيره فذلك الوجود الذي وجد لا يلزم ان يكون واجباً من غير
 فعلي الا في يلزم ان يكون الشيء موجودا لنفسه لان المعروف ان وجود

اكثر لا يكون الا محسوسا فيلزم ان يكون شئ على ما علة نفسه قد يظن
 مشروحا وعلى ما يلزم الترجيح لا يخرج لان ذلك لا يضر ايضا على ما علة
 وحاله كما لا يضر على فرض عدم المعنى بالذات فيكون كل من الغنيض والمشتق
 محسوسا بالذات وعارضا بنسب الوجود وليس فلا وجود له احد مما هو
 بنفسه وانما يستحقنا ايضا لا وجود له كون العارضي على ما ليس الوجود
 والعلة قد يصدق على الوجود والبرهان اذا اجتمعت افوا من الكفا
 مساو كانت متناهية او غير متناهية وليس من ثم ثوب ولباس راسا
 وكان الجميع علة فاقدة السبب اسحق لا يتصور ان يكون حصة
 منها متسببا باعطاء الطوب والفسح الا غرضها بالافق والقول
 ومع ذلك يلزم الترجيح لا يخرج ايضا ولا كمالا اذا اجتمعت افوا من
 اناس مساو كانت متناهية او غير متناهية وكان كل واحد منهما مقدر
 فاقدة كمالا بحيث لا يكون بينهما مال ريب فغنى هذا التقدير لا يتصور ان
 يكون واحد منهما متسببا باعطاء الكمال والآخر متسببا باعطاء غيره
 فمع ذلك يلزم الترجيح لا يخرج ايضا وبالجملة جميع الكلمات العشرة مساو
 كانت متناهية او غير متناهية اذا لوحظت ه بعضا من الاحمال يصح ان
 يكون على كل واحد منها اجالا انه يكون عارضا على الوجود فاقدة الروا
 يكون شئ منها متسببا بالوجود ولا بالايضا فلا وجود ولا ايضا فلا وجود
 كما في شئ واحد فلو لم يكن بينهما شئ بالذات يلزم ان لا يحصل شئ منها
 وجود الا لا ابد اعلم ان لا يشتمل شئ منها رتبة الوجود ان لا اجابة
 لا من شئ واحد فلو لم يكن بينهما شئ بالذات في عالم الوجود وليس الغنى
 بالذات الا الوجوب بالذات فثبت وجود الوجوب بالذات وهو
 الكمال بعبارة اخرى لو لم يكن في عالم الوجود والغنى بالذات وكذا
 سلسلة الموصلة من شئ على الكلمات العشرة فثبت ان يكون الوجود في

ان

ان حصول الاشياء الخارجية ومن ابر حصول عالم الكمال فيكون
 فثبت بهذا البرهان امور ايضا الاول ان كانت الوجوب بالذات
 وهو المطلوب وانما ثباتها كدوث الذات في كل محسوس وجوده وسوا كان
 اذ لا الوجود وعينه وانما ثباتها ابطال انتم ووجوب الوجود استثناء
 الى الوجوب بالذات وقوله تعالى والله الغنى ونعم الفقير ايتم ان
 يكون بمثابة الماير ان الذي ذكرنا مبسوطا محسوسا والى برهان
 اجزاء هو اثبات كدوث الذات في كل محسوس بالذات كما في الآية المذكورة
 الاولى والى برهان ابطال الاستثناء وجوب الوجود والاشياء والاشياء
 الوجوب بالذات ايضا كما هو ايضا نقول ان ثبات الوجود والاشياء
 بالذات وجوده بالغير لا يثبت شيئا فثبت ان وجود الجميع بالذات
 يجب ان يكون مستندا الى علة خارجة عن ذاته وكل وجود بالغير يجب
 يتصل به وجود بالذات اي الوجود والعلة بالذات لا العلة بالغير
 غيره والا يلزم ان يكون معلول لا يلزم فيلزم ان يكون وجوده بالغير
 لا وجود بالذات وبيان وجوب الاستثناء الى الوجود بالذات هو ان
 الوجود بالذات اصل للوجود بالغير وهو فرع له وجوده بالفرع
 بدون الاصل بحال وانما قلنا ان اصله لا يملك كمالا في عالم الوجود
 وجود بالذات يلزم ان لا يجب شيئا من الكلمات اذ لا ابد والى
 سبب شيئا من مفصلا وتقبل لم لا يجوز ان يكون تحقق الوجودات بالغير
 بغير الشئ بان يكون الاصل مستندا الى سابقة والى مستندا
 الى سابقة وهكذا الى غير النهاية وعلى هذا لا يلزم تحقق وجود بالذات
 نقول ان ثباتها لا يكون فاقدا ان البرهان لا يكون مبدئا على
 اسم لا تمام على تقدير حقيقة وتقريره ان الوجود بالغير هو ما يكون
 مستندا الى الغير ومعلول لا مساو كان وحدها كغيره وسوا كان

سواء

اكثر شأنا من غير شأنا فاذا ثبت مفصلة الوجود بالغير الى
 الدنيا فليست تلك الوجود المطلوب بالوهم ان لا يخلو جملته من سلسلة بعد
 الا حال وكما جرت مجرى كسب الشئ عنها شئ من الوجود بالغير انما بالغير
 وانما في حكم وجود واحد بالغير من حيث وجوب الاستناد الى الغير لا
 الموقوف على ان جملته تلك الوجودات المتسلسلة ووجودات بالغير ليس
 فيها وجود بالذات فلا بد ان يكون تلك الجملته المتسلسلة من الوجودات
 بالغير مستندة الى الغير لان الوجود اذا كان بالغير يجب ان يكون
 مستند الى الغير سواء كان وحده او كثر اشياء او كثر الوجودات
 منها شيئا كما ذكرنا فوجب ان يكون جملته تلك الوجودات بالغير
 بحيث لا يشك عنها شئ مستندة الى الغير لان جملته تلك الوجودات
 في حكم وجود وحده بالغير من حيث وجوب الاستناد الى الغير كما هو
 يجوز ان يكون وجود ذلك الغير الذي يكون جملته تلك الوجودات
 المستندة اليه وجودا بالغير والابتن ان يكون ذلك في جملته الوجودات بالغير
 ولا يكون خارجا فلا بد ايضا من علمه خارجا فيكون مستند اليها
 وايضا هذا خلاف الواقع لان الجملته المتسلسلة مستندة الى جميع الوجودات
 بالغير بحيث لا يشك عنها شئ من الوجودات بالغير كما هو المفروض فلا بد ان
 ان يكون ذلك الوجود الذي يكون جملته الوجودات بالغير مستند اليه
 وجودا بالذات فثبت كتحقق الوجود بالذات وثبت ان سلسلة
 الوجودات لا تكون متعصرة على الوجودات بالغير فثبت ان الوجودات
 بالغير معلومة ولو شك في ان المقدم فرع العلة والعلة اصل له فثبت
 ايضا ان جملته الوجودات بالغير لا يكون غير متناهية بالفعل لان
 البرهان المذكور قد علم به وجوب انتها الوجود بالذات ولو شك
 في ان الوجود بالذات لا يكون الا وجودا الواجب بالذات فثبت

بالحال

به كما لم يمان وجود الواجب بالذات هو المطلوب بهذا البرهان
 يمكن ان يقال كون سلسلة المعلومات الموجودة غير متناهية بالفعل ولا
 يكون متناهية الى الوجود موجودة لاحاطة لها وتقديره ان العقل الصريح
 الغير المطلوب بالوهم لان يلاحظ جملته المعلومات المتسلسلة الى
 المتناهية بالفعل بغير ان الاجال ثم كبر عليها انها في حكم حلول واحد
 من حيث وجوب الاستناد الى الغير خارجة عن ذات القدر ولا يمكن
 ان الجملته المركبة من المعلومات الوجودية سواء كانت متناهية او غير
 متناهية امر ممكن بالذات فوجب ان يكون مستند الى غير خارجة
 عن ذات ولا يجوز ان يكون كذلك كماله كما جرت مجرى كسب الشئ عنها
 او كثر من المعلومات بالغير المتناهية فخرج من كونها لا يجوز ان يكون ذلك
 العلة التي رتبة معلولاتها والعلة والابتن ان يكون ذلك في سلسلة
 المعلومات التي يفتقرها متناهية فيكون جملتها مستندة الى الغير لان
 تلك العلة لا رتبة معلولاتها فيصدق عليها انها علة لاعتبارها فثبت بهذا
 البرهان امور اربعة اثبات وجود علة لاعتبارها وليست هي الا
 الواجب بالذات فثبت وجود الواجب بالذات وثابت ان انت
 العلة التي لا يفتقرها كبر من سواء كان في الوجود او غيره وثابت
 ان الوجودات مستندة الى الوجودات بالغير لان الوجودات بالغير
 لها اذا كانت سلسلة متناهية الى الوجود ان لا يكون غير متناهية
 بالفعل فيلزم الانتها والبيان التسم وايضا نقول في اثبات المطلوب
 لا شك في انه فرق بين العلة الساتية وبين العلة الصورية والبرهان
 العلة التي لا يفتقرها لا يفتقر الى حقيقة المركبة والعلة الصورية
 هي العلة الموجودة لشيء وهي خارجة عن حقيقة معلولاتها فالعلة الصورية
 خارجة والعلة الساتية لا يفتقر الى حقيقة فلا يجوز ان تكون العلة التي لا يفتقر

٨

والمستبذ بالذات واقفاً ذلك ان البرهان قد حكم بتبنيها وجود الغير
 الغير المستبذ بالفعل ذهنا وخارجاً على ما بينا مفصلاً كيف يكون القول
 بوجود حقيقة الغير المستبذ بالفعل في ذاته من خارج وجودها في البرهان
 فقط دون العناد والكم على الشيء وان كان بغير تصور كمن تصور
 قد يكون بالحوال والوجود فقط لا يرى في حكمه على الجمول المطلق والمعدوم
 المطلق وشريك الوجب بعد التصور بالوجه والعنوان ثم يحكم على
 العنوان الذي حصل في البرهان بحيث يسري على عنوان
 والمبرهن من حيث ان في عنوان الجمول المطلق والمعدوم المطلق
 وشريك الوجب في حصوله في نفس من الاذنان وكذا الاحكام
 مما يري على الوجب بالذات فان حصل في ذاته انما هو مفروض
 بالذات والمبرهن بالمعدوم وفي عنوان هذا المفهوم فيجوز في المفهوم
 عنوانه في حكمه على حيث يسري ذلك حكم على المبرهن بهذا المفهوم على
 في عنوانه ولا يمكن ان يحصل المبرهن بمفهوم الوجب بالذات
 في ذاته ولا يلزم الانقلاب الحكم لان كل حاصل في ذاته يحتاج في
 وجوده اليه وكل يحتاج في وجوده الى غيره فكل ذات غير ان
 يكون ما فرض انه واجب الوجود بالذات حكمها بالذات وكذا القول
 المبرهن بمفهوم المستبذ بالذات في ذاته يلزم الانقلاب الحكم
 كل حاصل فيه لا يكون الا الحكم بالذات لا تفرق ان يكون ما فرض
 انه مستبذ بالذات ويمكن الاستدلال على بطلان الغير المستبذ
 من الجانبين معاً ان يقال لو جاز وجود الغير المستبذ في الخارج
 معاً لجاز ان ان نعين جرحه او ساطعاً فيكون مفيداً ثم نقول بين هذا
 سلباً للمعين وبين ان يفرق منه على سبيل الاستدلال السلبى اجمالاً
 ان يكون غير مستبذ بالفعل فان كان متشابهاً يلزم تناهي الكل ما على

ان هذا البرهان يكون جازياً في كل من الجانبين لا احصا صريحاً بجانب
 دون جانب ولا شك في ان اذا كان في كل من الجانبين متشابهاً
 يلزم تناهي الكل وان كان غير متشابه في كل من الجانبين يلزم منه وقوع
 الغير المستبذ بالفعل بين حاصرين مرتين احداهما بجانب واحد
 من الجانبين الا بالاعتدال والادلة فطرية الاستدلال وهذا البرهان يكون
 جازياً في البطلان الغير المستبذ بالفعل في جانب واحد فقط ايضاً بقرينة
 ما بينا في التفات وهذا البرهان يكون بطلاناً في جانب واحد بالفعل
 سواء كانت اجزائها بين طرفي القوة ومفهومه بالفعل كذا الحكم المقتضي
 سواء كان مداراً كالمطلوع والسطح والبسم التعديلي وغيره فان كان مداراً
 بالفعل المحكوم كذا الحكم المقتضي وهذا البرهان مقتضى البرهان في المشتات
 فخر ان احداهما ذكرناه مشدداً وهو قائم ولا يتبرهن جرحه من
 وانها ما يتبرهن عليه اعتراض المستبذ وذلك بان يقال ان هذا البرهان
 جازياً يكون في الاستدلال في فرض فيه نقاطا ويكون بين كل نقطتين
 ونقطتين اخرى دون الذراع وعلى هذا التقرير لا يلزم ان يكون الكل
 دون الذراع لان حال الكل لا يشترط ان لا يلزم ان يتخلل كل اثنى
 لا يكون اختلافهما الا في احدى النقطتين ان يقال هذا الرغيب في
 كل انسان اذا كان المراد من الكل الكل البشري ادى ولا يبعد ان
 يقال ان الرغيب في شئ كل انسان كان المراد من الكل الكل الحيواني
 على التقرير فلهذا من ان يقول اذا فرض شئ المبرهن النهائي وفرض فيه
 نقطة واحدة وادجوداً ثم يتخلل ما بين كل نقطتين نقطة اخرى يكون متشابهاً
 فهو مسلم كمن لا يلزم منه ان يكون الكل الحيواني متشابهاً ايضاً لانه
 حال كل البشري ادى الى الحيواني كالحق على هذا التقرير لا يلزم ان المتشابه
 ولا يكون بطلان الغير المستبذ من سبب هذه وهذا الاعتراض هو ما افق

مكون

حتى اجزاء ذلك العقل بعينه ان الاجزاء في ذاتها لا يفرق تلك الاجزاء العقلية
 بعينه ان الاجزاء سلسلة مرتبة ترتيبا وصفييا ثم لا اجزاء ذلك العقل انما
 الوجه الصريح الذي تراه كونه مشتركا واسم في ذلك ان منشأ الترتيب في ذلك
 العقل من حقيقة واحدة كتحقق منشأ الترتيب ان يكون الفرض في صاحب
 نفس الاجزاء لا يرى ان الكثرة ان كانت في العقل فرض كركب ثم استنبط
 الدائرة العقلية والصغير ثم كثر الكثرة المتحركة بلا تفاوت فيها ويحكم
 ابطال عدم تباين مثل كل من زعم ان كل جسيم من اجزاء
 له مقدار معين بحسب الواقع وان كانا تحت مرتبة غير مرتبة فيكون انما يحصل
 منها مقدار غير متناه في العقل ولا كما ينبغي ان كان تحت تلك الاجزاء
 من الالهام والقادر على ما يادى فيلزم ان يكون الغير المتناهي العقل
 متقنيا بما ويريد ان يكون العقل المتناهي العقل محصورا والذات
 والحدود متشابهة في المقتضى في المقام وهو ان لا يكون في
 عالم العقل احد مرتبة متناهية العقل ولا يكون شيئا متساويا
 متباين يكون الجميع متساويا الى حد واحد وعلى هذا التقدير لا يمكن
 اجزاء البرهان المذكور وسيجي زيادة كلام في هذا المقام باذن الله
 تعالى ونقول ايضا لا يكون ان يكون كل جزء من المركب لا يتنقل الكلام
 الى جزء اخر وهذا النقل لا يخفى الى حد ما ان كل جزء من اجزاء
 العقل فيلزم وجود كليات مرتبة غير متناهية بالعقل لان اجزاء
 فيلزم ان يكون العقل الاول الذي فرض وجوده في الخارج متشكلا على وجود
 كليات غير متناهية العقل لان وجود الكل يستلزم وجود جزئيه جميع
 اجزاءه وان كان المفروض عدم تباين المركب اما المركب البسيط
 انما هو فيلزم ان يكون عال كل كل يكون جزء العقل الاول متشكلا
 حيث كانت على الكليات غير متناهية العقل فيلزم التسليم ان الاجزاء

التام

التام العقلية الموحدة في الخارج والذات كونه كمالا في ذاته
 كل مركب خارجي باحد مركب واحد في تركيبه يكون كثر اجزاء
 لم يثبت كثره كثره المركب البسيط اما في بصره من وجوده كثره خارجي
 واحد خارجي وذلك يستلزم وجود الكل بدون وجود جزئيه لان الواحد
 جزءا لكثير والذات في العقل كمالا في تركيبها المركب الموجود في
 كل البرهان المذكور وعلى حقيقة البرهان جارية على وجه متناهية الكثرة
 المتناهية البسيط الذي في تلك الاجزاء الخارجية بحسب متناهية على
 خارج بسيط في الخارج ككل البرهان المذكور ككثير متناهية الاجزاء المتناهية
 الى جزء واحد في العقل في نفس ككل ككثير متناهية بحسب متناهية الاجزاء
 ليس له وجود جزئيه جزئيه البسيط المتناهي ككثير العقل البسيط
 يجب انما وانما ليس له وجود وهو العقل البسيط المتناهي في
 ايضا مجموع احكام وجوده وجوده وجوده ككثير متناهية
 المرتبة العقلية بحسب ان العقل بسيط العقل الجليل ولا يلزم
 بالكل ان جعل الواحد متقدم على الكل لا غير على ان وجود الواحد
 متقدم على الكل وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 ان اثنين بحسب المرتبة العقلية يلزم من تقدم جعل الواحد والمتقدم عقل
 جعل الواحد والمتقدم عقله ايضا ليس العقل البسيط في ذاته ذاتا
 وحسبيا ولا وجوده يكون وصفييا وذلك في ان العقل ليس مرتبة
 الذات والذاتيات ككثير متناهي يكون وجود الكل في مرتبة وجود
 الجزئيه وكيف يتصور ان يكون ذات الكل في مرتبة ذات الجزئيه وكيف يتصور
 جعل الكل في مرتبة جعل الجزئيه وايضا وجود الكل متناهي ذات الكل ذات
 الكل متناهي ذات الجزئيه وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 ان يكون ذات الكل وجوده في مرتبة ذات الجزئيه وجوده وجوده وجوده

الثاني عدم الخلق في الذات لا في النفس لا يجوز ان يكون
 في ذاته خروجه لا في ذاته ان لا يكون شيئاً من كل معنى
 فانه لو كان له سوا كانت موجودة او معدومة وانه لو كان
 في ذاته كانت موجودة فمضى ان كانت النفس الموجودة وان كانت
 معدومة كانت وانه لو كانت النفس المعدومة وكذا ان لا يوافي
 الموجودة بالنفس لا يجوز ان يوافق تحت النفس الموجود وكذا لو كان
 لا يجوز ان يكون النفس والمعدومة لان في ذلك كانت النفس
 المعدومة وحيث خلاف كانت النفس المعدومة وكذا في
 جميع الكليات المتباينة بما يكمل لان العقل لا يجوز ان يدخل في
 احد المتباينين تحت المتباين الا في ما يكمل سوا كان موجوداً او
 معدوماً لا يجوز تقديره في احد طرفي احد المتباينين تحت المتباين
 الا في الطرف بين التميز العقلي والتميز العقلي فظاهر ان خلافه
 ومن خصوصية معنى الكليات ان لا يكون في ذاته المعدومة والمعدوم
 المطلق والموجود المطلق والشيء المطلق والوجود المطلق
 المطلق بغيره من عدم المطلق كما ان عدم الخارج والعدم
 ولا شك في ان المعدوم المطلق باعتبار وجود المعلوم المطلق لا يجوز
 العقل صدق وجوده في نفسه او معدوم وجوده لان في ذلك
 عنوان المعدوم المطلق فكيف يصح بغيره صدق وجوده في العقل
 بما هو موجود في ذاته او الخارج ويكون عنوان الموجود ايضاً والعدم
 بغيره في ذاته يكون الشئ الواحد في ان موجود المعلوم معدوم
 مساو والملازم فكلما لم يلائم وكذا الكلام في المبدأ المطلق و
 الشئ المطلق كما يظهر في النعات ومن خصوصية بعض اقواله
 ان لا يكون في ذاته الموجود الخارج كغيره الموجود فانه معدوم

كل

كل شئ من جميع الموجودات لا ينفرد ولا يكون في ذاته المعدوم كذا في
 الثاني فقط وكذا الكلام في الموجود والعدم والموجود لا في
 الموجود الا في ذاته في خصوصية بعض اقواله ان يكون بعض اقواله
 موجوداً وبعض اقواله معدوماً كما ان النفس في ذاته لا يمكن ان يكون
 والعدم مجرد في حقيقة وجوده ان يكون بعض اقواله موجوداً وبعض
 احده معدوماً اذا تمهدت المقدمات فنقول ان النزاع لا حصر له في
 التحصيل ان معدوم واجب الوجود بالذات معدوم في وجود العقل
 بغيره فلاحظ ذلك المفهوم صدق على شئ من ذلك الكلام في مفهوم منسحق
 الموجود ويمكن الوجود بالذات فان العقل بغيره فلاحظ ذلك المفهوم
 المفردات الثلاثة مع قطع النظر عن الامور الاربعة على كل واحد
 منها تجوز صدق كل واحد منها على كبريى في صدق على كل واحد
 منها ان كل تجوز العقل صدق كل واحد منها على كبريى ان انظر الى نفس
 مفهوم كل واحد منها وقطع النظر عن جميع ما ذكره في واحد منها
 وقد ثبت سابقاً بالبرهان ان كل الكليات الثلاثة كليات متباينة
 بما يكملها بحيث لا تجوز العقل صدق في الاثنين منها والثالثة على امر
 واحد نعم يجوز تقدير صدق الاثنين منها او الثالثة على امر واحد
 والفرد بين التميز العقلي والتقدير العقلي بين كلاً من كان معدوماً
 واجبة الوجود بالذات كليات تجوز العقل صدق على كبريى فظاهر ان
 في ذلك فلا يخفى ان يكون منسحق معدوماً او مساوياً بناء على عدم
 الواسطة بينهما والامتنان لا ينافي باطل فتبين الاول وبذلك
 ثبت وجود الواجب بالذات وهو الكلام اما بطلان الاحتمال
 ان شاء الله تعالى كذا ان معدوماً فلا يخرج من ان يكون عدم لادته او لغيره
 ولا وسط بينهما فان كان لادته بغيره ان يكون في ذاته المعدوم الموجود

بالذات ايضا كما ان فردا للوجوب لوجوب بالذات لان المفروض
ان فردا للوجوب بالذات وكلاهما فيه فيلزم دخول امر واحد تحت
الكليتين المتباينتين بتايكليا ويلزم ان انقلاب الكل ايضا والامر
الطبي وبطلان الامر مستلزم لبطلان الكلوم وان كان لغيره يلزم
ان يكون معلولا لعدم مستند الوجود على الوجود لان عدم
العدم يكون مستندا الى عدم على وجوده ووجوده يكون مستندا الى
وجوده على وجوده ان يكون محققا في كل فرد وجوده وعدمه في طلة
خارجة عن ذاته وكل محتاج في وجوده وعدمه الى الغير فهو الحكم بالذات
فيلزم ان يكون ما شر من ان فردا للوجوب بالذات فيلزم دخوله امر
واحد تحت الكليتين المتباينتين بتايكليا وذلك بليل ويلزم الانعكاس
الكل ايضا واللازم بكل وبطلان الامر مستلزم لبطلان الكلوم
لا يقال له لم يثبت وجود الوجوب بالذات بعد ثباته اول
الترتيب واول البحث فلم لا يكون ان يكون ما هو مستند للوجوب
بالذات مستندا بالذات ويكون مفهوم واجب الوجود بالذات
مع قبيل الكليات الفرضية التي ليس لها مصداق وتشرع بوجوده في
نفسه كمنه مفهوم العنقا ومفهوم است لاله الف راس لا انقول
قد بينا بقاء ان فرق بين بين تجوز العقلي والتقدير العقلي كما كان
ان العقل الغير المطلوب بالوجه لا يجوز دخوله امر واحد تحت
الشيء الذي هو كاشف عن الخارج وكذا الجوهر والماء والمعدن والامر
بنا على انما كليات متباين بتايكليا ككلا يجوز العقل الزم الوجوب
بالوجه ودخوله امر واحد تحت مفهوم الوجوب بالذات ومفهوم مستحق
لا حاكمين متباين بتايكليا ككلا يجوز العقلي المتباينين والشيء
يحكم على بغيره بالذات المتعاقبات وكذا ان يجوز تقدير دخول امر واحد

تحت

تحت الذات والنفس ولا يجوز تجوز دخول تحتها تجوزا عقليا فلا يجوز
تقدير دخول امر واحد تحت مفهوم الوجوب بالذات ومفهوم المستحق بالذات
ولا يجوز تجوز دخول امر واحد تحت تجوزا عقليا وقد مر ان الحكم
في التجوز العقلي تقدير العقلي وكلام مستتر في معنى لفظة او العقل
عن الفرق بين التجوز العقلي والتقدير العقلي وايضا الكليات الكلية
وان لم يكن لها فرد موجود في نفس الامر كما ان لم يكن الفرد موجودا
يلزم ان يكون معدوما لعدم الواسطة بين الوجود والعدم فان قيل
لو دل ذلك على محقق مقدما يلزم ان يكون شريكا للوجوب بالذات
موجودا ايضا لان شريكا للوجوب بالذات يلزم ان يكون وجودا
تحت مفهوم الوجوب بالذات ولا يمكن شريكا للوجوب بالذات
واذا كان داخل تحتها يكون فردا وفردا للوجوب بالذات لا يجوز
ان يكون معدوما لانه لو كان معدوما لكان معدوما بالذات او لغيره
او ما ذكر في المستدلال تحت شريكا لغيره فمفهوم شريكا للوجوب
يرجع الى ان مفهوم الوجوب بالذات له فردا موجودا لغيره والامر
يكون واجبا بالذات وبنا على هذا القابل ان يعقل مفهوم الحكم بما هو
مفهوم كل يلزم ان يكون متكررا لشيء في الوجود والحال على الجواز
ان يكون متكررا في فردا كاشف عن الفرد ايضا شريكا للوجوب واجبا
كان داخل في امر اراسي لانه مع قطع النظر عن امر ان العقل كاشف في
ثاني النظر وهو انظر ان كاشف عن امر ان داخل في المستحق بالذات فان
قلت ان شريكا للوجوب بالذات داخل في المستحق بالذات مع كونه
فمفهوم الوجوب بالذات فلم لا يجوز ان يكون الوجوب بالذات كاشفا
داخل في المستحق بالذات قلت اما اوله فان المستحق اجمالي مستدرك
وحقيقة المستحق اعمالي فلو ان الفارق موجودا لان شريكا للوجوب بالذات

البرهان بانها لا يكون في الواجب بالذات فانه لم يقرب بانها تستلزم
 وانما في ذاته لا يجوز ان يكون الواجب بالذات وانما كانت معلوم
 المستلزم بالذات لان معلوم الواجب بالذات معلوم المستلزم بالذات
 كما يتبين بان لا يجوز اجتماعها في واحدة كما ان لا يجوز ان يكون
 معلوم المستلزم الوجود بالذات صادقا على موجود خارج عن ذلك لا يجوز
 ان يكون مستلزم الواجب الوجود بالذات صادقا على غير موجود
 الوجود بالذات في الخارج فاقابل اطراف الكلام فانه مستلزم في تمام
 الاقسام فانه قيل في تركيب الواجب بالذات ودخل تحت معلوم الواجب
 الواجب بالذات مستلزم ان تركيب الواجب بالذات مستلزم بالذات
 بكماله من العقلية فيلزم جمل الامور تحت الكلين المتباينين
 بتاييد كليهما و قد مر ان ذلك معلوم الواجب بالذات بانها لا تقبل
 لفظة نفس المفهوم في الحقيقة وكلها باعتبار نفس مفهوم مع قطع النظر
 عن جميع الامور الخارجة عنه لا يابى الى وقوع الشك في مفهوم
 الواجب الوجود بالذات حيثما نفس مفهوم مع قطع النظر عن الامور
 العقلية لا يابى الى وقوع الشك فيه وهذا الايمان في كون البرهان
 العقلي حاكما على نحو ما اريد لان تركيب الواجب بالذات في ذاته
 يكون داخل تحت تلك البنية المستلزمة لوقوع الشك في تركيب الواجب
 الامر وبانه يكون مستلزم ما في واحد في الواقع ونفس الامر وبان
 ما عدا ذلك العود يكون مستلزم بالذات في الحقيقة مستلزم بالبرهان
 العقلي هو انكم بان المعبر عن هذا المفهوم الكل وهو مفهوم الواجب
 بالذات لا يكون في الواقع ونفس الامر الا شخصا واحدا فقط فكل
 ما عدا هذه البرهانيات الحقيقية التروية نفس مفهوم الواجب بالذات
 نفس المفهوم الواجب مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة

عن عبارة صاحب الحق مستلزم بالذات وكيف لا وكل ما يجب ان يفهم
 لا يابى الى شك في مفهوم الواجب الوجود بالذات وان كان معلوما
 كليا لا يابى الى حيثما نفس المفهوم عنه وقوع الشك في تركيب الامر خارج عنه وهو
 البرهان العقلي فكل ما في شدة كبرهين لا يكون مستلزم بالذات في الواقع ونفس الامر
 فينتج بالذات ان يكون له في حقيقة الامر يكون شريكا في ثبوت هذا المفهوم بكماله
 لا ايضا ويكون كل منهما موجودا في الخارج كونهما ان البرهان على كونه معلوم بالذات
 بالذات لان كونه هذا المفهوم ثابت عنه البرهان ايضا ولذا تفرغ البرهان على كونه
 بحسب الواقع ونفس الامر لا نفى الشك في نفس المفهوم ايضا ولا خفاء في انه لا
 ساقاة بين ثبوت الشك في نفس مفهوم الكل فقط وبين ثبوت الشك في الواقع
 فقط لان ساقاة ثبوت الشك في نفس المفهوم هو ثبوت ثبوت الشك في نفس المفهوم
 لا نفى ثبوت الشك في نفس المفهوم فقط فدخل تركيب الواجب بالذات تحت مفهوم
 واجب الوجود بالذات ما هو مجرد ملاحظة ذلك المفهوم الكل مع قطع النظر
 عن جميع ما عداه ودخل تحت مفهوم المستلزم بالذات ليس مجرد ملاحظة مفهوم
 المستلزم بالذات بل اعتبارا بما خارج عن ذلك المفهوم وهو البرهان العقلي وبان
 لو لم يكن مفهوم الواجب بالذات كليا في واقع الامر لكان الشك في كبرهين وكونه برهانا
 حقيقيا لا ينافي لوقوع الشك في كبرهين لا واقع الاستصحاب الى ان كانا يشك
 نفى الشك في اثبات توحيد وليس نفى ما ذكره المعبر عن هذا البرهان
 وحسب الكلين المتباينين بتاييد كليهما في البرهان العقل او انظر الى مفهوم
 الواجب بالذات مستلزم قطع النظر عن جميع ما عداه ونظر الى مفهوم المستلزم بالذات مع
 قطع النظر عن جميع ما عداه بكماله او اراوا مستلزم لا يجوز ان يكون داخل تحت كل
 واحد من ذلك المفهومين الكليين بناء على انهما كليان متباينان بتاييد كليهما
 كما ثبت في السابق فنتج ان الواجب بالذات يكون داخل تحت مفهوم الواجب
 بالذات اذا لوحظ انه لو لوحظ ذلك المفهوم باعتبار نفسه مع قطع النظر

الحقبة ابدية من عدم ضد الحقيقة ابدية من عدم انتاج الاشكال
 مثلا لا فاعطى تاج كبرية انظر كماله في مقامه والادم فطر الاستحالة
 ووجه تايده انقلبه انظر حظه ان يكون في واحد الحكيمن المتباينين
 تباين كلياً في الالف فيمنع بالذات وجزءه من عند العقل الصريح فلا يكون استق
 الغير المطلوب بالوهم كون امر واحد سواء كان موجوداً او معدوماً خلا
 كنت الحكيمن المتباينين تبايناً وكوناً عنوانين له هو ذو صفات في
 ولا شك ان مفهوم موزون الوجود بالذات ومفهوم موزون الوجود بالذات
 كلياً تبايناً في تباين كلياً فلا يصح عند العقل الصريح اجتماعهما امر
 واحد لا يجوز اجتماعهما امر واحد كجزء عقلي مشترك في وجود اجتماع
 الوجود عدم معلوم امر واحد كجزء عقلي والعارف بذلك فالعدم
 مثله فيكون تفرعاً اجتماعاً لا يجوز اجتماعاً كجزء عقلي كما مر واما هذا
 فيكون ظاهره ان لا يكون هذه تفرقة بين مفهوم الواجب بالذات
 ومفهوم الممكن بالذات ومفهوم المنفرد بالذات في كل واحد من هذه المفاهيم
 المنفردة مفهوم كجزء العقل الصريح صدق على كثيرين بالنظر الان في مفهوم الكلي
 فكما ان مفهوم الحكم بالذات مفهوم كجزء العقل صدق على كثيرين بالنظر الان في
 المفهوم مع قطع النظر عن جميع ما عداه ومفهوم المنفرد بالذات مفهوم كجزء العقل
 صدق على كثيرين بالنظر الان في مفهوم مع قطع النظر عن جميع ما عداه فكل مفهوم
 الواجب بالذات مفهوم كجزء العقل صدق على كثيرين بالنظر الان في مفهوم
 ومع قطع النظر عن جميع ما عداه ولا تهاوت في ذلك بين مفهوم الحكم بالذات
 ومفهوم الواجب بالذات كما نظرنا في التفات ولم يبرهن ان عطف كون
 مفهوم الواجب الوجود بالذات كلياً كلياً على كثيرين بالنظر الان في مفهوم
 قطع النظر عن جميع ما عداه وكيف مقصور بانه كونه كلياً وصدق توفيق الكلي
 على بل لبرهان ان اقام عطف الكثرة على رتبة لا عطف الكثرة على رتبة المفهوم

وال
 اجتهاد

والاعمال وقبح الاحتياج في نفق الشريك واثبات التوحيد الى البرهان كما
 لا يخفى على من لم يسبق له منقضي جيل الفان كما في نظره ان لا يجوز دخول امر
 تحت مفهوم الواجب بالذات ومفهوم المنفرد بالذات كما في تباين
 تباين كلياً كما مر من الالف لم يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات مفرداً
 كلياً ليس في وجوده ومفهوم المنفرد بالذات كلياً بالامكان العام فافهم
 بالامكان العام شئت من الشئ الموجود في جميع المفاهيم ايضا ليس مفهوم الحكم
 بالامكان العام في وجوده ولا في مفهومه ومفهوم الحكم بالامكان العام في مفهوم
 لا نقول ان ايضا فيكون كلياً بمحض الافتراض والحين فلم يجوز ان يكون مفهوم
 الواجب بالذات ايضا كلياً - اختر عابداً ان يكون له فرد واحد
 لا في وجوده ولا في مفهومه ومفهوم الحكم بالامكان العام لا في مفهومه
 فوقيه بين مفهوم الواجب بالذات وبين مفهوم الحكم بالامكان العام
 لان معنى الحكم بالامكان العام هو الحكم بالامكان العام قد استوجب
 الوجودات في جميع المفاهيم استيعاباً لكلها في الكل لا ينافي ولا يخفى
 الواجب بالذات وهو الالف فيجب بالذات فلا يكون مفهوم جميع الموجودات
 وجميع المفاهيم الحكم بالامكان العام لان الواجب بالذات المفاهيم
 مستوحاة في الالف فيجب بالذات في الالف فيجب بالذات في الالف فيجب
 او معدوم في الالف فيجب بالذات المفرد تحت مفهوم الواجب
 بالذات سواء كانت موجودة او معدومة في الالف فيجب بالذات في الالف فيجب
 بشروط الله فيجب بالذات في الالف فيجب بالذات في الالف فيجب بالذات
 لان في الالف فيجب بالذات سواء كانت موجودة او معدومة في الالف فيجب
 تحت الالف فيجب بالذات في الالف فيجب بالذات في الالف فيجب بالذات
 بالامكان العام وشملت جميع الموجودات والمعدومات بلزم ان يكون
 هذا القول في الالف فيجب بالذات في الالف فيجب بالذات في الالف فيجب

تحت من كذا العالم فيكون انما في الحقيقة التي تحت من كذا فيكون
شأنه لا شيء غير نفسه ونفسه ما في ان واحد وذلك حال فكل ما في
الكتب في الزمان من ان يتحقق الشيء مطلقا مع الحقيقة فيكون
مشروعا بعد كذا ان العلم المطلق في نفسه مشروط ايضا كما ذكرنا مشروعا
شرا بربنا وبما هو متحقق في الحقيقة المشروعة التي ذكرنا لا انها متينة
على الحقيقة او استحقاق الحقيقة في الزمان كما هو مبسوط ان قولنا في الحقيقة
كل الحكم بالاعتقاد العالم الحكم بالاعتقاد في عدم الفرق بين الحقيقة
الذاتية ذكرنا وما ذكرنا في الفرق بينا وبين القاعدة المقررة في الحكم في
مختصة بل في العلم ولا يصح ان العلم الحكم بالاعتقاد كما ذكرنا مشروعا وبما
الحكم بالاعتقاد في العلم الموجود ولا يصح ان العلم بالاعتقاد لا يكون له حكم
العالم الموجود ولا في نفسه فيكون امرنا كما ذكرنا لا يصح ان يكون موضوع الحقيقة
وذلك هو ان لا يصح ان العلم الموجود في نفسه مشروط بالحقيقة وكل ما هو موجود
ولا يصح ان العلم في نفسه مشروط بالحقيقة ولا يصح ان العلم في نفسه مشروط بالحقيقة
في هذه الحقائق ان صاحب الحقيقة مشروط بالحقيقة الحقيقة في العلم
ونظرا ذكرنا في الحقيقة مشروط بالحقيقة كما ذكرنا في الحقيقة مشروط بالحقيقة
ذكرنا في الحكم بالاعتقاد مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
الفرق بين العلم في الشكل الرابع بين العلم في الشكل الرابع وبين العلم في الشكل الرابع
الطبيعة بالاعتقاد في الرابع مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
في هذه الشروط مشروطان انما بعد حذف الوسط هو مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
معايرة فوفهم انما شرط الرابع انما شرط الرابع مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
كل واحد من الحكم في الرابع مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
على الشرط في العلم بالاعتقاد ان العلم بالاعتقاد مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
الامر مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة

بدر كذا في العلم بالاعتقاد انما في الحقيقة التي تحت من كذا فيكون
شأنه لا شيء غير نفسه ونفسه ما في ان واحد وذلك حال فكل ما في
الكتب في الزمان من ان يتحقق الشيء مطلقا مع الحقيقة فيكون
مشروعا بعد كذا ان العلم المطلق في نفسه مشروط ايضا كما ذكرنا مشروعا
شرا بربنا وبما هو متحقق في الحقيقة المشروعة التي ذكرنا لا انها متينة
على الحقيقة او استحقاق الحقيقة في الزمان كما هو مبسوط ان قولنا في الحقيقة
كل الحكم بالاعتقاد العالم الحكم بالاعتقاد في عدم الفرق بين الحقيقة
الذاتية ذكرنا وما ذكرنا في الفرق بينا وبين القاعدة المقررة في الحكم في
مختصة بل في العلم ولا يصح ان العلم الحكم بالاعتقاد كما ذكرنا مشروعا وبما
الحكم بالاعتقاد في العلم الموجود ولا يصح ان العلم بالاعتقاد لا يكون له حكم
العالم الموجود ولا في نفسه فيكون امرنا كما ذكرنا لا يصح ان يكون موضوع الحقيقة
وذلك هو ان لا يصح ان العلم الموجود في نفسه مشروط بالحقيقة وكل ما هو موجود
ولا يصح ان العلم في نفسه مشروط بالحقيقة ولا يصح ان العلم في نفسه مشروط بالحقيقة
في هذه الحقائق ان صاحب الحقيقة مشروط بالحقيقة الحقيقة في العلم
ونظرا ذكرنا في الحقيقة مشروط بالحقيقة كما ذكرنا في الحقيقة مشروط بالحقيقة
ذكرنا في الحكم بالاعتقاد مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
الفرق بين العلم في الشكل الرابع بين العلم في الشكل الرابع وبين العلم في الشكل الرابع
الطبيعة بالاعتقاد في الرابع مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
في هذه الشروط مشروطان انما بعد حذف الوسط هو مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
معايرة فوفهم انما شرط الرابع انما شرط الرابع مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
كل واحد من الحكم في الرابع مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
على الشرط في العلم بالاعتقاد ان العلم بالاعتقاد مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة
الامر مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة مشروط بالحقيقة

ان لا يكون التوصل الفعلي له نسبة الى الذات الحكم والا فليس
لا نه ثبت البرهان فخاص بالبرهان ان شيئا من الكمالات بالذات ليس
من التوصل الفعلي في مرتبة الذات ويكون التوصل الفعلي بالنسبة الى
كمالات بالذات لا خارجا عنها بل مستقفا من غير ذاتها كما في سبغ من شرا وعاشرا
برائيا فلا يخلو عما دونه وايضا قد ثبت ان البرهان في سبغ ان شيئا من الوجود
والتوصل الفعلي لا يكون الا بالنسبة الى شيئا من الكمالات بالذات والذات لا تفر
الى الذات وبما على ذلك يتصور ان يكون الفعلي والتوصل والوجود
جزءا من الكمالات لا لا تكون لو كان هو الكمالات او خارجا عنها بل بالذات
لان نسبة هو الشيء الى الوجود كان ذهنا او خارجا او في مرتبة غير له
بالذات بل نسبة الى الذات الامر الذي في ذات الشيء بل نسبة الى الذات
التي هي النسبة لذاته وذلك لان نسبة الامر الى الذات والذات لا تكون
النسبة فيلزم ان يكون نسبة الوجود الى ذات الحكم او الى مرتبة الوجود
والا فليس به والمفهوم من قولنا نسبة التوصل الفعلي والذات
الى ذات الحكم بل نسبة الامر الى مرتبة النسبة فيلزم كون التوصل الفعلي
الوجود هو ذاته بل كل من الكمالات سواء كان جزئيا او خارجيا او جزءا
والمطلوب ان يكون نسبة التوصل الفعلي الى مرتبة خارجا عن الكمالات
كذلك كان نسبة التوصل الفعلي الى الذات كما بينا في الاصل
تقديره في ان يكون نسبة الذات والذات والذات والذات
المطلوب ان يكون نسبة الذات والذات والذات والذات
كونه في ذاتها بالذات فلا يلزم منه تعدد والواجب بالذات بعد موعود
والخاص بالذات لان نسبة التوصل الفعلي الى الذات بالذات
التوصل الفعلي لا لا تكون نسبة التوصل الفعلي الى الذات بالذات
تخصيص في ان يكون نسبة التوصل الفعلي الى الذات بالذات

في مرتبة

الخارج فيكون ذلك تعدد الشخص الخارج في مرتبة التوصل الفعلي
المرتبة مستند من التوصل الفعلي وذلك في ذاتها فلو كان نسبة
الذات من الكمالات الموجودة في الخارج واجبا بالذات يلزم منه تعدد والواجب
بالذات بعد تعدد الأشخاص الخارجية والذات بل كل من الكمالات بالذات
شذو ايضا لو كان نسبة التوصل الفعلي الى الذات واجبا بالذات يلزم ان يكون
الواجب بالذات على نسبة التوصل الفعلي الى الذات ان يكون الوجود
لان الوجود الفعلي لم يكن بالذات فانما هو الواجب بالذات ايضا
في ان النظام الى مرتبة في الخارج الفعلي ايضا خارجا لا يتصور الا ان يكون
المرتبة في الخارج وبان يكون بينهما اشتراكية والتوصل في مرتبة
والاشارة الى جية بينهما لا يتصور الا بان يكون لكل واحد منهما موعودا
خارجيا مستقرا من الخارج لا يوجد في الخارج ان يكون لكل واحد منهما موعودا
خارجيا براسه ويكون الوجود الى كل واحد منهما غير الوجود الخارج
للكونه والذات يتصور التوصل في جية والاشارة الى جية وذلك في ذاتها
وذا كان موعودا وكل من نسبة التوصل في جية والذات في جية مستند
المرتبة المستند من تعدد الوجود الى مرتبة التوصل مستند من تعدد الشخص الخارج في مرتبة
لان الوجود في الخارج في مرتبة التوصل في جية مستند من تعدد الشخص الخارج في مرتبة
ان يكون نسبة التوصل في جية مستند من تعدد الشخص الخارج في مرتبة
والا يلزم كونها متحصلا واما في مرتبة رضى الاشياء الخارجية والمفوض فلا ذلك
لان المفوض يتحقق انما هو الخارج الذي لا يتصور به في المرتبة الخارج في ذاتها
فما رية تعدد لو كان نسبة التوصل الى الذات امر ايضا خارجا بالذات
هو المفوض في ان يكون نسبة التوصل الى الذات مستند من تعدد الشخص الخارج في مرتبة
تبر خارجا في مرتبة خارجية والتوصل في مرتبة خارجية والاشارة الى جية لا يتصور به في مرتبة

لا يخرج المميز بقدر الوجود الخارج المميز لا يخرج من قدر الشخص
 المميز فيكون ان يكون كل المنقسم والمنقسم اليه انضماما خارجيا شخصيا
 ووجودا خارجيا براسه ولا شك ان لا يكون احد الاثنان
 الموجودين في الخارج شخصا لاخره الا يلزم ان يكونا احدا او احدا بالانضمام
 اذا لم يكن الشخص الواحد يلزم ان يكون الشخص واحد الا ان قدر الشخص لا
 يحصل الا بعدد الشخص فان فرض ان احد الاثنان الموجودين في الخارج
 صار شخصا يلزم ان لا يتحقق الشخص واحد يلزم عدم تحقق الشخصين
 في الخارج وهذا على ما يلزم من الاثنية التي جرت في حق فلو لم يكن كل
 منقسم المنقسم اليه وجودا خارجيا متميزا عن الشخص فليس يلزم ان يكون
 الشخص كل الذي صار شخصا اليه بالنسبة الى الشخص العام بالذات الذي
 صار شخصا الى ذلك الشخص المميز نفسا او وراة هذا الشخص العام بالذات
 الذي صار شخصا الى ذلك المميز والمفروض ان الشخص المميز هو انضماما خارجيا
 قائم بالذات فذلك الشخص الذي هو قائم على المفروض يلزم ان يكون ارضا
 خارجيا قائما بالذات فلو لم يتحقق بينهما اثنيتا خارجية ولا فدا في الشخص
 الاول العام بالذات المنقسم الى ذلك الشخص المميز بالذات مغفل في هذا
 الشخص الثاني فلو لم يوجد شخص ثالث كل فدا في الاول والثاني فلو لم
 ان لا يكون الشخصين مع ذلك الى غير النهاية بالانضمام فلو لم يتحقق
 جزئيا بية بالانضمام في شخص واحد فيكون بالذات الا انهم بقدر انهم
 وايضا الشخص الخارج المميز والوجود الخارج المميز شك في ان
 يلزم اجتماع الوجودات الخارجية المحتملة فيكون ان يكون شخص واحد يلزم
 بالذات والشخصات الخارجية وذا وجودات خارجية غير متشابهة والذات
 فلو لم تكن واحدة ويلزم ايضا ان يكون شخص واحد انضماما غير متشابهة لان

تعد الشخص

تعد الشخص لا يكون الا بعدد الشخص بقدر الوجود الخارج المميز لا يخرج من قدر الشخص
 في تعد الشخص بقدر الوجود الخارج المميز ان يحصل في تعد الشخص الخارج المميز
 تعد الشخص الخارج المميز بقدر الوجود الخارج المميز في اجتماع في ذلك الشخص
 او احدهما المميز بالذات الشخصات الخارجية غير متشابهة ووجودات خارجية
 غير متشابهة يلزم ان يكون ذلك الشخص شخصا غير متشابهة والا يلزم
 الاستحالة واما بطلان كونها بالذات طاعة اذا كان الشخص الشخص المميز
 بالذات حكما بالذات واما منضمات الوجودات خارجيا فذلك ان انضمام
 امر الى امر اخر انضماما خارجيا لا يتصور الا ان يكون الامر متميزا عن الآخر
 وان يكون بينهما اثنيتا خارجية الا ان لا يكونا مفصلا فلو لم يحصل المقاسم المذكور
 فيجب ان يكون ايضا انضماما في العام ان يقال ان كان الشخص الشخص المميز
 بالذات احدا فكلما بالذات حكما بالذات ويكون ارضا انضماما غير متشابهة
 يلزم جميع المقاسم الواردة على الشخص المميز كما ذكرنا في تفصيله على
 هذا الشخص العام بالذات الذي يكون على سائر المقاسم بالذات
 لا لا تعاوت بين الشخص المميز بالذات الذي يكون منضمات اليه
 وبين هذا الشخص المنقسم العام بالذات انضماما خارجيا فيكون كل
 واحد منها حكما بالذات في وجوده خارجي ولا يصح شخص خارجي
 فيلزم ورود جميع المقاسم الواردة على المنقسم اليه لا تعاوت
 فلا يلزم ان يكونا معا فيلزم كونه ووجودا خارجيا فيكونا مختلفين
 الصورة الاربعة فان ورودها في الشخص المذكور في شخص المنقسم
 اليه وكون المنقسم لا المقسوم ومن هناك كون المنقسم واجبا بالذات
 وشخصي الواجب بالذات عينه على كسبي برأيه على تقدير كون
 شخص الشخص المميز بالذات امر حكما بالذات ولا يكون قائما بالذات
 بل يكون قائما بالذات حكما بالذات فيلزم انضماما خارجيا كالسواد بالقياس

من العوارض الشخصية بالوجود والى في النظر ان موضوعه هو شخصه حقيقة كاشفة
 هو بعينه موضوع صف الكمية الذاتية فاذا لم يوجد له موضوع وصف
 الشخصية الخارجية في الخارج لم يوجد له وصف الكمية الذاتية في
 الخارج لا كما في ذلك الموضوعين في الخارج واما على ما علم ان يكون في
 الطبيعي وجودا في الخارج وبعبارة اخرى لا في وجوده الخاص بل في
 الحقيقة مثل جسم النفس الحقيقي وكل من في حقيقة امر خاص فلا يتم تألف
 من المطلق من تقديره في نفسه الى وجوده في الخارج بل ان يكون القيد والظا
 في امر خاص خارج المطلق فالنفس هي التي هي المطلق في
 انقسامه في الوجود والتشخيص لا تفرق لانه في ان النفس في الحقيقة
 فيلزم الاعتراف بوجود القيد والاعتراض بوجود الحقيقة مستقر في الوجود
 بوجوده لان القيد هو ذلك المطلق مع زيادة قيد آخر فكيف يتصور
 وجوده والمقيد به ومن وجود المطلق المقيد به واما ان المطلق يكون وجوده
 مع وجود المقيد بل من هذا الاعتراض بوجوده في الطبيعي لان المطلق له
 بهم كونه ان يشتر كونه امور كثره في ان القيد هو من الشك في كونه
 في الامر الخاص الذي يكون القيد والاعتراض في الامر الذي كونه ذلك القيد
 خارجا عن وجوده في المطلق والمقيد ونسب ان ان في الوجود في
 الطبيعي فالنفس بوجودها في الخارجية فلا يكون في امر ان يكون حقيقة
 الشخص الخارج كجسم في الحقيقة مستقر على العوارض الشخصية ولم يكن
 مستقر على فان كانت مستقر على ان لا يكون لها حقيقة كمية فيلزم
 ان يكون حقيقة مستقر على حقيقة الشخصية وذلك لما مر ان
 تفحص الشخص كجسم في الوجود والى في الحقيقة الكمية في الحقيقة
 حقيقة الشخصية فيكون جزء الحقيقة الشخصية فلا يتم ان يكون في الحقيقة
 من الشخصية في اجزاء غير التفق عارضا وليس في اجزاء الحقيقة بالية

فثبت

فثبت ان حقيقة لا يكون مستقر على حقيقة الشخصية ولا يكون في الحقيقة
 الكمية ايضا وايضا الامر الذي ليس له حقيقة كمية ليس له حقيقة بالية
 على ما سبق في وايضا العوارض الشخصية في الموضوع لا يكون ان يكون
 نفس الشخص في امره في الحقيقة في حقيقة الشخصية ولا يتم وجوده في امره
 تلك العوارض الشخصية عارضا لها وذلك لان حقيقة الكمية وايضا
 تنقل الكلام الى تلك العوارض الشخصية فلا يتم ان يكون لكل منها حقيقة
 كمية ولا يتم ان يكون في الحقيقة بالية لا يكون ان يكون في الامر الكمية في
 موضوع ليس له حقيقة كمية مفصلا وان لم تكن مستقر على العوارض الشخصية
 عارضا لها فاعترضنا والاصل ان لا يتم بل ان انما اباخرة الى حقيقة
 كمية موجودة في الخارج وهو الكلي الطبيعي الذي هو الكمية في الامر في
 الخارج على ما سبق باعترافنا مشروحا فلهذا وجود الكلي الطبيعي الذي هو المطلق
 في الخارج عنه وجود حقيقة في الخارج الاري ان وجوده في الفعل
 في الخارج مستلزم لوجود حقيقة في الوجود المطلق في الخارج وكذا قد مر
 في الامر كونه كاشفا في الخارج مستلزم لوجود حقيقة في المطلق فيه وكذا
 الكلام في الحقيقة الخاصة والخاصة في الموضع لكونه ان كان المطلق
 ذاتا لمقيد فلا يتصور وجوده في الخارج بدون وجود مطلق في كونه
 فان قيل حاصل في الكلام ان يرجع الى ان ان في الوجود فلا حصول
 فيكون ان راما واهل الاخيرين قلت اختلف بعض المقدمات في
 لاختلف في امره في حقيقة اختلاف بعض المقدمات في امره فلا يكون
 وايضا غاية ما يلزم من ذلك ان يكون من هو ان يكون نتيجة امره في امره
 وهو ان وجوده في المطلق في الخارج عنه وجود مقيد فيه ولا في ذلك
 الاري ان ياتى جميعها في ثبات وجوده في الوجود بل ثباته في ثباته واحدة
 في ثبات وجوده في الوجود بل ثباته في ثباته في ثباته في ثباته واحدة

ما هو موجود في ذات الشيء حقيقة على ما هو مشروح في مقامه فالحق الذي هو موجود
 قوام ذات فردة حقيقة ولا شك في ان انشاك ذلك الذي هو
 ذاتي في حاله في انما طرفه من وجوده في ذاتي يزم ان يتحقق فيه
 وجوده في ذاتي ايضا ولا يجوز انشاك كونه ولا يلزم ان لا يكون الثاني ذاتا
 بحد ذاته على ان يلزم وجوده الطبعي الكلية التي يكون ذاتيات لا فواء
 المندرجة تحتها ولا يجوز انشاك كونه في الوجود ولا في الخارج وباربعها
 التحقيق يزم ان يكون العلم لكل متولد من المتولدات على قدر حصوله
 بالقياس في الوجود كما هو المذهب الصحيح لان المقولات كليات متباينة بتا
 كليها وقد ثبت فيما سبق ان لا يجوز ان يخرج امر واحد تحت الكليتين المتباينتين
 كليها والجميع من الشيء الشريف ان قال بان الاشياء تحصل بانفسها في الوجود
 ومع ذلك فكل واحد من العلم بمقتضى الكيفية مطلقا وهذا القول خارج عن التحقيق
 بل يقتضي ان يقال ان العلم بمقتضى الكيفية فقط ومقتضى الكرم والملا في
 سائر المقولات المتباينة بتا كليها على ان الفرق بين العلم والمعلوم
 هو بالاعتبار فقط للمصدر الماهية في الوجود من حيث انه مصدر حقيقة
 ذهنية حاصل في نفس متخيل علم في حيث اجابنا بما هي من العلم
 من التفتت في الوجود معلوم ولا شك في ان الوجود والذات هي الشيء الواحد
 الخارج له لا يكون الشيء متباين لا الذات والذاتيات وكيفية كل
 الوجود والموجود والذات من عارض الحقيقة واحدة بتا على القول بحد
 الاشياء بانفسها في الوجود وتدل العارض لا تستلزم تبدل في الحقيقة
 المعروض ذاتيات لان تبدل ذات المعروض ذاتيات مستلزم لزوم
 ذات المعروض وذاتيات فيلزم عدم بقا حقيقة واحدة في كلا الوجودين
 والمعرضين بقا حقيقة واحدة في كلا الوجودين فلو وانكم شئنا ان حصل
 في الوجود ويكون وجود الاشياء بانفسها في الوجود فيكون وجودها

ذلك هو

ذلك هو وهو في الوجود واللا يلزم ان يحصل تغير في كسائر في الوجود فيقف
 فيلزم وجوده بجميع الذاتيات في كسائر في الوجود كما في الخارج لا تفاوت
 بين الوجودين في ذلك فلا ان يكون في الخارج وجود امر واحد تحت الكرم
 وكيف ذلك لا يجوز في الوجود وتدل امر واحد تحت الكرم وكيف على قدر
 حصول الاشياء بانفسها في الوجود لوجود بحد ذاته في كل الوجودين
 واذا كان الامر كذلك فكيف يجوز ان يصير ما هو في العلم حقيقة ومندرج
 تحت حقيقة في وكيف حقيقة في حصول في الوجود بنفس ذلك لوجود الكرم واللا يلزم
 ان يخرج امر واحد تحت الكليتين المتباينتين بتا كليها وقد ثبت بطلان ما
 فيسبق وبهذا الكلام في سائر المقولات في العلم فثبت هذا البرهان اعراضا
 وجود الكلي الطبيعية في الخارج وثانها ان يلزم ان يكون العلم بمقتضى الكرم
 المقول ومن كان من رباب التفسير في تأمل ما لا يلزم من مقتضى في ذكرها
 البرهان المقدمة السنتين بوجود الكلي الطبيعية في الخارج تبين ان الذي هو موجود
 الكلي الطبيعية في الخارج يكون شيئا من ضعف التفسير المتباينين بوجود الكلي
 الطبيعية في الخارج فيخرج ذكرها مع هذا انشأنا في ان ما يكون بحد ذاته
 جسا لمكتبة في الوجود بانها من ربابها من ذكرها ان لا يكون المذكورة في كسائر
 على نفي كون العرض جسا لما تحت من الجواهر وهو جسا لما تحت من ربابها
 العرض فانه ما يكون بعدد كونه جسا لما تحت من الاعراض وهو جسا لما تحت
 ما لا يكون الاعراض ولذا جعلوا الاجناس العارية في الاعراض كسائر شئ
 وكسائر لو امكن عدم كون العرض جسا لما تحت بوجوده الاول ان العرض
 هو الموجود في موضوع على ما عرفت فثبت ان في تعريفه ان ما خارجا
 عن حقيقة اوزاده واما الوجود والموضوع اما الوجود فقد ثبت فيما سبق
 انه امر خارج بالنسبة الى حقيقة كل كسائر الذات مستقاة من الوجودات
 ذاته اما الموضوع العرض فهو خارج عن حقيقة الوجود كما في الوجود

خارج حقيقة الحال فيه فيعلم ان لا يكون العرض جنسا للمركبة ثم العلم بان
 بل يكون موضوعا لها لان الذات لا يكون ثابته لما هو ذاتي وانظر الى ذلك
 هو ذاتي ليس قطع النظر عن جميع الامور الخارجية والعرض ليس كذلك وجوابه
 ان هذا المستلزم لا يتم له بل هو عدم كون الجوهر ايضا جنسا للمركبة ثم ان
 لان الجوهر ايضا اخذ في تعريفه امران خارجيان عن حقيقة افراده لا يترتب
 بالجوهر ولا في موضوعه الى آخره وذكرنا المستلزم لان المذكور فان قيل الجوهر
 ليس به موضوع فكيف العرض قلت هذا يدل على ان الموضوع خارجا عن كونه
 الى افراده بوجه آخر الغاية بالنسبة الى افراده العرض ومع ذلك اخذ في تعريف
 الجوهر والثبات ان العرض اخذ في تعريفه هو موضوع ليس به وجوده فقد اخذ في تعريف
 امر عرضي بالنسبة الى كل فرد في ذاته والعرض وجودا له اخذ في الموضوع
 فيعلم ان لا يكون العرض ذاتيا لنفسه بل يزم ان يكون عرضا وجوبا
 انه لم يزم هذا المستلزم بل يزم من ان لا يكون الجوهر ايضا جنسا للمركبة لان
 اخذ في تعريف الموجود في موضوع الى آخره وذكرنا المستلزم لان الثالث
 ان العرض هو الموجود بالفعل في موضوعه ولم يكن الوجود بالفعل مأخوذا
 في تعريف الجوهر لان قبحه اذا وجدت في الخارج لا يكون مأخوذا
 في تعريف العرض بخلاف الجوهر فانه عرفه بانها موجودة اذا وجدت في الخارج
 كانت لا في موضوعه بل على اخذ هذا العقيد في تعريف الجوهر دون العرض
 يجوز ان يكون امر واحد هو في بعض الخارج وهو ما في الذهن لان
 سنط الجوهرية موجودة اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوعه
 ففني الموضوع مخفيا لوجوده لا في مطلقا سواء كان الوجود جنسيا
 او خارجيا بخلاف العرض فانه اخذ في تعريفه الموجود بالفعل في موضوعه
 ولم يعقده فكذلك الوجود بالذهن في الخارج فيكون مطلقا بالنسبة
 اليها فيكون العرض هو الموجود بالفعل في الموضوع سواء كان في

او في الخارج

او في الخارج ولذا جاز ان يكون امر واحد في موضوعه وان يكون في
 موضوعه ايضا كما يلزم من التصورة فانها موضوع وجوده من عند ذاته
 الذهن ولا يكون في موضوعه ايضا عند الوجود في الخارج فيلزم وجوده
 امر واحد تحت الجوهر والعرض بجنسيتين هما الوجود والذهني ولا يكون
 كما ذكرتم في حاشيتكم على هذا لا يجوز ان يكون العرض جنسا للمركبة
 تحت معنى افراده لان الوجود ان يكون العرض جنسا لها بل هو الجوهر الموجود
 في الذهن ايضا كما لا يخفى على الموجود في غيرهم ان يكون كذلك بل هو
 الموجود في الذهن جنسان عاليا واحدا هو الجوهر وانما بينهما العرض
 تكون واحدة تحت المقتضية فكذلك غير ملزم فيلزم ان لا يكون العرض
 جنسا عاليا للجوهر وهذا المستلزم لان ايضا يفرق كالمسيحين
 الا وليس بلان وجود الحكم الذات امر غائب حاصل في العقل الثابت
 عرضا مطلقا سواء كان ذميا او خارجيا وسواء كان بالفعل او
 بالقوة وبعد اخذ الوجود في تعريف الجوهر يزم ان لا يكون ذاتيا لموضوعه
 ما اخبرتم تحت الجوهر لوجود الامر الغائب عن الحقيقة وهو الوجود في تعريف
 الجوهر فان قيل يوجب الجوهرية اذا وجدت في الخارج كانت لا
 في موضوعه ولا نزاع لاحد في ان ما به الشيء حقيقة وحقيقة الشيء ذاته
 المستند على ما يتاكد به العرض فيلزم في تعريفه لما به بل
 اخذ في تعريف الموجود بالفعل في الموضوع ولا شك ان الموضوع
 بالفعل لا يكون ذاتيا لاشيئ اخر خارج الا ما في المحصول كما
 الوجود خارج عن حقائق الموجودات الممكنة بالاشياء على ما مر بها
 قلت التعريف ثمان اعمها تعريف الامر بالملاحظة وليست
 حقيقة كماله هو الاكثيات التي اعتبرها المصطلحون في تعريفها
 وهو بهذا قبل اثباته في المصطلح وانما تعريفها في المحصول

لا رتبة في كونه والاعراض الاتزان في ان حقائقها حقائق واقعية
 بلا عينية فمن فاعل واعتبارية كذا حقائق الاعراض المحل
 حقائق في نفس الامر بلا عينية فاعل اعتبارية وكذا ان الحقائق
 المحل هو مرتبة حقا واما كذا كذا حقائق المحل هو مرتبة حقا وكذا
 الكلام في حقيقة كونه حقيقة العرف لانه ان يكون لكل واحد من
 ويكون ان يكون في تعريف العرف ربما حقيقة العرف ولا يكون هذا لانه
 يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 هذا لانه ان يكون العرف حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 ومن ادعى الفرق فليدعي ايضا لا يكون تعريفه كونه حقا على
 الحقيقة المتخذة في تعريفه بل اخذ في تعريفه امر آخر وهو الوجود وسواء
 غريبه على النسبة الى الحقائق المتكثرة سواء كان مرجعها لمرادها
 فيكون الجوهر متاعا من الذات والوحي جميعا فلا يكون ذاتا ولا كونه
 كونه من نوع الجوهر المحل فانه قيل غاية في كونه حقا لانه
 مفهوم كونه حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 المفهوم المركبة ليس من الجوهر الا باعتبار كونه حقا لانه
 المفهوم حتى يتوجه انه مركب من الذات والعرف فلا يكون ذاتا ولا كونه
 ان يكون ان الذي كونه حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 متحرك لانه مع ان الحس المتخوذ في الحس المتحرك لا رتبة
 المتخوذة في المتحرك لانه لا يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 الجوانب الى الذات لانه حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 هو متصل للمواد بل حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 المعبر عنه ذاتا ومثل هذا مفهوم الجوهر والموجود كذا المفهوم فاعلم
 عن حقيقة العرف في مثل هذا كذا لانه حقا لانه ان يكون حقا لانه

يكون

يكون حقا لانه في اثبات حقيته العرف ايضا لا يقع ان يقال العرف حقا
 مفهوم وهو ما يستلزم اذ وجدت في اقله كذا في موضوعه وموضوعه
 هذا المفهوم ايضا كذا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 المحل هو المرتبة فقط كذا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 الجوهر فليعلم ان يكون كل واحد من الجوهر والعرف حقا لانه ان يكون حقا لانه
 لما اخرج حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 المحل فانه قيل لا يجوز ان يكون العرف حقا لانه ان يكون حقا لانه
 وهو ان التمسك به المحل كذا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 ذهني ايضا وبناء على قولنا هو حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 يكون حقيقة واحدة وجودا وان اختلف في الخارج وتباين في الذات فليعلم
 ان يكون نفس الحقائق المحل هو مرتبة نفس الحقائق المحل هو مرتبة
 وجوده ان كذا حقا لانه فرض وجود حقيقة كونه حقا لانه ان يكون حقا لانه
 مع ذلك كون العرف حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 كذا حقيقة المحل هو مرتبة اذا حصلت بنفسها في الذات كونه حقا لانه
 موضوعا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 يكون ان كذا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 تحت العرف ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 يكون للموضوع لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 وكذا الصورة الذاتية بناء على القول بكونها ذاتا والوحدانية في كذا لانه
 الجوهر الحقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه ان يكون حقا لانه
 طبيعة الحسنة العرفية او البعيدة او المحسنة لان الصورة الحسنة

المادة البهولي انما استيعابها اليها باعتبار طبيعتها الشخصية لا باعتبار
بسيطتها الكلية كطبيعة الجوهر التي هي عينها حالها ولا يلزم ان يكون
يتم هو امر خارجي لا محلي ولا لازم بقاءه لمجرد عدم تغيره في العرض فان الوجود
في نفسه لكل حقيقة يحصل هذا لا ماضى موجودا والاربع لمجرد ما هي
لها الوجود والآن الوجود والاربع لمجرد ما هي في نفسه والوجود
الاربع لمجرد ما هي واحدة في جميع احوالها والوجود لمجرد ما هي في جميع
احوالها وتكون محالها في الحقيقة الكلية والشخصية جميعا غائبة في
البيان ان يكون باعتبار الطبيعة الكلية محالها في الطبيعة الشخصية
المحل وباعتبار الطبيعة الشخصية محالها في الطبيعة الشخصية
فقط كما هو امره وانما يكون ان يكون اعتبارا في الوجود في الزمان
باعتبار الشخص في الزمان وباعتبار الطبيعة الشخصية الالهية فقط لا اعتبار
الطبيعة الكلية ايضا كما لا اعني حتى يلزم وهو ان كانت الاعراض ايضا وبن
منه دخل امر واحد في جميع ما ليس به ولا يكون له الوجود المحل
وذلك في العرض لا باعتبار الوجود الخارجي ولا باعتبار الوجود الذاتي ولا
باعتبار الذات الاعتبارية الصورية العقلية لم تكن كانت له الوجود المحل
في نفسه وانما كانت في العرض يكون الذي هو موضوعا لتوابع العرض ولكن
وليس في نفسه باذنه في المقدمات يتبين بطلان الاستدلال المذكور
على ان يكون العرض عينها حالها في جميع الاعراض المحل وتلك جاز
كون كل في الجوهر والوجود عينها حالها في جميع الاعراض المحل وتلك جاز
كون العرض عينها في جميع الاعراض المحل وتلك جاز
وكذا في ثبات كون العرض عينها حالها وان كان الاله في نفسه او انما في
غيره مشهور في جميع الاعراض المحل وتلك جاز
الاعراض العقلية اذا كانت نظرية فلا تقع الا بالبرهان في علمه برهان

على ثبات

على ثبات كون الجوهر عينها حالها وكذا على ثبات كون العرض عينها
حاليا . في ثبات كونها جنسها عينها في قول قد ثبت في
سبب ان الحقائق المحل يمكن ان لا تثبت في الخارج
وقد اختلفت اشياء في الوجود في نفس الوجود وانما في نفسها لمجرد ما هي
في الخارج في وجودها في الحقيقة في نفسها في امره وانما في نفسه
حاليا في جميع الاعراض المحل وتلك جاز
في الخارج انما هو نفس الحقائق المحل يمكن ان لا تثبت في الخارج
لوجودات في ذاتها في نفسها في امره وانما في نفسه
وتلك الحقائق المحل يمكن ان لا تثبت في الخارج
فيها لا يلزم ان يكون الوجود في نفسه في الحقيقة المحل
حقيقة المحل عينها في وجودها في الحقيقة المحل
فالاول الحقائق المحل وتلك جاز
يلزم ان يكون الحقائق المحل وتلك جاز
وجود الوجود في الحقيقة المحل وتلك جاز
محلا ويكون الحقائق المحل وتلك جاز
ان عينه في نفسه في الحقيقة المحل وتلك جاز
الحقائق المحل وتلك جاز
لان المشتق على كذا في نفسه في الحقيقة المحل وتلك جاز
والا في نفسه في الحقيقة المحل وتلك جاز
ولا بد ان يكون عينها في الخارج في الحقيقة المحل وتلك جاز
انما هي عينها في الحقيقة المحل وتلك جاز
الكلية بالذات متضمنة على الموجودات ان عينه فقط على العقل في الخارج

في السلسلة المستند بحيث لا يشك في شيء من اجزاءها المتفرقة
 المشتمل على ما ذكره في علمها بانه لا يمتنع ان يكون كل واحد من اجزاءها
 لان المتأخرات من المتأخرات الصرفة اعم من المتأخرات الصرفة
 خارج من تلك السلسلة لان شيئا من اجزاءها لا يسبق الى غير ذلك
 تلك السلسلة لان محل الشيء خارج من تلك السلسلة لان يكون في غير
 اجزائها او مجموع اجزائها نحو ان يكون في غير اجزائها او مجموع
 اجزائها من محض صفات قديمة بالذات خارج من تلك السلسلة لانها
 وبطلان كل سلسلة في تلك الحوادث منصفه على السلسلة ان يمتنع فقط
 وتأتيها بطلان التمسك بمرزومها ككسالة السلسلة الى وجودها وكسالة بطلانها
 وفلانها ان التمسك لم يكن اعم من بطلانها مستند وعاقل من ان يكون
 سلسلة المتكاملات متفرقة الى متفرقاتها المتكاملات التي يكون وجودها
 في نفسها من وجودها الى بطلانها المتكاملات بانه لا يمتنع ان يكون
 لا يكون وجودها في نفسها من وجودها الى بطلانها المتكاملات بانه لا يمتنع
 الجسدية والوجودية الجوهرية وان كانتا حائضتين في كل من جملتها
 الكلية لا يكون شيئا منها مما جاء الى كل من جملتها جوا الى كل من جملتها
 فقط ولذا يكون الوجود الى كل من جملتها كذا فيكون محتملا في وجودها
 بسببه بصورة والصورة محتملة الى الوجود في التمسك فقط على قدره
 مقام فكل من بسببه الصورة لا يكون طبيعة بغيره الا في كل
 والعنصر الاول وهو المتكاملات والسلسلة والوجود والعنصر الثاني في
 والسلسلة المتكاملات بسببه الجسدية والسلسلة المتكاملات المتكاملات
 الذات منصفه على كل واحد من اجزائها اذ انتمت المتكاملات فنقول ان حقيقة
 محصورة في المتكاملات المحصورة الجوهرية يكون بسببه ذاتية بحيث يكون
 لا في موضوع مجموع ان الذات بغيره الجسدية الذات يكون بسببه المتكاملات

الحل

المحصورة في المتكاملات المحصورة الجوهرية وان كان عرضيا ولا ذاتيا لزم ذلك بسببه
 الجسدية الجوهرية ووضعية متفرقة لا يكون مستندة لوضعية الجسدية الجوهرية
 وذكر في نفس الشيء ان لا يكون ذاتي الشيء بل لزم ذلك ذاتا لا يرى
 ان ان كان مجموع ذلك السلسلة متحيزا فيكون ذلك ذاتا مع ادراك
 ليس ذاتا لثلاث لان يكون عرضيا لثلاث المراد ان يكون اعم من ذاتها
 كونه جديدا ذاتا ولما كانت تلك السلسلة جسيمة الذات فلا يمكن ان يكون
 ذلك بسببه ذاتا مشتركا بين جميع اجزاءها المحصورة في ذاتها اعم وليس
 اعم في الاسم الا ان يكون عرضيا لجميع اجزاءها المحصورة في ذاتها
 ولما لم يكن اعم من ذاتها فيكون عرضيا عاليا والى ذاتها في نفس السلسلة
 الانجسار الى نفس السلسلة لا يكون عرضيا في ذاتها فلا يمكن ان يكون عرضيا
 الجسدية المحصورة بحيث لا يكون عرضيا في ذاتها فلا يمكن ان يكون عرضيا
 فلا وجه للشك في صحة ما لا يبرح الى النزاع اللغوي وهو
 عن رتبة التعداد وتبعية اخرى على حقيقة المتكاملات المحصورة الجوهرية
 بمسببها ذاتية يكون حقيقة مستوية بمعنى ان الذات بغيره الجسدية
 الذات بغيره الجسدية لا يكون حقيقة مستوية ولا تعليلية يكون مبدأ الذات
 المحصورة المحصورة وان كان عرضيا ولا ذاتيا لزم ذلك بسببه الجسدية
 معبر به عن ذلك بسببه الجسدية الى ذاتها في موضوع موجود ولا في موضوع
 وكذا الكلام في الرتبة فان كل حقيقة متكاملات المحصورة الجوهرية بغيره
 كانت مع قطع النظر عن كل اعداد بحيث يكون موجودا في موضوع مجموع
 ان الذات بغيره الجسدية الذات يكون مبدأ الذات المحصورة المحصورة
 وان كان عرضيا ولا ذاتيا لزم ذلك بسببه الجسدية معبر به عن ذلك بسببه
 المعبر به لا يكون مستندة لوضعية الجسدية او المعبر به الى ذاتها ذكرنا في
 الجسدية معبر به موجودا في موضوع وبجارية اخرى على حقيقة متكاملات

مشرحة

مرات احدث في الانفس كمالا يحصل بعد ادراك الامور ثم
 يحصل العقل بالتحصيل على الساطع فضلا قريبا والاضا حكمة فاعلم
 قبل ان لا يكون ان يكون كل من الجوهر والوجود كمالا طبيعيا ولا يكون
 منها ذاتا لما كانت بل يكون كل منهما لا زما من ذاته ما يخرج فتركت
 كل ذات مستند الى امر زوم وتقل الكلام الى ذلك المعلوم فلا يخرج
 ذاتا او يكون هو ايضا لا زما كما لا زما كان ذاتا يلزم ان يكون
 ذلك لذاته ذاتا اعم فليزم كونه ذاتا لما كانت باسم ذلك الجسم هو
 ولا وجه لزم ان لا يخرج الى الرتبة العقلية اب قطرة ذرة في
 وكذا الكلام في العرف ان كان لا زما في الوجود اعم فلا زما في العقل
 ابر وهذا العقل في نفسه لا يدرى انما هو حسب الوجود الهية بالفضل
 فليزم انقسم الى اقسام ثلاثة هي الوجود والعدم والاشياء الى ان لا اعم
 يلزم الاتساق الجسماني ليس قد يفرق بين الجسم والعدم في الحقيقة
 المحصورة الجوهرية وليس الجسم الى القسم من الحقائق المحصورة
 والاول الجوهر والاشياء بالوجود والاول هو الوجود ان يرجع الى
 العقل وهو ساقط من رتبة الاعتبار وايضا انما يتصور في الوجود
 لا يكون اذ لا ان العقل ليس له ان لا يحيط بكماله المتترتبة الى الحقيقة
 بالاعتبار حيث لا يشك في انما هي من ان الكثرة في الشئ لا يتم على
 بانها في حكم لازم واحد حيث وجودها كمالا والى الوجود ذلك المعلوم
 لا يجوز ان يكون خفيا والاول هو ان يكون على نفسه وهو مبطلة ولا
 شئ من اجزائها والاول هو ان يكون على ذاته كمالا وقدر مبطلة فيفرق
 ان يكون العلة لها امر خارجا عنها ولا يكون لا زما من الوجود ان يكون
 ذاتا اعم وليس هذا الجسم في نفسه بهذا المعنى ان امرها مبطلة الى قسم
 وناسبا الى الحس العام في كل امر خارج المحصورة كونه رتبة الحقائق المحصورة

المرتبة

المرتبة فيتم الاستدلال بمراتب الحس والاضا لا يكون ان يكون العقل
 واحدا من مستقلات بانها ثمة على سبيل الاحتياج ولا على سبيل الوجود
 لا يجوز ان يكون مفصولا عن العقلين وخلق وجهه المقام الاول ان كان
 له دخل فلا يرد به ولا فيكون العقل على ما في وجوده بل ذلك الجسم
 ويكون العلة الاخرى في الوجود ان يكون مفصولا عن شئ منها وخلق وجود
 المقام يلزم ان يكون العلة احداهما على التعيين واما الثاني فاعلم ان
 المقام احد كلي لا امر شخصيا لان فاعل الشخص لا يجوز ان يكون كمالا
 الشخص اذ في الحقيقة العقلية لان كل جسم الوجود والشخص شخص الوجود
 فليحصل من سبب الوجود فلا يجوز ان يكون العلة اذ في الحقيقة فاعلم
 فاق قبل ان لا يكون ان يكون مفصولا عن كل من تلك التعيين وخلق وجود
 المقام يلزم ان يكون ان يكون مفصولا عن شئ منها لخلق وجوده والمفصول
 بل خصوصية كل منها وخلق وجوده المقام فليكن ان يكون مفصولا عن كل
 كونهما وخلق وجوده المقام فليكن ان يكون مفصولا عن كل منها على مستقلة
 بانها ثمة او يكون كل منها على حقيقة واما ان يلزم ان يكون العلة
 المستقلة بانها ثمة فليكن لا على ما في الحقيقة وايضا اذ كانت العلة
 المستقلة بانها ثمة فليكن لا على ما في الحقيقة وايضا اذ كانت العلة
 بانها ثمة واحدا هو مجموع الحقائق منها لا امر واحد والاول هو ان يكون
 فيفرق خلاف ذلك من ان يكون ايضا والاول هو ان يكون كل منها على مستقلة
 بانها ثمة فلا يجوز ان يكون وجوده المقام حاصلا بانها ثمة واحدة منها وخلق
 الاخرى فيفرق المخرج لا يجوز ان يكون حاصلا بانها ثمة واحدة منها على
 فيفرق ان يتخرج انما ثمة المستقلة بوجوده واحد ولا يلزم تعلق
 الجسمين المستقلين بحدود واحد فيفرق تخصيصا على ان المودعي
 انما في الجسمين المستقلين لمراد لا يكون ان تخرج العقل المستقل

298

فلهذا لم يتركوا في نفس فان قيل لو لم يكن الوجود الماكور في بيان كون
 الجوهر والوحي جنسين عاقلين وايضا ان الماكور في بيان الوجود الماكور
 يلزم منه محذوران هما الاول انه لا يكون له حقيقة ثابتة لكل شي
 لا يجوز ان يكون له حقيقة ثابتة شي منها فكل ما ثبت له حقيقة ثابتة
 لا يتحقق في الاخر والاولم يتركوا في بيان حقيقة الجوهر والوحي
 وحقيقة ثبوت الحقيقة ليرد ان يكون ثبوت الحقيقة لكل منها ثابتا
 المحذور الثاني ان الوجود منها ثابتا ثبوت محسوس لا يراى في الاخر
 وكثيرة الماشي في الاول لان المفرد منها ان الوجود بالحق في الاسم بمقتضى
 الحقائق ان يكون له حقيقة واحدة واحدة واحدة والحقيقة ان يكون له
 حقيقة الجوهر والوحي حقيقة واحدة حقيقة لا يكون له حقيقة شي منها فكل
 ثبوت ذلك المحذور فلا بد ان يكون حادثة واحدة وهي ان يكون
 منها وان كان ان كان حقيقة الجوهر والوحي حقيقة واحدة واحدة
 هو الجنين في العلم ان يكون الجوهر والوحي حقيقة واحدة واحدة
 الجنين في العلم هو ذلك الجنين يكون الجوهر والوحي جنسين سابقين
 قلنا ان يلزم ان يكون ذاتا لا يكون ذاتا في حقيقة الجوهر والوحي
 فقلنا ان يكون في العلم ان يكون حقيقة الجوهر والوحي حقيقة واحدة
 التي في العلم والوحي حقيقة الجوهر والوحي حقيقة واحدة
 في العلم والوحي حقيقة الجوهر والوحي حقيقة واحدة
 كحقيقة الجوهر والوحي حقيقة الجوهر والوحي حقيقة واحدة
 استناد الحقيقة الى التي في العلم من الجوهر والوحي حقيقة الجوهر
 يكون الجوهر والوحي جنسين عاقلين ويلزم ايضا ان يكون جنين الجوهر
 والوحي قد مر في ذلك ان ان احداهما حقيقة ثابتة والاخر حقيقة
 متغيرة ويلزم ان لا يكون المحذور في نفسه كونه في الاخر حقيقة

واحدة لان المقولة عبارة عن الشيء الى والموجود في ذاته واحد
 فثبت ان وجوده مشترك معنوي وحصول عارضين بالنسبة الى
 كل واحد من سوره كما هو لا يكون المقول واحدا لاعتداده كاحد واحد
 المشترك المعنوي ثابت لكل واحد من الموجودات المشتركة بالذات والوجود
 له ان كان ذلك لوجوده وحصوله فلا يكون ان يكون عليه كل واحد من
 هذه الكمالات والا يلزم ان يكون المقول واحدا على تعدده وقد عطفنا
 فلا بد ان لا يكون الموضوع شيئا مشتركيا للموجوده وفي ثبوت ذلك
 المقول له لا فخر وان كان لا مرگ يلزم ان يكون على ثبوت ذلك
 المقول الواحد لكل واحد من الكمالات من القدر المشترك بين جميع الموجودات
 المشتركة بالذات وذلك لعد المشترك لا يكون ان يكون عرضيا عامرا
 مفصلا فثبت ان يكون ذاتيا عام ولا يكون الذاتي الاسم الذي
 يلزم ان يكون الموجوده الكمالات وفيه مشترك بين واحد وذلك
 لست يلزم ان يكون المقول واحدا وان يكون بين وجوده والنفس
 قد مشترك ذاتي وانما ثبت ان ذلك لوجوده الواحد المشترك
 المعنوي ثابت لكل واحد من الكمالات ولا يكون ان يكون الموضوع شيئا
 منها وفي ثبوت ذلك المعنوي الواحد والا يلزم ان لا يثبت لوجوده
 كاحد وان لم يكن الموضوع شيئا منها وفي ثبوت ذلك المعنوي يلزم ان
 يكون ثبوت ذلك المعنوي الواحد مشترك لكل منها لعد المشترك فثبت ان
 يكون عرضيا عامرا مفصلا فثبت ان يكون ذاتيا وان كان ذلك لعد
 ذاتيا عام فثبت ان يكون شيئا فثبت ان يكون الواحدية الحكمه فثبت
 مشترك بين واحد ويلزم ان يكون المقول في عالم الوجود واحدا
 ويلزم ان يكون الواحدية بالذات والقياد بانه تعالى بقاء ثبوت الواحد
 حذرا لان الكمالات فيها احد على المقابح المحصوله الاربعه

القول

انه اقل من تحت المقول وانما هما امور اعتبارية التي ليس لها
 في الخارج كالأمر في الخارج الحكم بالذات كشيئية وحدته والذات في
 من الامور العائنه التي ليس لها سلطان في الخارج هذه الامور ليست
 من الكمالات المحصوله بل من الكمالات المحصوله بل من الكمالات
 واعتبارات مفيدة في فهم العقل فثبت ان الكمالات المحصوله
 بحسب حال الخارج بغيره العقل على ما ذكرنا في الوجود والعدم
 الحكم بالذات مستهوا وفي القسم من الامور الاعتبارية من المقولات
 اربعه باصطلاح الحكمه وقد يكون الامور الاعتبارية اربعه
 اعتبارية رتبة بنيت فقط وهي العوارض المحصوله بالوجود الذي
 يلزم ان يكون الموضوع الواحد والذات من الموجودات وفيه ثبوت ان
 الذات من وجوده وفيه ثبوت الخشيه العارضة لوجوده والخصيه التي
 للفصل فانما هي العوارض المحصوله بالوجود والذات من تلك الامور
 الفصل الحكمه والحماة والبرود من العوارض المحصوله بالوجود
 الخارج من ان وجوده الواحد في الخارج المحصول وفيه ثبوت العارضين
 وجوده وحده الحكمه العوارض المحصوله بالوجود والذات من الوجود والذات
 للموضوع وفيه ثبوت العارض وجوده وفيه ثبوت الحكمه ان انما
 له الخشيه بعد ان يلاحظ العقل وجوده من جميع ازاياه وجوده من الخلف
 وعن الفصل بقاءه ومميزه من جميع ازاياه وجوده من الفصل بقاءه
 فثبت ذلك لان وجوده من الخشيه باعتبار الخلف الفصل الاول
 يلزم ان يتصفه بنوع واحد من ازاياه وجوده من الخشيه وليس في
 هذا التميز والاعتبار ليس في الوجود فقط لان الخشيه الفصل الثاني
 والاشخاص واحد في الخارج ولهذا يمكن ان يحددها على الآخر بحسب الوجود
 الخارج من الوجود الذي من اعتبار وجوده وكل واحد من الآخر في الوجود

المتغير لان المتغير في المقادير في الوجود وليس هو بالجزء والعقل
 واحد لان ذلك العقل يشاهد المتغيرين الاشياء الغير المتغيرة في الخارج فمفروض
 الجنسية الحيوان انما يكون بشرط ان لا يكون الجوهر من الفصل والوجود
 ولهذا لا يثبت الجنسية في غير هذا الحيوان لانها من العوارض المتغيرة
 المحصورة بالحيوان الموجد في الذهن الجوهري من الفصل والافراد في هذا
 وذكرنا في هذا المبحث المشهور وعلى ان لا يكون الحيوان فالا
 جنس وتسمى الجوانب في التفكير الوسطية لان الحيوان الحيوانا
 هو الحيوان لا هو حيوان او الحيوان ليس هو كشيء والحيوان لا هو كشيء
 والحيوان الموضوع هو حيوان بشرط ان لا يكون كذا مفصلا وكذا الكلام
 في معنى الفصلية للفصل والجمعية للشيء وهذه الامور التي هي الامور
 او اعتبارية الذهنية فقط هي العوارض المحصورة بالوجود الفوري
 هي المعقولات الثابتة باصطلاح المنطقيين وكثير من المعقولات الثابتة
 سواء كانت باصطلاح المنطقيين من المعاني المحصورة التي لا
 مطابق في الخارج ويكون قوله تحت القول تحت الجنس الى ان يكون
 شيئ من جنس لا فصل فيكون خارجا كانت المستدل يكون كماله فيه
 لان كلام المستدل في بيان تعيين الجنس الذي لا يبرز وجوده في المعاني
 المحصورة بالجلد كان المستدل انما هو خارج المحصورة انما تحت القول
 وتحت الجنس الى انما هو جسمه الذي يكون ثابتا وتنفقا في كل نفس
 فيكون المعقولات الثابتة مطلقا خارجا عن المقسم وما يكون كلام
 المستدل في نفس المعقولات الثابتة على هذا في المحصورة في كل نفس
 فان قيل حاصل كلام المترجم ان لو لم يسل المستدل لزم منه ان يكون المعقولات
 الثابتة ايضا من جنس لان خاصية جارية فيه قلت كلام المترجم في كل
 النقص لا جال يكون مستدلا لان كل ما يقع في مستدل على هذا كذا

يراد منه ما هو في ذلك القدر المشترك ذاتيا اعم من ان يكون
 كون ذلك القدر المشترك ذاتيا اعم من ان يكون ذاتيا في الاعم
 وهو الجنس والاعتبار بالذات بانظر اليها وكيف لا يكون الجنس انما
 الا لمعنا في المحصول التي لها مطابق في الخارج دون الامور الاعتبارية
 التي ليس لها مطابق في الخارج لانها لا تحقق في الامور الاعتبارية
 ما يشاء الجنس الفصل وما هو من الجنس الفصل الحقيقيين لا يتفقان
 بالمعاني المحصورة جارية في المعقولات وما هو من الجنس الحقيقيين
 في الامور الاعتبارية التي هي المعقولات الثابتة في الحقيقة فالجنس
 المطلق الذي اعم من جنس الجوهري في الوصف مستند الى ما هو من
 الجنس وهو اعم من اعم من الجوهري في الوصف المستند الى الوصف
 بالجنس مستند الى الجوهري والجنس انما هو مستند الى الوصف
 والجنس المطلق اعم منها مستند الى اعم منها لا على التعيين ولا
 شك في ان اعم منها لا على التعيين اعم منها فيكون العلة واحدة
 والعمد ايضا واحدة فلم يزل خلاف القاعدة العقلية ولهذا لم يكن
 ان يكون المحصول اعم من العلة واحدة فان قيل المارة المحصورة
 الا اعم من حادثة العلة وحادثة الجوهري الامور المحصورة انما هي
 اعم من تحت المعقولات وليس من الامور اعتبارية كالمعقولات الثابتة
 فلا بد لها من علة واحدة وتلك العلة الواحدة لا يكون محصورة في
 او محصورة في كذا لانهما متساوية فلا بد ان تكون مستند الى
 القدر المشترك بينهما وذلك القدر المشترك لا يجوز ان يكون عرضيا
 فلا بد ان يكون متبعا الى الذات اعم وهو الجنس فليزم ان يتحقق
 انه ان اعم من اعم من حادثة الجوهري انما هو مستند الى الوصف
 واحدة فلم يزل المستدل في اثبات كون الجوهري الوصف جنس

يجوز ان

وانه انقسم الى قسمين وان كان متساويا لا يفسد كنه تساوي له ليس بشيء
 شيئا يعاين موتنا ولا غير شايع وتوضيح ذلك ان العقل لا ينفك عن
 الحيوان فهو حيوان من نوع لا ينفك عن نوعه وهو لا ينفك عن
 مع ملاحظة وصفه من صفاته ومقتضى ذلك ان كان لا ينفك عن
 مع وصفه للبشرية والاطلاق لا بشرط شي في مقتضى ذلك
 في بشرط لا شيء ايضا كمثل الذات بخلاف غير البشرط شي فان لم ينفك
 مستقار فاعلم ان الذات فان لم ينفك عن صفاته ان لم ينفك عن بشرط
 كانه بشرط شي وبشرط لا شيء وان لم ينفك عن بشرط يكون مطلقا
 لغيره لا بشرط في المثال هو الاطلاق العقلي لا العيني فالعقل هو الذي
 بما هو حيوان وحيوان ليس بشرط شي هو ان الحيوان بما هو حيوان
 وان كان مطلقا في الواقع في نفس الامر يكون وصفه للاطلاق
 في نفس الامر كنه لم يصير هذا الوصف هو العقل حينئذ الحيوان
 بما هو حيوان كنه الحيوان لا بشرط شي فانه وان كان مطلقا في
 الواقع وعقل الامر ايضا كنه صار هذا الاطلاق ان ثبت له في نفس
 الامر هو العقل في نفس الامر الحيوان لا بشرط شي هو العقل في نفس الامر
 وبهذا الاطلاق بحسب العنوان وهو ان الحيوان بما هو حيوان
 ملاحظة وصفه للاطلاق هو عرض له نوع كنه في صفاته من صفاته
 وصار حسيما بما هو اسم من كنه هذه الاعمية ليست اعيننا ونية
 شايعة بان يتحقق الاعين في مادة لا يتحقق في الاضغاث ذرنا في الحيوان
 والانسان لان في موضع ذمنا لا يتحقق في الحيوان كما هو حيوان
 في الحيوان لا بشرط ايضا لان الحيوان لا بشرط شي والحيوان لا بشرط
 بشرط لا شيء كما انما مندرجان تحت الحيوان بما هو حيوان كنه
 تحت الحيوان لا بشرط ايضا وبالطبع لا يتحقق مادة يتحقق فيها الحيوان

بما هو حيوان ولا يتحقق في الحيوان لا بشرط ومع ذلك يكون الحسيما
 بما هو حيوان اعيننا كنه ليست اعيننا ولا شايعة كنه ذرنا في كنه
 اعيننا كنه ليست اعيننا كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 الحيوان لا بشرط شي اعيننا كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 ذلك ان ذرنا لا يدرنا كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 الحسيما كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 بشرط شي بشرط شي لان ذرنا لا يدرنا كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 انما لا يكون في ذرنا كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 العقيد في بعض الاستبصار العقيد في بعض الاستبصار العقيد في بعض
 الاستبصار في نفس الامر في بعض الاستبصار في بعض الاستبصار
 امر حسيما كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 فخر التركيب بين العنود ودرنا كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 لكثرة الذات مستلزما يتحقق في العنود في الواقع مقارنا
 عن ذرنا كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 لا يصح في الواقع الا كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 فليس في العقيد في ذرنا كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 صار حسيما كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 بما هو حيوان ودرنا كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 مع الحيوان بما هو كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة
 حتى يلزم منه حسيما كنه لا شايعة كنه لا شايعة كنه لا شايعة



ويعبر عن الذات ويكون في الجملة اعتبار الشيء العقلي فلهذا كان
منه العبارة المختصة شأن على ذلك ما تقتضيه لا وعدم الفرق بينهما
موجب لعدم الشك والشبهة بينهما من الفرق بين الحقيقة والذات
عبر عنها بالثابتية من حيث شبهة مشهورة مذكورة في الكتب الخيرية وفي
الذات في تعريف الجنس على مقل من مقلقين بالحققة في جواب
ما هو فقال بعضهم ان مقل من كثيرين يميز ويحسن فيه المثل
للمعروف ومنه لان مقل من كثيرين كما ان مقل من واحد
على الفصل والفرق والخاصة والفرق العام يمكن ان يكون شيئا لا
جنس حقيقة وقال بعض آخر مقل من كثيرين جنس الكليات الجنس يرد
فيها عدة من مقلورة او اذا كان جنس الكليات الجنس يرد ان يكون
الجنس المطلق الذي هو فرع الكليات الجنس مندرج تحتها وقد اشتهر
واذا كان فرعا منه يكونا فيفرق منه ان يكون الجنس المطلق الذي
هو فرع الكليات الجنس مندرج تحتها على غير وجه وانما يكون شيئا
الجنس المطلق كما ان جنس الكليات الجنس التي لا يرد فيها مستعمل لكونها
مسئلة لخاصة بغير وجه لا اذا كان ان شي من جنس بغير مزم ان يكون
من جنس بغير وجه وانما كان من جنس بغير مزم ان يكون من جنس بغير
تحقيقا معنى العميم ولذلك كان شي من جنس بغير المصداق اما ان يستعمل
لكون ان شي من جنس بغير مزم ان يكون مقل من كليات اذا كان جنس الكليات
الجنس يصدق على كلياته ففرع ان مقل من الجنس المطلق وجوب ان يكون من جنس
مستبعد وجوب كليات الجنس يكون جنس مستبعدا والحققة الحق المطلق
فيكون من الجنس المستبعد لخاصة الجنس المطلق لان الجنس المطلق لا يكون محملا
على الوجود اما من الجنس بل لا يرد فيه من الوجود كما لا يرد في الوجود

019

والكم وكيف وعرفنا ان الجنس يكون مقول على كثير من على تقدير كون
الكليات لاس في ذاتها صانع الجنس المطلق فيكون صانع الجنس المطلق
و اذا كان صانع الجنس المطلق ان يكون صانع الجنس ايضا لان الجنس المطلق
هو كان في ذاته مقول على كثير من و صانع ذاته و صانع اقسامه الا صانع الكليات
فان اشئنا ان صانع الجنس في ذاته ان يكون مقول على كثير من صانع نفسه
بحر جيتس و اذا كان صانع نفسه بحر جيتس يلزم ان يكون صانع
اخر من اياه بحر جيتس فيلزم ان يتحقق نفسه على نفسه حقيقة على القول
و تحقق ان اشئنا صانع نفسه فكلما استلزم و صانع الكليات ان يكون
على كثير من الاستعداد ان الاستعداد استلزاما و بما هو موجودا ثانيا بالاستعداد
جنس الكليات الجنس و هو بالاستعداد انما في صانعها بالاستعداد لا الاول
و بالاستعداد الاول من حيث الاستعداد ان الجنس في صانعها
و اذا قلنا ان الاستعداد الذي يستلزم الاستعداد في صانعها بالاستعداد
بحر جيتس بالاستعداد ايضا و الاستعداد في صانعها بالاستعداد
افراد و ليس فليس مقول على كثير من و اذا كان صانع الكليات الجنس
و انما باعتبار ان الجنس لا يكون على كثير من لان الجنسية شأنها بالاستعداد
الاجزاع جميع الاستعداد و شأنها المقول بالجنس و انما قول على افراد
هو موجود الجنسية و هو مقول على كثير من و انما هو هو مقول
كثير من باعتبار ان جنس الكليات الجنس يكون و اذا كان صانع الجنس المطلق
و يكون صانع نفسه موجودا في ذلك الموضع الجنس و هو مقول على كثير من
باعتبار انما هو هو يكون اعم من الجنس المطلق اعمية ثانوية و يكون اعم
من الجنس المطلق انما هو هو و اعم من الكليات الجنس ايضا اعمية ثانوية
لان مقول على كثير من و اذا قلنا هو هو يتحقق في الصانع الحقيقي و
الغرض في انما هو هو العلم كقولنا على كل واحد و انما هو هو

وكنى من مطلق على من مطلق على شئ من شأنه ان ليس شئ منها واما
 الجنس المطلق ومنه ما يقتضيه والتفصيل ان يقال لا يفر عن النسبة
 كغير ما يى اعتبارا كان بل اعتبارا واحدا هو اعتبار الاختيارية
 والتمييز والفرق الفصل على وجه الاول وعلى ما يشهد به في قوله
 النسبة للمفهوم المقول على كثيرين يراد النسبة للكلية الجنس باعتبار
 واحد هو اعتبار الاختيارية والفرق من كل الكليات لا باعتبار مطلقا
 على ذكرنا مشروعا في بعض النسبة للمفهوم الواحد وهذا الاعتبار يكون
 حيث خاصا ولا يكون هذا الاعتبار على شئ من افراده لان النسبة ليست
 شئ من المخلوطة بالاشياء وكما ذكرنا على المفهوم وهو موقوف على كثيرين
 باعتبار اخذه به هو ممكن على كل واحد من الكليات ويكون اسمها النسبة
 شائعة فانه يكون اسم الجنس المطلق وحده من الكليات عاما موقفا
 على كثيرين اذ احدها هو هو الذي يكون اخص الجنس المطلق عاما
 وهو موقوف على كثيرين اذ اخذه تميز افراده وحسبه والفرق
 والاضا في ان موقوف على كثيرين بالاعتبار الاول غيره بالاعتبار الثاني
 متفانية اعتبارية صحيحة حقيقة واذا فرض النسبة باعتبار الاول
 يكون الجنس المطلق اسمها عينتنا وانه يتحقق الجنس المطلق في مادة
 اخرى كالطهر والجسم المطلق وجنسهما الاجناس فان قيل موقوف
 على كثيرين لا يمكن ان يكونا كثرين اذ الواحد والكل كيف يكون تحقق الجنس المطلق
 في مادة لا يتحقق فيها موقوف على كثيرين قلت موقوف على كثيرين في اعتبار
 احدهما جنسه به هو موقوف على كثيرين اى اخذه باعتبار وجوده المعروف
 فهو دون اخذه باعتبار اعتبارات العقلية والجزئية وانما اخذه
 مع اخذ اعتبارات العقلية اى كانه كونه كونه لا غير
 هو ما ذكرناه من معنى النسبة له بالقياس الى الكليات المتشابهة هو باعتبار كثير

والفرق عن الكليات لا باعتبار مطلقا اعتبارا واحدا ولا ولا يكون
 مفارقة شئ من الكليات عنه وباعتبارها ان لا يكون مفارقة عنه لا يتحقق
 على كثيرين باعتبار الاول وهو موقوف على كثيرين باعتبار ان لا يكون
 باعتبار مطلقا لا يميز تأويله ايضا فانه لا يميز من ذلك ان يكون
 الشئ من مطلقا عينه باعتبار مطلقا ولا في ذلك على ما بين من
 في الجوانب كما هو سيوفان وفي الجوانب لا يشترط شئ واما ان يميز ان يتحقق
 وهو في مادة لا يتحقق فيها الاخص حقيقة معنى الموقوف هذه القاعدة انما
 يجري في العلمات ولا يخطا في العلم بالاعتبار ايضا على ما يشهد به اليه
 سابقا والجنس المطلق انما يكون موقوف على موقوف على كثيرين اذ اخذه
 باعتبار الاول ولا باعتبار الثاني انما في اعتبار الاول موقوف على كثيرين باعتبار
 ان لا يخصص مطلقا الجنس المطلق والبلد النسبة المشهورة المذكورة
 تنشأ من العقل واستانفا في الفرق بين موقوف على كثيرين اذ كانا
 مأخوذا باعتبار الاول وبين موقوف على كثيرين اذ كانا مأخوذا باعتبار الثاني
 انما في معنى الفرق بين الالهية الشاوية والجزئية باعتبار وجود
 انما يوقف موقوف على كثيرين موقوف على كثيرين فاما الاخص حقيقة معنى
 الموقوف هذه القاعدة انما يتحقق العلم بالاعتبار ايضا على ما يشهد به اليه
 العلم بالاعتبار الشاوية وهو العلم بالاعتبار ايضا على ما يشهد به اليه
 الجوانب انما يوقف موقوف على كثيرين باعتبار الاول ولا يكون موقوف على كثيرين
 بالاعتبار الثاني لا يميز من شأنه ان لا يكون موقوف على كثيرين ولا يكون موقوف على كثيرين
 عينها اعتبارا كالمواد بالنسبة الى الجسم فتبين ان يكون امر اعتبارا
 بالنسبة الى الكليات انما يوقف موقوف على كثيرين العقل فلا يكون موقوف على كثيرين
 بالاعتبار الثاني لا يكون موقوف على كثيرين وهو العلم بالاعتبار ايضا على ما يشهد به اليه
 في الخارج ونصيب الكليات من هذا النوع وليس الا كونه مشتركا من شأنه

الوجود المشترك المعنوي ومطابق الانسراج لذلك المفهوم الواحد المشترك
 المعنوي ومطابق الانسراج لذلك المفهوم الواحد المشترك المعنوي
 ليسوا ذاتا الواجب بل ثنائيتان مع قطع النظر عن كل واحد ذاتا
 بالاحتياج الى حقيقة تقييدية وتعليلية فيكون ذات الواجب ثنائيتان
 بذاتهما مع قطع النظر عن كل واحد ذاتا معبر عنه لذلك المفهوم الواحد
 المشترك المعنوي وليس المفهوم الواحد لا لا يكون ان يكون المفهوم واحد
 اكثر من المفهوم الواحد لا لا يكون ان لا ثنائيتان من المفهوم فليس حيزا
 يكون مفهوما شيئا منها فلا يكون مفهوما لذلك المفهوم الواحد ولا
 فان كان مفهوما شيئا منها فلا يكون مفهوما لذلك المفهوم الواحد
 بلزم ان لا يكون الا في سبعة وان لم يكن مفهوما شيئا منها ولا يلزم
 ان يكون مفهوما شيئا منها فلا يكون مفهوما لذلك المفهوم الواحد ولا
 المفهوم لذلك المفهوم الواحد هو المفهوم المشترك بينهما وذلك هو
 فلو ان لا يكون المفهوم واحد الا المفهوم الواحد هو المفهوم
 الا لا ذلك بل ان لا يكون المفهوم الواحد هو المفهوم المشترك المعنوي
 الا المفهوم الواحد في الخارج والاصل بين ذاتها في الخارج ويكون
 حقيقة الواجب لذاتها بل ثنائيتان بالاحتياج الى حقيقة تقييدية وتعليلية
 لان الواحد ذاتا بالانتماء الى الواجب بالذات وهو في النسبة
 الى الكمالات فكل حكم موجود في الخارج يكون مفهوما فقط للمفهوم
 الواجب الوجود والواحد المشترك المعنوي وهذا الانسراج المفهوم
 لم يكن محتاجا الى حقيقة تقييدية تباينها على وجود الحكم بالذات بل هو
 مستحق للوجود وسواء كان وجبا بالذات او حكما بالذات ليس بين
 انضمامها على ثابت بل ان سائر الحكم الانسراج ذلك بل ان المفهوم
 الواحد من كل حكم موجود في الخارج الى حقيقة تعليلية تباينها على وجود الحكم

مستقار

مستقار ومنه لا يحد ذاته خارجا عن ذاتها على ثابت سابقا بالبرهان فكل
 ممكن موجود من غير مفهوما للمفهوم الواحد هو الواحد المشترك المعنوي
 وبسبب ذلك المفهوم الواحد مطابق في الخارج صحيح في الحكم الموجود
 في الخارج على ما سبقا مشتركا على حكم موجود ويكون مشتركا على مفهوما
 لذلك المفهوم الواحد ويكون مطابق الانسراج ذاتا واحدة
 اخرى غير ذات المنسراج من على ما هو راجع لا يكون الاستبعاد في ذلك
 لا في وقت بل في بين المنسراج من ومطابق الانسراج لا يكون ان يكون
 الحس وهو المفهوم المتحرك بالارادة من غير الذات في نفس
 حيزها فزاد الجبرح ان مطابق الانسراج ليس مفهوما شيئا من
 الذات والنفس وغيرهما فانفسه الجبرح ان لا يكون مفهوما شيئا من
 بل ان لا يكون الانسراج من المفهوم حقيقة اخرى بل مطابق الانسراج ان
 هو المفهوم ان فقط هو واحد مشترك بين افراد الجبرح ولكن مفهوم
 ذلك الجبرح فبذلك يكون مفهوما شيئا من اشخاص الانسان مع ان مطابق
 الانسراج ليس مفهوما شيئا من اشخاص الانسان بل مطابق
 الانسراج ان هو الانسراج فقط هو واحد مشترك بين افراد
 اشخاص الانسان وحاصل ما جاء به البرهان ان الجبرح هو انفسه
 مفهوما على حقيقة الواجب بالذات لا في مفهوما بل في مطابق
 واحد خارجي ومفهوم واحد خارجي على ان لا يكون ان يكون المفهوم
 واحد الا المفهوم الواحد والمطابق الواحد كاشف بالبرهان
 كان ذلك المطابق الواحد هو المفهوم الواحد خارجي على
 الحقيقة وذلك ان كانت الامور بالعددية مشتركة فيما برقوا
 فكل الامور مشتركة في امر ثابت في مرتبة الذات كذا في العلم ان
 او علمه ودينه وذلك ان كانت الامور بالعددية مشتركة في امر

ذلك المعنى الواحد الذي المشترك للعبث في مرتبة ذات كل واحد
 من تلك الامور العديدة المشتركة في ذلك المعنى بالاحتياج الى حقيقة
 تفيدية وتعليلية وذلك لا يكون اذا كان ذلك المعنى الذي
 لكل واحد من تلك الامور العديدة. وطرا ليقية لها كالمعنى العقل
 والشيء لان ثبوت الذات لا يجرى في الاحتياج الى حقيقة تفيدية
 وتعليلية ومن لا يكون ثبوت المعنى الواحد الذي لا يكون
 في مرتبة الذات بل يكون في مرتبة ما من الذات وذلك ما
 يكون اذا كان المعنى الواحد الذي عر ضيا لكل واحد من تلك الامور
 العديدة كالمادة المطلقة الثانية عشر واما المادة فانه ما
 من ذات تلك الامور وستة الى احد لا على تقدير كمال
 سابقة ومنها ان لا يكون ثبوت ذلك المعنى الذي المشترك المعنى لأمور
 العديدة على نحو واحد بان يكون ذاتها لكل واحد منها ووضعا
 لكل واحد منها بل يكون ثبوت ذلك المعنى لتلك الامور على نحو
 مشترك وذلك على مفهوم الوجود الذي المشترك المعنى فان ثابت
 لكل واحد من الواجب بالذات والممكن بالذات كذا في الواجب بالذات
 ووضعي للممكن بالذات لان مفهوم الوجود الذي المشترك المعنى لا يفرق
 من ذات الواجب بذاتها بالاحتياج الى حقيقة تفيدية وتعليلية
 كالممكن بالذات لان ثبوت الوجود بالواجب بالذات ضروري واستند
 لان الوجود معين في الواجب بالذات في ذاته في الممكن بالذات
 فيكون نسبة الوجود الى الواجب بالذات كنسبة الوجود الى الممكن
 ونسبة الوجود الى الممكن بالذات كنسبة الوجود الى الممكن بالذات
 فالوجود ينسب للممكن بالذات ايضا كالممكن بالذات في الاحتياج الى حقيقة
 تفيدية ويكون معنى ذلك الاختراع هو الاستناد الى ما لا يكون الوجود

ذات

ذات الواجب بالذات ووضعي للممكن بالذات ولما لم يكن الوجود للممكن بالذات
 بطريق مفروض وفيه في الخارج بل يكون مفروضاً ووجوبه
 يكون لمفهوم واحد لا المفروض الواحد فلا بد ان لا يكون المفروض
 المفروض الواحد وطريق الاختراع في الخارج لا ذات الواجب
 بل ذاته لا غير ذاتها ثبوت المقدمات فتقول لزوم التقدير المشترك
 الذي بين المشترك وبين في معنى واحد كذا في ثبوت كل واحد منهم لا يكون
 في صوره واحده فقط من تلك الصور التي المذكورة وهي ان
 يكون ثبوت ذلك المعنى لكل واحد من المشتركين في مرتبة الذات ومن
 الذات من غير احتياج الى حقيقة تفيدية وتعليلية لان لو لم يكن ثبوت
 ذلك المعنى ان يثبت لكل المشتركين في مرتبة ذاتة ووضعية ذاتة
 بذاته بالاحتياج الى حقيقة تفيدية وتعليلية لم يكن يمكن عرضيا
 ولا يكون ذاتها لكل واحد منهم والاشتراف في ان من الوضعي لا يستلزم
 كذا ان يكون بين المشتركين كذا مشترك ذاتي لان قد يكون التقدير
 المشترك الذي مشترك بالذات بالنسبة الى المشتركين كذا في الامر
 كما ذكرنا في المادة المطلقة المشتركة بين الذات والشيء والممكن
 وكذا الى ان المشترك كذا الواجب بالذات والممكن في معنى الوجود
 المشترك المعنى لان ذلك المعنى ذاتي واحد مشترك بين
 ذاته ومرتبة بالنسبة اليه فلا يكون نسبة ذلك المعنى الى المشتركين
 على نحو واحد فيكون نسبة الوجود اليه مشتركة وهذا خلفت النسبة فلا يلزم التقدير
 المشترك الذي بينهما فان قلت كيف يجوز معنى واحد كلي مشترك
 معنوي مشترك في امر واحد مع ذلك كونه بالنسبة الى امر واحد ذاتي
 وبالنسبة الى الامر عرضيا قلت لا وجه للاستبعاد بعدا فانه امران عليه
 لان قد ثبت بالامر ان الوجود ذاتي للواجب بالذات ووضعي للممكن

من ذات الواجب على انه انما يكون بحيث يثبت ذاته انما يتوقف على
 من كل احد الذات بالاشتراك في شئيه فيشبهه وتوحيده على انما يتوقف
 على فكله في شئيه مفهوم الوجود المطلق المشترك في المعنى الى ذات واجب
 بالذات كشيء مفهوم الذات الى الذات لا فيلزم ان يكون شئيه مفهوم
 الوجود المطلق الى ذات الواجب بل شئيه مفهوم في شئيه المفهوم الذات
 بالنسبة المفهومة الذاتية الراجحة على الذات وكيف يجوز القول بكون
 الوجود المطلق لا يثبت على ذات الواجب بل شئيه وانما ثانيا فلان قد
 اقتضت البرهان على ان الوجود ليس له في تحققه في الخارج وجود
 بل هو يجب ان لا يثبت في الوجود وفي الحكم بالذات ليس له مطابق
 ومجرد عند في الخارج لان الوجود ذات الخارجية في الحكم بالذات الوجود
 في الخارج محض وجوده على جيبا سابقا مفصلا فالوجود المطلق
 المحل المشترك المعنى في الخارج محض وجوده في الخارج لا يتحقق ببساطة
 المحل الذي يتفرع منه الوجود كوجوده في السائر والارضي ووجوده
 في ذاته محض وجوده لا لا يتفرع من ذاته متحقق في الخارج كما في البرهان
 والاشياء المتحققة في الخارج فالفرق بين الوجود والمطلق والوجود
 كاشف في الحكم بالذات الوجود في ذاته ليس له في ذاته اعتبارا عقل
 في ذاته في ذاته المحل الذي يتفرع منه الوجود المطلق كالمحسوس
 للمعنى ليس بين الوجود والمطلق وبين الوجود والمحسوس بالنسبة
 الى الحكم بالذات الوجود في ذاته محسوسا ان يقال الوجود وكذا
 والوجود والمحسوس في ذاته في الحكم بالذات في ذاته في ذاته واجب
 بالذات فان الوجود والمطلق لا يثبت الوجود والمحسوس في ذاته
 وبما قلنا الوجود والمحسوس في ذاته في الحكم بالذات الوجود والمحسوس
 وجوده مفيد والوجود المطلق مطلق بالنسبة اليه وانما في ذاته

كونه

كون المفيد ذاتا لا يثبت ان يكون مطلقا ذلك المفيد ايضا ذاتا
 الا يثبت ذاته وان كان المحسوس المفيد بالمطلق ذاتا لثباته
 يلزم ان يكون المحسوس المطلق ايضا ذاتا وكيف يجوز القول
 بان الوجود المطلق ليس له ذاتا الواجب بالذات والوجود المحسوس
 ذاتا لثباته في ذاته ان يكون في ذاته في ذاته بان الوجود والمحسوس
 جميعا للواجب بل شئيه في ذاته المفهوم مفهوم الوجود والمحسوس في ذاته
 قلنا لا نزاع في ذلك بل شئيه في ذاته في ذاته وانما في ذاته محسوسا
 لانه لا تعارض في ذلك بين الوجود والمحسوس في ذاته الوجود والمطلق
 فكذلك ان المفهوم مفهوم الوجود والمحسوس في ذاته الواجب بالذات فكذلك
 المفهوم مفهوم الوجود المطلق ايضا بين الواجب بالذات لثباته
 في ذاته بين الواجب والمحسوس في ذاته الوجود المطلق وكذا ان مفهوم
 الوجود والمحسوس لا يكون في ذاته الواجب بل شئيه في ذاته مفهوم الوجود
 ايضا ليس في ذاته في ذاته بالذات كالمحسوس والمحسوس في ذاته
 مفهوم محسوس في ذاته وان في حكم المفهوم محسوس المفهوم في ذاته
 الحكم المحسوس في ذاته الوجود والمحسوس في ذاته محسوسا في ذاته مفهوم الوجود
 المحسوس في ذاته محسوسا في ذاته الوجود والمحسوس في ذاته محسوسا في ذاته
 بالنسبة الى الوجود والمحسوس في ذاته الوجود والمطلق والتوقف في الحكم
 في شئيه ان في الوجود والمحسوس في ذاته المحسوس في ذاته محسوسا
 انما شئيه انما في الوجود والمحسوس في ذاته المحسوس في ذاته محسوسا
 في ذاته محسوسا في ذاته محسوسا في ذاته محسوسا في ذاته محسوسا في ذاته
 في ذاته محسوسا في ذاته محسوسا في ذاته محسوسا في ذاته محسوسا في ذاته

الطبيعي شيئا موجودا في الخارج فيمكن تحقيق فردا من الشخص
فيه بناء على ان لا يكون وجود الفرد الشخصي في طبيعة متفككا عما والا يراهم
وجوده الذي لا يتغير ذاته وذلك بقا فادافى وجود
جسم شخص في المشرق ووجود جسم شخص اخر في المغرب بل ان
كون طبيعة الجسم التي تكون موجودة في الخارج مع كل
مرتبة في شخصين الموجودين في الخارج في آن واحد في كل واحد
من المكان المشرق والمغرب وذلك في ذلك بل ان يكون
موجودا في مكان كل واحد من شخصي الجسم الموجود في المكان
بما كانت تلكه منفردة وشخصا من الجسم الموجود في الخارج
شبهة فيلزم ان يكون موجودا خارجا في المكان فيكون
في آن واحد والافاضة في المكان في آن واحد في الشبهة
على الفقدان التفاضل من الفرق بين المتكبر بالذات وبين الممكن
بالعرض لان المكان من العوارض الخارجية للجسم الشخصية كالمادة
للمادة والبرودة مثلا لان كل جسم شخصي في طبيعة شخصية
ولمكان معين بطبيعة معينة وشخصية معينة في غير ذلك
ونفسه في جميع الامكنة ليست على السواء مثلا الجسم الصغير الشخصي
يطلب مكانا خاصا يسببه ذلك كالجسم الكبير الشخصي يطلب مكانا خاصا
يسببه ذلك الكلام في الجسم الشخصي المربع او المثلث او الكروي في
من اوصاف الجسم الشخصية في المكان بالذات وطالب المكان حقيقة
هو شخص من الجسم واما الكلي الطبيعي او طبيعة الجسم فيكون
شخصا من الجسم فنسبته الى جميع الامكنة مع الوجود ولا يربطها بخلاف
خاص ولا يطلبها مكان خاص لانه لو طلبت مكانا لم يزل ان يكون
جميع اشخاص الجسم في ذلك المكان او طلبت جميعا ذلك المكان

فليس

طبيعا ذاتيا والافاضة في المكان ايضا فكل طبيعي ليس مكانا بالذات
لان ذلك لا يمكن وجود شخصي الجسم التي هي تلكه بالذات فيكون
لبنة الجسم بناء على عدم حيزها كذا في الذات في ذاتها فلو لم
من ذلك ان تغير الطبيعة معوية لما يمكن بالذات وهو الخاص
المستندة تحتها نسبة المكان الى الطبيعة مثل نسبة الحركة الى السكون
الحركة ومثل نسبة المكان الى الصلابة الى السطح في الجسم الذي
يكون في مكان خاص وتوضيح المقام ان المكان ليس هو الذات الملية
وهو العوارض الشخصية بالوجود الذي كالمستندة الى الذات العارضة
المخصوصة بالوجود الذي كالمادة والبرودة والصغر والكبر
في ان الممكن بالذات وما لا يمكن بالذات وما لا يمكن بالذات
لا يكون الا شخص الجسم الموجود في الخارج بل شخص خاص خارج
ولا يحصل وجود الكلي الطبيعي ولا لعدم في ثبوت المكان ولا في
الجسم الموجود في الخارج لا لعدم مقتضيات الاشخاص عند الظاهر
وجود الكلي الطبيعي في الخارج ولهذا الممكن لوجود في الخارج وهذا
الممكن متفق عليه بين الفريقين بل انزعاجها وبلا نزاع في نفس
الامر ايضا بل ان المذکور في المكان والطبيعة من العوارض الخارجية
لجسم موجود في الخارج ولا يحصل الكلي الطبيعي في ثبوت المكان
في الخارج فمادة الشخصية المستندة الى الذات لان الكلي الطبيعي لا يحصل الملية
الكلي لشخص المذکور في ذاته واما الملية الشخصية الملية الحقيقة ذلك
الشخص المذکور في ذاته فمادة المستندة الى الذات الذي يرتبط به مع الحركة
بين الكثيرين واما الكلي الطبيعي فهو ما به اشتمل ان يكون اواحدة الشخصية
المذورة تحتها وما به يشتمل شخص آخر فمادة يكون هو الشخص لان
نسبة الشخص الى الاشخاص نسبة المصداق الى المصنوع فكان في الخارج

يترتب على فصولها بما يتميز الوجود فكل كسيرة تترتب خواص الاشياء على تشابهها
 لا بما يتميز الاشياء من الكثرة الاشياء على ما كانت مختلفة فلا بد ان كانت
 الالوان المشتركة بالارادة المتبادلة الى الابد المتبادلة وهو الشخصيات
 فكله وجوب يستدعي الالوان المختلفة الى الماهية الشخصية للشخص
 ولا يكون مستنداً الى الماهية الكلية لها ويكون الماهية الكلية بلا حتم
 في ثبوت الالوان الخاصة للشخصية وتكون الطبيعة الكلية معقدة
 لا موحدة حقيقة ثبوت الالوان مختلفة وتكون ممكنة بالذات الطبيعية
 مما يمكن بالعرض فقط وكون الشيء في الالوان متعددة في ان واحد
 يستلزم في ضرورة واحدة وهي ان يكون المتكلم في الالوان متعددة
 في ان واحد مستلزماً بالذات فيمكن بالعرض ويكون معي بالمتكلم
 بالذات فان قيل الالوان المختلفة للشخصية مستندة الى المصدر
 النوعية المختلفة لا في ان حجب الشخصية لا في شخصياتها فقلت نعم المكان
 مستند الى الصورة النوعية وانخفض المكان فهو مستند الى الشخص
 الا يري ان نوعاً وراكب الكليات مستند الى فصل الانسان وهو ثابت
 ولما المصطلح لا ركب الكليات مستند الى مصدر شخص من الالوان ولهذا
 يختلف خصوصاً لادراكات الكلية مستند الى مصدر شخص من الالوان
 قيل من قال بوجود الكليات الطبيعية في الخارج فاقول به موجود معين بوجود شخص
 المندرج تحت معنى ان الموجود الخارجي انما هو الطبيعة والوجود الشخصي
 المندرج تحتها ووجودها في الوجود والوجود اذا كان وجوداً في الخارج
 واحد يلزم اتحادها في الوجود واذا اتحدت في الوجود يلزم ان يكون
 جميع الاحكام انما هي لادراكها ثابته لا غير فليزم ان يكون المكان الكلي
 انما هو للشخص حقيقة ثابته الطبيعة ايضا حقيقة لا بالعرض ولا في الخارج
 على الالوان في الوجود فقلت انما الطبيعة والشخص المندرج تحتها الوجود

ليست

ليست في جميع الاحكام لان مثل الشئ ليس اكثر من حكمه الا
 ويختص بالوجود الشخصي المتحد مع الطبيعة في الوجود الخارجي وكذا عدم
 مثل الشئ بين الكثرين حكمه الاحكام ويختص بالطبيعة المتحد مع الفرد
 الشخصي في الوجود الخارجي وكذا الاتصال بالجزئية الحقيقة حكمه
 الاحكام ويختص بالوجود الشخصي المندرج تحت الطبيعة وتفصيل الاحكام
 ان اتحاد الشخص المميز في الخارج لو كان جازياً بان يصير ذاتاً
 ذاتاً واحدة فتختص للزم ان يكون جميع الاحكام انما هي لادراكها حقيقة
 ثابته لا غير ايضا لان الشخص صارت واحدة ذاتاً ذاتاً
 شخصية فليزم رفع الالوان في الماهية والمفردات انما هي لادراكها
 فليست في خلاف ذلك لو كان جازياً واما اتحادها في الطبيعة الكلية
 مع الوجود الشخصي المندرج تحتها في الوجود الخارجي فليزم من ذلك
 من جميع الوجود في جميع الاحكام لانه مشترك في الوجود في ذلك
 ان الطبيعة الكلية اذا كانت ذاتية لا فسادا يكون جزءاً منها لها
 سرادق تحتها او فصلان لادراكها ايضا لان النوع مشترك في الشخص
 المندرج تحتها والجزء الذي هو الطبيعة المندرج تحتها هو اتحادها في
 الوجود الخارجي وفي الوجود الذي يكون ذاتاً ذاتاً في الوجود
 وبالطبع المندرج تحتها لادراكها المندرج تحتها في الوجود فقط لا لادراكها
 من جميع الوجود وكيف يجوز ذلك مع ان الوجود الشخصي النوع المتحد
 في الوجود الخارجي مشترك في الوجود في جميع الوجودات مشتركة بين الكثرين
 والنوع مشترك في الوجود الخارجي على طبيعته لا في جميع الوجودات مشتركة
 فيه بانه كذا الجنس المشترك في النوع الحقيقي والعضل المشترك فيه فانه لا يفسد
 انما هو جميع الوجود ايضا كذا في الوجودات المشتركة بين الكثرين
 شخصاً واحداً وادراكها واحدة شخصية لوجدها فانه يلزم ان يكون مشترك

كما يظهر من اهل الصادق فالمراد من العقل وتمامه العقل والاعتدال
 الذي ذكرناه من غير ما ذكرناه من الاعراض لذلك كما لا يخفى على من
 يفهم من هذه المراتب كما لا يخفى على من يفهم من هذه المراتب
 مكانية بالذات بان يطلب طبيعة المكان او نفس ذات المكان وانما
 الشخصية يطلب الطبيعة الشخصية بخصوصها وهذا الاعتدال لم يكن
 كل من طبيعة الذات او نفس ذاتها الشخصية مكانية بالذات لانها
 مكانية بالذات والطبيعة مكانية بالعرض فمثل ذلك هو طبيعة الجسم
 وفردا وطبيعة المكان وفردا نفس المكان امر كلي مجرد لا يوجد
 في الخارج في ادراك الى القوى الادوية الحارة في الجسم لان
 ادراكها هو الكمية لا يكون الانسان العقل الحرة او النفس
 انما هي الحرة والذاتية او العقلية بحسب ما في النفس لا يدرك
 والذاتية الادوية الجسمانية في الجسم الطبيعي حتى طبيعة الكثرة
 والذاتية والوضع وطبيعة الحركة وطبيعة المكان حركة للبادي والذاتية
 فيها غاية في الباب ان الطابع الكمية فتان احدهما ما يكون مجردا
 صرا كطبيعة العقل وطبيعة النفس انما هي الحرة والذاتية فان كان
 من الطبيعة ونفس ذات الشخصية هو كذا ان الطبيعة بحسب ما في الجسم
 تلك بحسب ما في فردا ايضا مجرد لان فردا لا يكون مادية بالذات
 حتى يلزم ان يكون الطبيعة مادية بالوضع بحسب ما في الفرد الذي
 يكون مادية بالذات وانما لما يكون مجردا بحسب ما في الذات وماديا
 بالوضع يعني ان يصير مادية بالوضع بحسب ما في الفرد الذي يكون
 مادية بالذات وطبيعة الجسم وطبيعة المكان وطبيعة الارض
 وطبيعة المكان وطبيعة الحركة وطبيعة السواد وطبيعة البياض والغير
 من الطبيعة الكمية التي يكون افراد الشخصية مادية بالذات في هذه المراتب

نفس

تغير الطبيعة الكمية مادية بالوضع بحسب ما في الفرد الذي
 يكون مادية بالذات والطبيعة مادية بالذات لانها مادية بالذات و
 كيف كانت مادية بالذات لانها مادية بالذات لانها مادية بالذات
 الادوية ليس كذلك فان جميع الطبايع الكمية سواء كانت
 الشخصية مادية بالذات او لا يكون مادية بالذات بحسب ما في الفرد
 ومرتبة فيها كما هو وانما كانت مكانية بالذات فانها كانت طبيعة الجسم
 طبيعة المكان وفردا مادية بالذات لانها مادية بالذات لانها
 الاقضية يرجع الى اقضية مجردة وليس من الكمية بل من الكمية
 انما هو الشخص كغيره من الماديات بالذات لانها كانت مادية بالذات
 المادية الحقيقية لا على الامور الكمية بل على الشخص المادية بالذات
 كما هو متعارف ان الكمية الطبيعية التي يكون ذواتها افرادها لو كان
 موجودا في الخارج لوجب ان يوجد وجود كل فردا في فردا موجودة
 في الخارج بغير ما في الخارج الكمية في الذات التي هي مادية بالذات
 كان ذلك على الذات الفردية موجودة في الخارج ويكون الكمية الطبيعية
 موجودة بوجود كل واحد من افرادها فيكون الكمية الطبيعية
 امرا واحدا خارجيا لان الكمية حقيقة انما هي مادية بالذات ويلزم ان
 ان يكون ذلك كذا في الخارج او احدهم وجودات كثيرة خارجية
 كثيرة افرادها فيكون الموجود الواحد الخارج موجودا بوجود
 كثرته خارجية وفردا فيكون الموجود الواحد الخارج موجودا بوجود
 بالذات فيكون ان يكون الشخص متعدد ومثل تعدد وجوداته الخارجية
 فيكون ان يكون امرا واحدا في وجودات كثرته خارجية بغير ما في
 كثرته وجوده ان يكون امرا واحدا في وجودات كثرته خارجية بغير ما في
 وكل الانواع في علم السبلان وعلوم الانواع ليس على علم الخوازم

وصفا على الاخر حقيقة فلا بد من التميز بين الموصوف حقيقة وبين الموصوف
سمائلا وبين ما في الوصف وبين ما هو الموصوف حقيقة وبين ما هو الموصوف
بالوصف وبين ما هو الموصوف حقيقة ولذا يلزم الوقوع في الاشتباه
والخطأ في جميع ما ذكرنا في فصل الميزان الخارج وورد في الشرح ما يزيل
عن هذه الاشياء المبهمة في حقها في قسم اولها سواء كانت مبهمة
او غير مبهمة ولما كان وجود الكليات الذاتية واجبا اذا كانت
الشيء في وجوده فلا بد ان يتحقق في عالم الوجود قسمين من الوجود
احدهما الوجود والمتميز كما في الاشياء الموجودة في الخارج وثانيها
الوجود والمخلوق كالكليات الذاتية تلك الاشياء الموجودة في الذات
فيكون الوجود الخارج من قسمين احدهما الوجود الخارج المتميز وهو
الاشياء الموجودة في الخارج وثانيها الوجود والمخلوق وهو
الكليات الذاتية للاشياء الموجودة في الذات لا بد ان يتحقق في عالم الوجود
قسمين من الشخص احدهما الشخص المتميز كالاشياء الموجودة في الخارج
وثانيها الشخص المخلوق كالكليات الذاتية لتلك الاشياء الموجودة
في الشخص الخارج من قسمين احدهما الشخص المتميز وهو الاشياء
المتحققة في الخارج وثانيها الشخص المخلوق وهو الكليات الذاتية
للكليات الموجودة في الخارج واما قوله في ان الاشياء
لم يخرج من هذه انه لم يخرج من هذه الاشياء المذكورة
فلا بد ان يخرج من هذه الاشياء المذكورة لم يخرج من هذه
خلاف البرهان العقلي لا سيما البرهان ما وجد الكليات
الذاتية كاشياء موجودة بالوجود والمخلوق دون المتميز
وبمشقة بالشخص المخلوق وهو المتميز فوجب التمييز

في الشخص بحيث يكون ثلث الاشياء المتميز والشخص المخلوق
ولا يجوز التخصيص بقسم الاول ولما قام البرهان على وجود الكليات
الذاتية لاشياء موجودة في الخارج وجب ان يكون لكل كليات
لاشياء موجودة في الخارج موجودا بوجه واحد وحده
من تلك الاشياء الموجودة في الخارج وجودا مخلوقا لا وجودا متميزا
كما هو مفصلا فوجب ان يحصل له تعدد الوجود والمخلوق حسب تعدده
الاشياء الموجودة في الخارج وكذا يجب ان يكون متشخصا
كل واحد من هذه الاشياء الموجودة في الخارج متشخصا مخلوقا
لاشياء متميزا كما هو مفصلا فوجب ان يحصل الشخص المخلوق
حسب تعدد الاشياء الموجودة بنا على ان ذكرنا المقدمات البرهانية
يجب ان يكون معنى تفرده لا يجوز ان يكون لوجه واحد
الا وجود واحد خارجي هو ان الوجود الخارج هو الوجود
موجود بالوجود والمتميز الخارج فلا بد ان يكون له الوجود
واحد متميز خارجي بخلاف الوجود والمخلوق فلا يجوز تعدد الوجود
واحد خارجي كما ذكرنا في الفصل الخامس الذي وبالجواب حكم البرهان
بالوقوف بين الوجود والمخلوق والمتميز كاشياء وما ذكرنا يجب ان يكون
معنى تفرده لا يجوز ان يكون متشخصا خارجا واحدا لاشياء واحد
خارجي هو ان الشخص الوجود الخارج اذا كان متشخصا بالشخص
المتميز فلا يجوز ان يكون لاشياء واحد متميز لاشياء بخلاف الشخص
المخلوق فلا يجوز تعدده اذا كان الشخص الخارج متشخصا بالشخص
المخلوق كما في المقدمات الذاتية لاشياء موجودة في الخارج لان
البرهان قد حكم بالوجود بين الشخص المتميز والشخص المخلوق كما هو
مشهور عامرانا فلا خلاف ان هذه التخصيصات البرهانية معقولة في

في مضمون الشبكات الرومانية ولم يحسنه امرنا حتى وقع منهم في الوجود
 الكليات الطبيعية الذاتية في الخارج وغاية ما ميز من وجود الكليات
 الطبيعية الذاتية من قدر الوجود الخارجي المخلوق بالوجود الخارجي
 موجود بالوجود المخلوق فقط دون الوجود المتميز وقد علم الوجود
 على وجوب قدر الوجود المخلوق للكليات الذاتية الطبيعية لا فساد
 ذلك غاية ما يلزم من وجود الكليات الذاتية الطبيعية لا فساد
 من قدر الشخص الخارجي فقط دون الشخص المتميز وقد علم
 البرهان على وجوب قدر الشخص المخلوق للكليات الذاتية لا فساد
 وحسب ما ذكرنا مفضل في الوجود الخارجي المتميز والوجود الخارجي
 المخلوق في الشخص الخارجي المتميز الشخص الخارجي المخلوق كما رجا في
 في الوجود والذات المتميز في الوجود والذات المخلوق الشخص المتميز
 المتميز في الشخص المتميز المخلوق كما لا يكون قدر الوجود الخارجي
 المتميز بالوجود وحده خارج الوجود وفي الخارج بالوجود المتميز
 فذلك كما لا يكون قدر الوجود الذاتي المتميز بالوجود واحد متميز
 في ذاته واحد بالوجود المتميز وكما لا يكون قدر الوجود الخارجي
 المخلوق بالوجود واحد خارجي ذلك ان وجوده واحد بالوجود المخلوق
 فقط كالكليات الذاتية الطبيعية الخارجية فكذلك يجب قدر الوجود
 الذاتي المخلوق بالوجود واحد ذاتي ذلك ان وجوده واحد بالوجود
 المخلوق فقط كالكليات الذاتية الطبيعية الموجودة في الذات
 وجودها الخاصة الذاتية وكذا الكلام في الشخص المتميز المتميز
 الشخص المتميز المخلوق فان كل ما حكم الشخص المتميز المتميز
 الشخص الخارجي المخلوق كمرادنا ان الوجود الخارجي متميز كمرادنا

الحق

الحقيقي بناء على ما نشئنا لم يتشخص لم يوجد لكل موجود في الخارج
 متميز عن كل شخص خارج الشكر بين الكثيرين وليس لنا في الشكر
 ان البرهان الحقيقي غير الموجود في الخارج ان البرهان الحقيقي يتصل
 بين كل موجود في الخارج جسدي حقيقي وكل موجود حقيقي متميز
 الشكر بين الكثيرين فكل موجود في الخارج متميز الشكر بين الكثيرين
 كذا لا شك ان العلم الطبيعي لا يكون حقيقيا بل يكون كليا لا يتشخص
 الشكر بين الكثيرين ولهذا يكون حقيقيا في ذاته المندرجة تحت
 مشتركة في شدة حقيقة الكلي الطبيعي لها والوجود الكلي الطبيعي لها
 حقيقيا فلا يكون وجوده في الخارج كليا لا يوجد في الخارج
 لا يكون الاستدلال حقيقيا لاحد من الكليات على قدرات المذكورة
 بل من نوع الوجود الخارجي عن الكلي الطبيعي بل وجوده في الذات
 فقط وجواب ذلك الشبهة من وجهين احدهما بطريق النقض الثاني
 وثانيها بطريق الحل المعنى الذي يجب بقائه الاول وثانيها
 يقال لوجه ليس كبحر مقدارة يلزم نوع الوجود والذات
 عن الكلي بين هذا الرئيس المذكور لا يلزم ان يقال ان كل
 موجود في الخارج لا يكون الاستدلال حقيقيا في الخارج بناء على
 مراد كل موجود في الذات من الوجود الاستدلال يكون الاستدلال
 حقيقيا في الذات الشئ الذاتي متميز الشخص المتميز لا يوجد
 الذات الشخص المتميز المتميز المتميز في الذات حقيقيا بل لا يوجد
 الذاتية بين الكثيرين فكل موجود في الذات متميز في الذات حقيقيا في
 بناء على ان كل موجود في الذات الشخص حقيقيا في ذاته متميز متميز
 بالشخص الذاتي الشخص حقيقيا في ذاته متميز متميز في الذات حقيقيا
 وكل جزئي حقيقيا متميز الشكر بين الكثيرين فكل موجود في الذات حقيقيا

في الله من جزي حقيقة وكل جزا حقيقي ليس في الله من الكثرين
 فعل موجود في الله من ليس في الكثرين ولا في الكثرين
 الطبيعي لا يكون ما في الله من وقوع الشكر في الكثرين له مخصصا
 جزا حقيقيا في الله من لوجوب جواز وقوع الشكر في جوار
 عقليا واولا لم يكن جزا حقيقيا زمينا فلا يكون موجود في الله من
 الا زمان الشخصية فيرمز في الوجود والله مني عن الكلي الطبيعي
 ان الله من الوجود الكلي الطبيعي الخارج فلا يكون وجوده في
 الحقيقة وبارا على ذكره مستدل على تقدير تمامه فيرمز في الوجود
 الخارج عن الكلي الطبيعي وبارا على ذكره ان الله مني عن تقدير تمام
 يرمز في الوجود والله مني عن الكلي الطبيعي فيرمز في الوجود الخارج
 والله مني جميع عن الكلي الطبيعي فيرمز في الوجود وبارا على
 يقل بحد وانما في فلا تارة حقا ساءا لا بد ان يكون
 في عالم الوجود وجودا في شخصه وجوده في وجوده وكل
 وشخص متميز وشخص مخلوق على ما مرشدها فلا ان في الخارج
 امر اشخصا بشخص مخلوق في ذلك الله من ايضا مثلا وانما
 حقيقة الالهي في الله من ذلك الحقيقة الكلية تصير حقيقة مخلوقة
 بشخص الالهي ويرى لها شخص الالهي يحصل في العارض الالهي
 صورة شخصية جزئية حقيقة زمينية حاصلة في الله من شخصي الله من
 وقوع الشكر في ذلك الله من الشكر حقيقة هو الشكر في ذلك حقيقة
 من الشخص الالهي العارض في الحقيقة التي هي الكلي الطبيعي
 الموجود في الله من بعين وجود ذلك الشخص الموجود والله مني الذي يكون
 الكلي الطبيعي المذكور جزا في الكلي الطبيعي المذكور مستشخص في الكثرين
 بشخص مخلوق فقط ويكون ذلك الشخص مخلوقا عارضا لا دائرا

والكبر في ذلك الموضع وذلك العارض شخصه في شخصه بالاشخص
 المتبني في الله من يكون ما في الله من وقوع الشكر في الكثرين فيه
 بعبارة اخرى اذ حصلت حقيقة الالهي في الله من فلا توجد في
 الاشخص بالاشخص الالهي فتصير في شخصه في ذلك الصورة بالاشخص
 الالهي صورة شخصية حاصلة في الله من شخصي ذلك الصورة الشخصية
 الالهي حاصلة في الله من في الله من الشخص لها اعتبارا في
 اخذ باعتبارها صورة شخصية حاصلة في الله من شخصي في الله من
 علم في حقيقة في الله من وقوع الشكر في الكثرين وبارا على
 مع قطع سطر الشخص الالهي في الحقيقة الالهي في الله من يكون صف في الله من
 قطع سطر من الشخص الالهي في الله من في الله من يكون صف في الله من
 وبهذا الاعتبار معلوم وكل طبيعي غير ما في وقوع الشكر في الكثرين
 وبهذا بيان ما تقرر به من تحقيق جزا ان الفرق بين العلم والمعلوم
 بالاعتبار فقط على وجهه وبيان في شبهة مشهورة وهي ان كل
 ما حصل في الله من صورة شخصية حاصلة في الله من شخصي ما في وقوع الشكر
 في فلا يوجد في الله من حيث هو العقل في وقوع الشكر في الكثرين لان
 الجزا في الحقيقة هو الكثرين في الحقيقة في الله من لا يوجد العقل في وقوع
 الشكر في الكثرين في الله من لا يوجد في الله من العقل في وقوع الشكر
 بين الكثرين ان العقل يكون معنى الالهي في الكثرين من وقوع الشكر
 في معنى في حقيقة في وقوع الشكر في وقوع الشكر في وقوع الشكر
 الفرق الذي ذكرنا بين العلم والمعلوم وان العلم في وقوع الشكر في وقوع الشكر
 وان الكلي هو معلوم الذي ذكرناه وان الكلي ليس في وقوع الشكر في وقوع الشكر
 ولكن جميع ما يكون عليه في وقوع الشكر في وقوع الشكر في وقوع الشكر
 لعقلية بل سقطة ايضا وايضا نقول في اثبات المبدأ ثبت في جرس

والوجود في نفسه لا يكون كالحقيقة لا كالتلكلذات والحدوث
 وقد ثبت لبرهان سابق ان كل كذا بذات كذا لذات باطل لذات
 ولا شيء حرفا ثبت اصل حقيقة مع قطع النظر عن الاستدلال بالاعمال
 واثبت شيئا من الحكم لذات ركنه الفعلية والوجود في مرتبة حقيقة
 في الوجود والفعلية اثبتت بحقيقة كل حكم في مرتبة المتأخرة عن
 اصل الحقيقة لان وجود الحكم وفعلية امر غريب بالنسبة الى حقيقة
 المحل لان وجود الحكم ما لا يميز امر غريب مستقلا عنه في مرتبة
 المتأخرة عن الحقيقة لان كل ما لا يميز بين سلبه لذات الامر حقيقة
 الغير او لو ثبتت ذات ذلك الامر المصنف بالغير بعبارة ذات مع
 قطع النظر عن جميع الامور الخارجية لذات ثبتت ان شيئاً من الفعلية
 والوجود لا يكون شئاً من حقيقة الحكم في مرتبة اصل الحقيقة بل لا بد ان يكون
 شيئاً في المرتبة المتأخرة عن اصل حقيقة ذاته لو ثبتت حقيقة الحكم في درجة
 حقيقة ومرتبة حقيقة فعلية ووجوده في انقلب حقيقة ومرتبة
 الحكم بذات واجبا لذات لان كل وجود يكون الوجود والفعلية
 ثابتا له في درجة اصل حقيقة ومرتبة اصل حقيقة بلزم ان يكون الوجود ذاتا
 له وذاتا له ان ثبت في درجة الحقيقة ومرتبة حقيقة لا يكون الا
 الذات والذات والذات وكل وجود يكون الوجود ذاتا وذاتا لا يكون
 حكم الوجود بذات بل يكون واجب الوجود بذات بلزم ان الفعلية
 الحكم وذات الحكم ثبتت الفعلية الوجود والحقيقة الحكم في درجة اصل
 الحقيقة بلزم عدم الحكم بمرتبة حقيقة الحكم على ما هو موجود في الوجود
 خارجي بسبب ان لا يكون شي من الحكم لذات الوجود في ذات الوجود
 خارجيا بل يكون الحكم له بذات عدم سلبية كون الحكم من الحكم
 الوجود في الخارج على ما عليه وموهدة الحكم آخر موجود في الخارج

لاح

لا مرسته وواجب ان يكون موجودا في الخارج موجودا في الخارج
 الخارج ولا يكون حكم الوجود بذات وذلك لا يكون الا الوجود
 الوجود بذات فمن هذا البرهان ثبت امران احدهما ان ثبت وجود
 الوجود بذات وثانيهما ان لا مرسته في الوجود ذاته ولا مرسته
 ولا خارج سواء كان محسوسا ولا خارج لا يكون الا الوجود بذات وتبين
 ان يكون قوله تعالى كل من كان منكم فاعلم ان لا شيء منكم الا الله لا شيء منكم
 كل شيء اشار الى جميع ما ذكرنا مستقلا وتبين ان لا شيء منكم
 البرهان آخر ان الوجود لا يكون له ركن وهو ان الامكان الذات
 وان كان في ذات الوجود لا يستلزم ان يكون له ما عليه سبب كانت
 واجبة لذات او ممكنة لذات وهو لا يكون في ذات الوجود هو الوجود
 الى البرهان ان الله تعالى عن صفته الوجود وحقيقته لا يكون الا الوجود
 بحيث لا يبين ان الامكان على الحاجة الى جعله فاعلم حقيقة وهي ان
 بذات او لو ثبتت ان لا يكون له البرهان لا في نفسه احد في سابع
 وهو كذا في امر خارج محسوس بل هو ان لا يكون له شي في الاشياء
 لا يفيد تعيين ذاته في غير ذلك وهو يكون في ما هو بالانتم وتبين
 ان لا شيء من صفته يتبين بذات على هذه القاعدة ذاتا على ما هو
 في الخارج يحصل له العلم الحقيقي بوجوه والواجب لذات لان هذا وان
 كان اما لا يمكن للمعدل الى العلة وانما انما لا يمكن غير سابع لا مرسته
 للعلم وهو الامكان الذي لا يكون على التفسير سابع الى مرسته وهي ان
 بذات وانتم انتم ان نسبة حقيقة بحيث لا في جميع الحكم على السبب
 لا يفسر فيه مستانة وتفسير غاية في اسباب ان يكون سبب للمساواة

ذوات كالا فغير ان يقول العنصر في جميع الى وسطه وبعضها ناقصا
 بحيث اذا كان يكون قابلا لبعضها الى وسطه فكلها كان انفسها كذا
 ووسطها فكلها في النقصان راجعا الى القابل الى القابل بالقياس
 انضمام الشرايط والوسيط في ايجاد ان قصير فيكون في وجوبه
 شانه ان يكون قبلها فيكون في سبيل الشرايط والوسيط احرى ان يكون
 يصح لقبول العنصر بعد حصول الشرايط والوسيط والواجب ان يكون
 على ثبات العرف الذي كان قبل وجود الشرايط والوسيط فالواجب
 والشرايط مما يتحقق اليها القابل ليس لقبول العنصر ان الوجب
 من شانه مجموع اليها في الاضافة وكان قبلها العبادات ثباتا ناقصا
 الاضافة بل جميع ما يعبث الاضافة حاصلة لثباتها الا اذا
 على ثبات حرف لا يتوقف عليه في ان العلم يقضي العلم على العلم
 سواء كان المقسم يكون حصة من حصة او عبيدة لا يكون موجودة
 بعد ذلك معرفة ذات العلم فيكون فيها العلم نسبة فيضها العرف
 كانت حصة المقسم من حصة او عبيدة فالجواب عن الحصة العرفية
 والعبيدة من حصة المقسم في حصة لا فرق بين العلم بهما
 مع العلم قال العارفين كما في الشرايط من حيث ثباتها
 في انهم يثبتون في ذلك تعريف في الالحاس كونه ميت
 ومنه ان في ذلك تعريف في الحقائق فيكشف عن كثير من الاسرار
 في ذكرها من انباء الواجب بل شانه المذكور في
 كتب السابقين واللاحقين من الحكماء والافقيروا والعلماء الربانيين اعلم
 ان كل طرية لها حال غير حال شانه اذ هذه اشغلت طرق الاستدلال

حجابات وجود الواجب بل شانه من نظر ان شانه الموجود في
 لا شك في وجود شانه الموجود في الخارج كالكلمات الحسية المكونة
 في الوجود والاشياء ان الحكم بوجوده في الخارج لا يبرهن ان الحكم
 له حكم الوجود الموجد في الخارج لا يجوز ان يكون له حكم الوجود
 تقدم الشيء على نفسه لان العلم بما هو والاعمال على كونه متقدم
 على محمولها وحسب قولنا بالعلمية والوجود لان وجود العلم ونسبته
 المستتمة من قبل علمه اليه فلا يكون وجوده كونه كونه لا يمكن
 وجوده حاصلا كما يتصور في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 وقال بالبرهان في كونه موجودا لان ان شانه الوجود في العلم
 الحكم بوجوده كونه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لعدم كونه كونه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 على وجود الحق في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 يبرهن ان كونه كونه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 وجوده في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 بين العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ونحن كونه الشيء موجودا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لا كونه كونه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 واحدة وجوده في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لا حق عقلا وذلك في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 يستأنف كونه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 شانه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 وان شانه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 فكل العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

فثبت خبره البرهان ان احد ما عدم جاز انفسه اذ في الوجود
المطلق في الكمالات بالذات بل بان يكون الوجود المطلق قد اوج
لا يكون محله بالذات وذلك لكونه لا يكون الا بالواجب بالذات
فثبت وجود الواجب بالذات وهو اللطيف والحي والقيوم بالذات
لا يجوز ان يكون طبيعته الطبيعية الكلية بالذات لا موصلا
وذا لم يكن من الطبيع الكلية الكلية بالذات بل ان لا يكون له نسبة
وعلو جاعلة له من الوجود لانه لا يكون له علو على غيره من الوجود كما هو
مشهور واما ان لم يكن له مبدأ فثبت ان يتحقق في خبره قد يوجد
وعلو جاعلة وذلك لكونه الوجود المطلق لا يكون الا بالواجب بالذات
فثبت وجود الواجب بالذات وهو اللطيف والحي والقيوم بالذات
برهان البرهان يكون البرهان ما وينبغي الاعتراض الذي نقلناه
ويظهر ان الحكم بامتناعه لا يتحقق بامتناعه بغيره فالحق ان الحكم
على الموضوع المذكور كما لا يخفى على ارباب الفلسفة والشعر وبعد تكرر
البرهان على وجهه بغيره بكونه بالذات بحيث لا يقع الاعتراض المقتضى
باسم على ان يتوهم الى عبارات المعترض اذا الوحدة المعبرة
في جانب الموضوع من الوحدة الشخصية لا يكون منظور في الوجود
المعبرة في جانب الموضوع لا يكون موضوعا كما قد يقع في شبهة
حيوانه والحيوان جبره فاما ان جبره في الوجود بالذات
في الكبر غير الطبيعي المحل في الصغر فاستغنى عن الوسط بالنسبة
انتفاء الوحدة في موضوع الكبر مع ان موضوع الكبر هو كل شيء
وتوضيح المقام ان البرهان الحقيقي لا يكون كاسيا ولا متبائلا
الكسبة المكتسبة هو الامور الكلية وكلها كشكال الاربعة لثبته
لكنها بالجملة من المقدمات البديهية يكون الموضوع المحل في

امور

امور كلية في كثر الالات بناء على ان المقدمات المعبرة في العلوم
المعصومات لا يوجب فكر تركيب الاشكال الا بقدرة في الوجود
وهو الوسط بين ان يكون امرها ولا يجوز ان يكون جزئيا حقيقيا بان
على ان البرهان الحقيقي لا يكون كاسيا ولا متبائلا واما
قد يكون انتفاء الوحدة المعبرة في الوسط الذي يكون كاسيا فاذا كان
وسطا على غيره لا يمكن وهو صوابا معنى خبره انتفاء كسر الوسط
بانتفاء وحدة الموضوع الظاهر فظهر ان الوحدة المعبرة لا يكون
مختصة في الوحدة الشخصية ليس بدور ان كان حقا لكن وجه
عدمه انه وهو من طبيعة المتوهم على معنى خبره الذي قد
على المعنى وكذا المعنى الذي يتوقف عليه كونه خبره الذي يتوقف
على خبره ان بناء على ان الكلام في نفسه والبرهان في ذاته المعنى في ذاته
ان خبره في البرهان هو كل من يتبين الى خبره من المعنى واما اذا
نقل الكلام الى طبيعة الاربعة مع قطع نظر عن افرادها والبيوت
المعنى مع قطع النظر عن افرادها بل فرض الكلام في الطبيعيتين المذكورتين
فلو قيل طبيعة الحيوان غير طبيعة المعنى وطبيعة المعنى غير طبيعة الحيوان
تقدم الشيء على نفسه وهو الواحد بالذات والجميع فيلزم انه واحد لا محالة
اذ الوجود المطلق منقسم الى اربعة والاربعة الى اربعة فثبت
في الوجود المقسم انما هو مفهوم الوجود المطلق ولا شئ من الوجود
المفهوم ما حصل في الاربعة ولا شك في ان كل واحد من الاربعة من حاله
محل وكل حاله محل محله بالذات فثبت ان جميع المقدمات هي الاربعة ان
العابرة او السادة وحول في الكمالات بالذات ويكون له مبدأ
فالحق وقابل ايضا من قال بان الوجود المطلق ليس له مبدأ
ان مفهوم الوجود المطلق ليس له مبدأ وكيف يجوز ان يتبين القول

الذي لا في سكر فضله على غيره من ذلك قال لا يكون
 المطلق ليس له مبدأ هو المخرج من هذا المفهوم وهو حقيقة الموجود والمطلق
 هي حقيقة من قطع النظر انفسه او وخصهيات ليس تلك الحقيقة والمخرج
 عنه مبدأ ولا يلزم له ولا على ما يسمونه بمسألة ومثله مما لا يرى ان
 قال لا القدرة والارادة وغيرهما من الصفات الكلية عين القوة
 مثل شانه فيسخر او من ان مفهوم تلك الصفات الكلية عين لقها في
 انفسها لانه من ان المخرج من تلك الصفات الكلية عين لقها كما لا
 يخفى على والى انتهى واعلم ان قول الشيخ في المبدأ ليس مبدأ الموجود
 كونه احتمالا لا احد سماه المبدأ ليس مبدأ كل موجود وموجود والا
 يلزم ان يكون مبدأ النفس الصفة فيقوم الدور والى انفسه تقدم الشيء
 على نفسه وتمايزها ان مجموع الموجودات بحيث لا يكون موجودا مع
 الموجودات خارجها لا يكون له مبدأ او على ما طرقت وطرقه
 لان موجودا اما ان يكون نفسا وذلك كما مر مرارا او جسمه كما
 وذلك على الصانع وبين احد هما ان الله تعالى يفتنه لا يكون
 كونه على حد ذاته كما هو غايته ان جزء ذلك المخرج لو كان موجودا
 لكان يلزم ان يكون موجودا نفسا ايضا لان ذلك لا يكون في ذاته
 المحل فيلزم ان يكون ذلك الجزء ايضا حاصلا بالذات والى ان يكون
 لا يكون الا بالذات كما يجب مع اجزاء فلا يكون ان يكون مجموع الموجودات
 بحيث لا يكون موجودا خارجا عن موجوده وذلك لا يتصور الا
 بان يكون بعض اجزائها غير متمايز الى على موجوده كما في مجموع الموجودات
 المركبة من الواجب لذاته فان هذا المجموع لا يكون له على موجوده
 باعتبار بعض اجزائه وهو الواجب لذاته ويكون له على موجوده
 باعتبار تلك الذات وانما المجموع المركب من تلك الذات العرفه على

جامعها على الموجودات بحيث لا يكون موجودا خارجا عنه لان المخرج
 الذي يكون واجبا بالذات خارج عن ذلك المجموع والذات لا بد ان
 يكون في مجموع المركب من تلك الذات العرفه على موجوده موجودا خارجا
 عنه وتبين من قال في اثبات الواجب بل ثباته ان الموجود والمطلق
 مشترك على المخرج بالذات وذلك على تحقق الموجودات كما ترى
 الكلية بالذات كونه الموجود والمطلق مشترك على المخرج والموجود في
 الخارج ليس لا يحتاج الى دليل في هذا الاشتمال بل الصفة اخرى له
 هي كونه الموجود والمطلق مشترك على المخرج والواجب بالذات وكذا
 مشترك على المخرج والواجب بالذات على مجموع الوجودية وبنظره
 ان يقال انه لو لم يكن الموجود والمطلق مشترك على المخرج والواجب
 بالذات يلزم الدور والتسمم وكذا في غيره من جملة اثبات الواجب
 فان كل واحد منهما مشترك في شئ الموجود والمطلق على المخرج والواجب
 بالذات وبالحقيقة يرجع الى ان المصنفين المخرجين الى ان المخرج
 المخرج الذي يكون الموجود والمطلق وهو المخرج بالذات على التفسير
 الى قوله في الموجود والمطلق وهو الواجب بالذات بالذات المكونة
 لاثبات الواجب بالذات فيكون المخرج المصنف الذي هو المخرج
 على المصنف الا وهو الواجب بالذات الى الواجب بالذات فيكون
 كل حكم بالذات متمايزا الى الواجب بالذات بكل ما يثبت اثبات الواجب
 بالذات فيلزم ان يكون الموجود والمطلق مشترك على المخرج والواجب
 بالذات وتمايزها الواجب بالذات والاشتمال وان يكون امره فيصغر
 ويكون احداهما على الآخر الا يرى ان الامور الخلقية صفة المفعول
 وصفا في احداهما كونه مفعولا وتمايزها كونه مفعولا بصفة المفعول
 كونه مفعولا على مفعول كونه مفعولا لا في البسيط لما لم يكن مفعولا

بصيغة المفعول فيلزم ان ينشئ عنه وصف ذي الخلقية بصيغة
 الفاعل لانه مفعول الخلقية بصيغة المفعول فيلزم انتفاء الفاعل فيلزم
 انتفاء المفعول وبكذا الكلام في الوجود والمطلق واشتغال الوجود
 التام وهو وجود الخلقية لوجوده وبهذا الاستشغال لا يكون
 على الوجود الباطني لعدم وجوده والوجود الحسي لانه لا يجمع
 في الوجود والمطلق يكون ^ب راي في الوجود والمطلق عدمه
 المتحقق في المقدم في التبرير في سميت الالهييات المعقولة ان كانت
 في اثباتها الصانع واما في ان الصانع هو الصانع الواجب لذاته
 لا الصانع في غيره لا بد من لا يحتاج الى الالهييات هو الصانع
 وهو الصانع الواجب لذاته والوقتية ما ذلك من قول العقل
 الاول في وجوده ان كان واجبا فهو القطر الاستمرارية المستمرة
 والوجود انتم انتهي كلامه في ان الله اكرم في الوجود في وجوده
 الى الصانع والوجود والوجود ثبت الباطن ان هو الوجود على ما كان
 المراد من الصانع هو الصانع الواجب لذاته في بعض الخلقين
 ان لا يكون في نفسه في اثبات الصانع ان الله الى ان الالهي
 العلية البرهان ان لا يكون في الاستدلال من المصنوع على الصانع فيكون
 استدلالا لا هو القدر على ما هو في الوجود في وجوده في وجوده
 المتكسر ان الاستدلال في الوجود في نفسه من المثل الا انهم في
 مسكهم انهم دون الله واما في الصانع فيكون في نفسه
 يكون انتفاء في مسكهم انهم ان يقال العالم الامكان في مصنوع
 ان كل ما في وجوده لا يجد ان يكون مفعولا ومصنوعا لا كانه
 فيكون في العالم الامكان في مفعولا ومصنوعا فلا صفات احدهما
 كونه مصنوعا ومفعولا وبهذا الصفة احدهما لا يحتاج الى

الموجود

بينة

بينة وبرهان وثانها كونه افعال واجب لذاته وبهذا الصفة
 امر نظري يحتاج الى البينة والبرهان مثل ان يقال ان الممكن ان الصانع
 بالذات فيلزم انه واد التبع على ما قال في نفسه في مقام اثبات
 وجوده صانع واجبة لذاته وكذا غيره من البراهين ان واجب
 بالذات فان كل واحد منهما ثابت لكون العالم لا به لغيره صانع واجب
 بالذات فيكون العالم ذا صانع واجبة لذاته وكون العالم مفعولا
 ومصنوعا على كونه ذا صانع واجبة لذاته لانه لو لم يكن مفعولا
 ومصنوعا لما احتج الى الصانع واجبة لذاته لما كان ذا صانع
 واجبة لذاته على ذكرنا في الخلقية بصيغة المفعول في الخلقية
 بصيغة الفاعل ولما ثبت كون احد الوصفين علانية فيكون تركيب
 برهان يكون حد الوسط فيه علانية حتى يكون البرهان قسما كان يقال
 العالم مصنوع وكل مصنوع ذو صانع واجبة لذاته لما هو
 او غير وسط فالعالم ذو صانع واجبة لذاته بوسط او غير وسط
 اما الصانع في ظاهرة واما الكبرى في البرهان المشبهة لوجود صانع
 واجبة لذاته في العالم الامكان واثبت بالبرهان كون العالم ذا صانع
 واجب لذاته فيلزم من منه بصيغة ذلك انهم كون الواجب موجود
 في نفسه الخارج لان كون العالم ذا صانع موجود بالذات فيلزم
 فيكون هو الواجب لذاته موجود في نفسه في الخارج فيكون ثابتا
 البرهان في نفسه ويكشف جهات ثبوت اصل وجوده في نفسه في الخلق
 لانه وجوده في نفسه من اصل متعين بالذات فيلزم من وجوده في
 بالذات في نفسه في الخارج فيكشف حقيقة بعض الموجود بالذات ولا
 يكون الموجود في نفسه على تلك بالذات واعلم ان الشيخ برهان في دليل
 الالهييات الشاع على ان موضوع المثل الا انهم في الوجود والمطلق لا هو

موجود مطلق ونفس ذلك البرهان هو ان موضوع علم آخر قد ليس
 علم آخر فوق الكثرة لا كية بل هي فوق جميع العلوم لانها افضل من كل
 معلوم فليدرك ان لا يكون موضوعا نظريا بل يكون بدنيا وهو الموجود
 المطلق بما هو موجود مطلق فالكثرة الكائنية بحيث علم احوال الموجود
 المطلق وبغير علم المطلق ان احوال الموجود والمطلق فتم ان حدهما
 تقاسم الموجود المطلق بحدائق مخصصة في اربعة مثل الموجود
 وجيب الوجود بالذات وببعض الموجود وعلى بعض الموجود وببعض
 من الحقائق الموجودة في الخارج وبما فيها الامور العامة التي يكون
 من الامور لا تفرعية من الحقائق الموجودة في الخارج كالكثرة و
 الكثرة وبغير ذلك من الامور العامة التي تنوع الموجود والمطلق بالاحتياج
 الى تقسيمها كالكثرة فليكن تقسيم الموجود والمطلق بما هو موجود
 مطلق بل به ان يتحقق الموجود والمطلق والاول هو المطلق بالذات
 حتى يتصور وجوده من المكونة لكونه اوحدة على الاطلاق والكثرة على
 الاطلاق والوجود على الاطلاق والامكان على الاطلاق والآن
 على الاطلاق فليكن الامور العامة ثمانية من الموجود والمطلق بما هو موجود
 مطلق اما الوحدة على الاطلاق فقط واما الكثرة على الاطلاق فليكن
 الكثرة في اربعة اقسام كون الكثرة ثابتة بحدائق الذات او بحدائق
 سواها كانت حقيقة او اضافية او بحدائق الحقائق او غير ذلك من اقسام
 الكثرة والوجود الجبر والوجود كالعقل الاول مثلا وان كان
 في الخارج بسيطاً ماضياً بمعنى انه لا يكون له جزاء خارجي كغيره من
 وهو البش والفصل ذكر جميع بسائط الموجود في الخارج وذكر الصفات
 ايضا فحققت في العقل الاول كالحكم والقدرة والارادة وغيرها
 من الصفات الكلية الزائدة على الذات بناء على ان عين الصفات

في هذا الفصل
 في بيان حقيقة الموجود
 المطلق

كالكثرة

كالكثرة فليكن الامور العامة ثمانية من الموجود والمطلق بما هو موجود
 مطلق بل به ان يتحقق الموجود والمطلق والاول هو المطلق بالذات
 حتى يتصور وجوده من المكونة لكونه اوحدة على الاطلاق والكثرة على
 الاطلاق والوجود على الاطلاق والامكان على الاطلاق والآن
 على الاطلاق فليكن الامور العامة ثمانية من الموجود والمطلق بما هو موجود
 مطلق اما الوحدة على الاطلاق فقط واما الكثرة على الاطلاق فليكن
 الكثرة في اربعة اقسام كون الكثرة ثابتة بحدائق الذات او بحدائق
 سواها كانت حقيقة او اضافية او بحدائق الحقائق او غير ذلك من اقسام
 الكثرة والوجود الجبر والوجود كالعقل الاول مثلا وان كان
 في الخارج بسيطاً ماضياً بمعنى انه لا يكون له جزاء خارجي كغيره من
 وهو البش والفصل ذكر جميع بسائط الموجود في الخارج وذكر الصفات
 ايضا فحققت في العقل الاول كالحكم والقدرة والارادة وغيرها
 من الصفات الكلية الزائدة على الذات بناء على ان عين الصفات



بالنظر الى الذات لا مطلقا بل باعتبار كونه كذا كونه ضرورة
 انكشائية من الغير اذ حقت في هذا فحق كل ان يقولوا ان كونه
 تناف وتناقض فم لا يجوز ان يكون مسببا لضرورة بالنظر الى الذات
 مسببا لضرورة الغير فيجوز ان يكون الحكم بالذات مسببا لضرورة
 بالنظر الى الغير بعيد الضرورة التي ليست بالنظر الى الذات لانه لا تنافي بين
 الضرورة بالنظر الى الذات وبين تحقق الضرورة بالنظر الى الغير
 ولهذا يجوز تحققها محكوما بحدس لا تنافي في عدم تنافها وجواز
 اجتماعها في محكم واحد كالملازمة في صورة فرضي انحصار الوجود
 في الحكم فاذ كانت الموجودات منحصرة في الحكمين فيكون
 يتحقق في شي منها ضرورة الوجود بالنظر الى الذات فكيف يجوز شي
 منها اذ ضرورة ضرورة الوجود في غير الذات ولا يلزم اذ لا يتسبب
 ضرورة الوجود بالنظر الى الذات ضرورة الوجود في غير الذات
 نعم قيل اذ لا عدم الوجود في غير الذات والمعدم الوجود فلا
 به ان يكون مسببا لضرورة الوجود بالنظر الى الذات قابل
 ضرورة الوجود بالغير لا فاعل ضرورة الوجود بالغير ووجود
 كونه فاعل ضرورة الوجود ايضا بالنظر الى الغير فلا بد ان يكتب
 اولا ضرورة الوجود من الغير ثم يفتق ضرورة الوجود في غير
 فلهذا لا يكتب ان لا يتصور ضرورة الوجود في الحكمين
 كما مر شرعا واما علم ان يكون في ضرورة في هذا العلم ان بان
 يتق لولم يكن في علم الوجود وجود بالذات وواجب الوجود في
 ويكون الموجودات منحصرة في الحكمين بالذات يلزم عدم
 الوجود في سبب الوجود والعدم صان بالنظر الى الذات لا يتصور
 الحكمين في الوجود سواء كانت متباينة او غير متباينة اذا وضعت

على سبيل

على سبيل الاحتمال يتصور في كل حكم جسم منها على ما يمتنع الاحتمال ان
 يكون له وجود لا عدم بالنظر الى الذات لا يحتاج في كل واحد منهما الى
 الغير فكما ان ضرورة وجود الحكم بالغير فكذلك وجوده ايضا بالغير وكل امر
 ثابت لا يرتفع بالغير من غير ان يكون له وجودا في سبب ذاته من غير
 عن الغير فيصير على كل حكم بالذات تسببا لوجوده والعدم
 بالنظر الى الذات فلو لم يكن في عالم الوجود وجود بالذات ووجب
 الوجود بالذات يلزم عدم الوجود من سبب الوجود والعدم
 صان بالنظر الى الذات ليلزم عدم وجود شي من الاقسام في نفسه وعدم
 الوجود في سبب الوجود فقط او في سبب الوجود والعدم معا فكل
 البطلان الا انهم ليسوا بباطل ان المعلوم في هذا البطلان انهم الحكماء
 الموجود في الحكم بالذات وطروم الباطل بطه وغير ذلك في انحصار
 المذكور في غير ذلك فلا يلزم وجود الواجب بالذات ليكون وجوده
 بالذات ويسند اليه الوجودات بالغير اذ لا يسلط الوجود بسلطة
 كما ذكرنا وعلى هذا المقتضى يصير الفرقان برنا ان لا اختلاف في المقدمات
 لان احدهما بالنظر الى ضرورة الوجود ولا ضرورة الوجود وانما يتاثر
 الى نفس الوجود وسبب الوجود والفرق بينهما بين وبين برنا ان
 الله وادبته ويكون تقريبا من مسلكين احدهما من مسلك الوجود لا يتبدل
 والعدم لا يتبدل في انما بينهما من مسلك الوجود انما تسمى البقاء والعدم
 انما تسمى الطارئين على النفس الاول يقول ان كانت الموجودات
 منحصرة على الحكمين الموجودات بضرورة المخرج لا مرجح بيان ذلك ان
 كل حكم بالذات ضرورة الوجود ان يكون كل ضرورة وجوده وعدمه بطلان خارج
 ذاته فوجودات الحكمين معلولات في سبب مرتبة في جانب العقل
 سواء كانت متباينة او غير متباينة وانما قلنا ذلك لان هذا العلم ان

لا يكون متبعا بلا بيان التمسك به تمام على فرض عدم بطلان الوجود
 عمدة ايضا معلومة في سعة مرتبة في جانب التمسك كانت متناهية
 او غير متناهية فخرج من انفسار الموجودات في تلك التمسكات بالذات
 ان يباين فيقول لم تحقق سلسلة العلة المرتبة في جانب الوجود والآن
 ولم تحقق سلسلة العلة المرتبة في جانب العدم الابدائي بل انما خرج بلا
 مرجع لو وقت سلسلة الموجودات الابدائية دون سلسلة العلة
 الابدائية لو قلت لا تحقق سلسلة الوجود دون العلة قلت
 قد افقدت جميع سلسلة المرتبة في جانب الوجود بحيث لا يشهد عنها
 شئ بل الوجود فليت علامتا من تلك سلسلة حتى يتصور كونه
 تلك سلسلة فلو جردت من انفسار المذكور في مقابل السؤال
 ذلك فافقدت تمام سلسلة المرتبة في جانب العدم الابدائي
 ونقول لم تحقق السلسلة المرتبة في جانب العدم الابدائي ولم
 يتحقق المرتبة في جانب الوجود الابدائي فلو تحقق السلسلة
 المرتبة في جانب العدم الابدائي دون السلسلة المرتبة في جانب
 الوجود الابدائي يلزم الترجيح بل اخرج فخرج متحقق البرهان المذكور
 يلزم الترجيح بل اخرج في تحقيق كل سلسلة الوجود والعدم لو تحقق
 احدهما دون الاخرى فلا يتصور وقوع احدهما دون الاخر
 للزوم الترجيح بل اخرج فيكون ان لا يتحقق التمسكات لادجودا في الواقع
 ونفس الامر ولا عوائدا في الواقع ونفس الامر ذلك لا يستلزم
 خلو الحكم بالذات من الوجود والعدم معناه خارج ويكون تحقيق
 الوجود والعدم معناه ايضا في الخارج للزوم كون ممكن واحد في ان
 موجود واحد ومعناه في الخارج ذلك ايضا محال فظهر كبر البرهان انه لو
 انفسر الموجود في الحكم بالذات يلزم ان لا يكون له واقعا فافقدت

الموجود

الموجود في الحكم بالذات لا يكون واقعا فلا بد ان يكون له وجود
 آخر غير الحكم بالذات وذلك لا يكون الا الواجب بالذات فثبت
 بهذا البرهان وجود الواجب بالذات وهو المظهر في مقام
 هو ان الترجيح بل اخرج يلزم على تقدير الزود في الواجب وجود الابدائي
 في الوجود والعدم الابدائي في المكان واقعا في سلسلة مرتبة متناهية
 او غير متناهية فليست الصريح ان لا يحل بكيفية غير شئ بل على
 الوجود وعلى سبيل الاجمال في كل ان يباين فيقول لم تحقق سلسلة
 الوجود والعدم الابدائي دون سلسلة العدم الابدائي فيلزم في ذلك
 سلسلة الابدائي دون سلسلة العدم الابدائي بل اخرج واما
 فالعدم الابدائي يلزم الترجيح بل اخرج لان عدم الابدائي
 ايضا وان كان واقعا فليس سلسلة مرتبة متناهية او غير متناهية
 اذا قيل ليس لم تحقق سلسلة العلة الابدائية دون سلسلة
 الوجودات الابدائية فليكن ان يجب ويقول لا يلزم الترجيح بل
 مرجع في وقوع سلسلة العلة الابدائية دون سلسلة الوجودات
 الابدائية لولا تحقق الترجيح في تحقق سلسلة العلة الابدائية
 وهو انما يتحقق سلسلة العلة الابدائية الى عدم سبيل على وهو
 المتبني بالذات في كل سلسلة الوجودات الابدائية فانها ليس لها مرجع
 لو تحقق لان المفروض انفسار الموجودات في التمسكات وعلى
 هذا الوجه لا يتصور انها الوجودات الابدائية الى وجود
 على تقدير كونه علامتا من تلك سلسلة الوجودات الابدائية
 دون العلة الابدائية فظهر الفوق بين تحقيق سلسلة الوجودات
 الابدائية وبين تحقيق سلسلة العلة الابدائية فان يلزم الترجيح
 بل اخرج في تحقيق السلسلة الابدائية على تقدير انفسار المذكور ولا يلزم

المخرج الخارج على قدر كثر في السلسلة الثانية لما هو فلا بد ان يكون في
 السلسلة الاولى بصورة واحدة وهو الكلام في اقسام المخرج الخارج فيكون
 بسلسلة الوجودات الالهية اربعة اقسام من رعا هذا المبدأ فيكون
 فيكون الاول هو الوجودات الالهية المتكاملة وهو ان سلسلة الوجودات
 المتتالية الالهية اربعة اقسام من رعا هذا المبدأ فيكون
 او غير متتالية فكل تلك الوجودات لا يكون في رعا المخرج من الوجودات
 والعدم الخارج في مقابل الوجود فيكون اربعة اقسام فان كانت الوجودات
 فيجب ان يكون وجودها مستند الى وجودها وان كانت موجودة
 فيجب ان يكون عدمها مستند الى عدمها لان شأن الحكم بالذات
 ان يكون محققا في كل وجود وعدم الى غير رعا من رعا
 كما هو في السابق وكما ان سلسلة الحكمات الموجودة بالوجودات
 بعضها بسيط وبعضها مركبات ووجودها بسيط مستند الى وجودها
 المركبات فكل تلك الحكمات المستندة الى عدمها الالهية بعضها بسيط
 وبعضها مركبات عدمها بسيط مستند الى عدمها المركبات وانما قلنا
 ذلك لان الحكمات المستندة الى الحكمات التي هي بالوجودات
 ولا نقاد من تلك الحكمات الموجودة والحكمات المستندة الى الالهية
 الوجود والعدم فالحق في الحكمات الموجودة بالوجودات الالهية
 وحقيق الحكمات المستندة الى عدمها الالهية اربعة اقسام وانما قلنا
 بالوجود والعدم والعدم والتحقق لا يبرهن حقيقة انسان
 من رعا المبدأ فيكون الوجود الحقيقي لا كان حقيقة الحكيمة فيكون
 الوجود والعدم بالهبة اليها فان كانت موجودة كانت تلك
 الحقيقة مستندة الى الالهية فيكون وان كانت موجودة كانت تلك
 الحقيقة موجودة وبهية فيكون فلا نقاد من الالهية فيكون

لا ذكر

لا ذكرنا وكذا القول في سائر المعاني الحكمات بالذات فيكون
 الحكمات من المعاني الحكمات التي تكون قابلية الوجود والعدم
 والعدم الالهية فيكون في الوجود والعدم فيكون فيكون
 كما هو في الوجودات المستندة فيكون فيكون فيكون فيكون
 الالهية اربعة اقسام من رعا هذا المبدأ فيكون
 تلك السلسلة سلسلة ترتيبية لان معنى تلك الوجودات البسيط وبعضها
 عدمات المركبات عدمها بسيط مستند الى عدمها المركبات لان وجود
 البسيط مستند الى وجود المركبات وكل مركبة وجودها مستند
 الى وجودها يكون عدمها مستند الى وجودها ايضا على قدر
 عدمها المستند الى عدمها المستند الى عدمها المستند الى عدمها
 بل ان يكون من رعا عدمها البسيط المستند الى عدمها المركبات مستند
 عدمها البسيط فلا يكون في رعا عدمها المركبات الى عدمها المستند
 عدمها المركبات مستند الى عدمها البسيط مستند الى عدمها المستند
 بالذات فعدمها المركبات مستند الى عدمها المستند الى عدمها البسيط
 لا بد ان يكون في رعا هذا المبدأ فيكون فيكون فيكون فيكون
 كما هو في الوجودات المستندة الى عدمها المستند الى عدمها المستند
 هو عدمها المستند الى عدمها المستند الى عدمها المستند الى عدمها
 عدمها المستند الى عدمها المستند الى عدمها المستند الى عدمها
 مستند الى عدمها المستند الى عدمها المستند الى عدمها المستند
 سلسلة الوجودات الالهية فيكون فيكون فيكون فيكون
 المستند الى عدمها المستند الى عدمها المستند الى عدمها المستند
 ولا نقاد من تلك الحكمات المستندة الى عدمها المستند الى عدمها
 بالوجود والعدم والتحقق لا يبرهن حقيقة انسان

الاول في مثل مقدم على وجوده ما كان له ان يكون له
 واقعا وبالطريق ان يكون ما انتهى الى عدم المستبعد بالذات بالذات
 فهو عدم مقدم على الوجود عدم ذلك البسيط او قد ينشأ من عدم
 المستبعد بالذات لا وسيله يلزم ان لا يوجد ذلك البسيط اذ لا وابد
 لان الامر الذي يكون محله عدم امر يكون وجوده على الوجود لان
 وجود المعد مستند الى وجوده وعدمه ايضا مستند الى عدمه على وجوده
 والمستبعد بالذات لما كان عدمه ضروريا واما في غير ذلك ان يكون وجوده
 مستبعدا بالذات فلا يمكن له الوجود واذ لم يكن له الوجود فلا يصح وجوده
 اذ لا وابد واذ لم يصح وجوده اذ لا وابد فلا يمكن له الوجود
 امر لا وابد في غير ذلك ان يكون ذلك البسيط الذي يكون محله مستقرا
 الى عدم المستبعد بالذات مستقرا واما لا وابد وازلا وابد
 عدم بطلان هو يكون وجوده محققا على وجوده اذ لا وابد ايضا
 فيلزم عدمه جميع البطلان اذ لا وابد وازلا وابد وجميع البطلان
 وابد في غير ذلك البطلان ايضا اذ لا وابد في غير ذلك ان يكون عالم
 الا يمكن ان يكون محققا اذ لا وابد وازلا وابد لازم بطلان وجوده في العلم
 وسيلنا بطلان ذلك فظهر ان القول بان سلسلة الاعداد المتتالية
 يجوز ان يكون متناهية الى عدم المستبعد بالذات لا يلزم التراجع بل هو قول
 بطلان يكون محققا على الحقيقة او المتناقض في نفسه التي ذكرنا في خلاصه
 وبالطريق وجود العالم كذب وبطلان لهذا الاستحالة في غير ذلك قوله
 لو كان في غير الكمية الا انه نفسه ما وجد بطلان في الحقيقة التي مرش
 الجبر في الآلة الكبر في مسألة مفقودة في اراءه والاطلاق عليه في اراءه
 وسيجوز ان الكمية ايضا في حيث توجد الوجود في كل شأنه اذ لا وابد
 فان قيل المعنى في الحكم بالذات ان يجوز له بعض احوال الوجود فان الحكم

لا يجوز

لا يجوز له وجوده المادي وكذا الحكم المادي لا يجوز له الوجود المادي في
 ولا يجوز له بعض احوال الوجود والحكم بالذات مستقرا بالذات واذ كان بعض
 احوال الوجود مستقرا بالذات يكون عدم ذلك الوجود واذ كان بعض
 بلا حلة وابد لعدمه ليس عدم المستبعد بالذات حتى لا ينشأ المعد المذكور
 بل هو عدم محض وجود الحكم بالذات في غير ذلك ان ينشأ سلسلة الاعداد
 المتتالية الى عدمه الواقع في سلسلة دورته بلا حلة ويكون ذلك
 المعد محققا في سلسلة الاعداد المتتالية لا يتناهية وولن سلسلة الاعداد
 المتتالية قد شيعت في سلسلة الاعداد التي ذكرنا في صورة انتهائها
 الى عدم المستبعد بالذات انتهائها ايضا لان عدمه الواقع في
 بلا حلة لا يجوز له الازلا وابد لعدم المستبعد بالذات بالذات
 بينها في غير ذلك البطلان الذي ذكرنا في تفصيلها ايضا وانها ايضا
 نقول لو كانت للوجود في خمسة على الملكيات يلزم التراجع
 بلا مرجع في سلسلة الوجود وان نرى وعدمه المطايع ايضا كان
 صورة الوجود والعدم المتتاليان ذلك ان الوجود والعدم المتتاليان
 الى العلة لان الحكم كما انه مستبعد في وجوده الا انه ليس في العلة
 كذا مستبعد في وجوده ان نرى ايضا ان العلة لان البطلان في
 محتاج الى العلة كما في سلسلة الاعداد المتتالية الى العلة
 في وجوده سواء كان متناهي او لا وابد لان ذلك الوجود هو
 كان متناهي او لا وابد انما يكون في وجوده والمفرد في الحكم
 الوجود في سلسلة الملكيات فلا يكون له ان يكون متناهي او لا وابد
 بالذات وينقل الكلام اليها وابد المتعلق لا ينشأ له خلافا في سلسلة
 متتالية في سلسلة الوجود وان نرى ايضا ان كان في الوجود والعدم
 سواء كانت متناهية او لا وابد في سلسلة الاعداد المتتالية في سلسلة الاعداد

انعدم لان الوجود لا يتوقف على الذات كالموجود بالذات
 فلا بد من شرط له كما تنفع الكمالات بالذات فلا بد لها ايضا
 من شرط اخر ونقول ان كل واحد من هذه الصفات لا يتوقف على الآخر
 بغير ترتيب فبما ان الوجودات البعائية كانت
 الوجودات الظاهرية واقعية واما ان السلسلة المذكورة
 يكون كل واحد منها مركب من الكمالات المتفرقة فلو كان احدهما
 الاخر يلزم الترجيح بلامح لا بد ان يكون له مقتضى
 الوجودات ان تاتي ببعائية دون سلسلة الوجودات الظاهرية
 وتوقع كل واحد منها دون الآخر يلزم الترجيح بلامح كما قد
 كل الوجودات سلسلة الوجودات البعائية لا يتبين في البحث
 الذي ذكرناه فلو كانت الوجودات البعائية آتية فلو كانت
 الظاهرية كان لعل يكون ان تاتي سلسلة الوجودات الظاهرية الى الوجود
 المتوقف بالذات على كل واحد من الوجودات البعائية فاما لا يكون
 ليس على كل واحد من سلسلة الوجودات الظاهرية فاما لا يكون
 ان تاتي الى الوجود ليس على كل واحد من الوجودات البعائية
 انما هو وجود الوجودات المتفرقة من انفسها الوجودات
 الكمالات بالذات وبما ان هذه الكمالات المتفرقة لا يتوقف
 على بعضها الا على الذات وكلها ذات في الوجود والذات في الوجود
 فلا بد ان يكون الوجود متوقفا على الذات لا على الوجودات البعائية
 والذاتية المتفرقة الوجودات المتفرقة من انفسها الوجودات
 الوجودات البعائية لا بد من وجودها من انفسها الوجودات
 الوجودات البعائية لا بد من وجودها من انفسها الوجودات
 الوجودات البعائية لا بد من وجودها من انفسها الوجودات

المتوقف

لان عدم المتوقف بالذات ان لا يتوقف في الوجود على سبب الوجود
 الوجودات البعائية لا بد من وجودها من انفسها الوجودات
 ولا بد ان يكون الوجود متوقفا على الذات لا على الوجودات
 واقع فلو كانت الوجودات البعائية متوقفة على الذات والذات
 يلزم الترجيح بلامح في وقوع آتية سلسلة الوجودات
 البعائية والوجودات الظاهرية فان قيل عدم الوجود لا يكون
 ان كل واحد من الوجودات المتفرقة من انفسها الوجودات
 الوجودات البعائية لا بد من وجودها من انفسها الوجودات
 احداهما لا يكون احداهما متوقفا على الآخر في زمان
 خاص في عدمه في زمان خاص فلو كان في زمان
 في وقت من الوجودات البعائية لا يكون في زمان
 وفيها الوجودات البعائية لا يكون في زمان
 الزمانية في الزمان والذات في الوجودات البعائية
 لا يكون متوقفا على الذات ولا على الوجودات البعائية
 بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
 الذي لا يكون بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
 مثل الجسم المتألف من الذرات والذات بالذات بالذات
 نفس الزمان لا يكون متوقفا على الذات والذات
 فلا يكون وجود الزمان متوقفا على الذات والذات
 حسب فلا يكون متوقفا على الذات والذات بالذات
 الا حتم وليس يمكن جسمي السبع بل هو في الزمان
 والذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
 كما ان الوجودات البعائية لا يكون الوجودات البعائية

من الوسطية بينهما ونشأ من انهما في وقت معين يمكن واحد من مجموع
 الكميات سواء كانت متناهية وغير متناهية في الاستيعاب الى ان لا توجد
 خارجة عنها كاشرة ان كل ذلك التباين بينهما والاحاطة بالسر في
 تكون واقع في فوق المقع لا غير ذلك المعنى المركب من تلك الاعمال
 بالسر لا يكون شيئا منها طرانا بل طرف واحد فقط فظهر ان كون
 الموجودات منحصرة على الكميات وكانت موجودات الكميات
 حصولها بطريق اقل من جانب العلة وعدم انتمائها الى الموجودات
 قبل ان يزم وجود الاوساط بطريقين كائنا ما فصلوا ولا يزم بقدر
 لما هو بطلان لازم وليس على بطلان المعلوم ولو نشأ من كل سلة
 الكميات غير متناهية في الطرفين يزم وجود الاوساط في وجود
 طرفين في الطرفين في غير انقطاع الطرفين مع وجود الاوساط في
 التناهي بالفعل لا وجود الطرفين بل لا وجود كنه الطرفين في كل
 فظهر بطلان انحصار الموجودات في الكميات وبطلان عدم انتمائها الى
 موجود لا موجود قبل فوجب عدم انحصار الموجودات في الكميات
 ووجب انتمائها الى الموجود لا موجود وقبله لا يكون واجب الوجود
 بالذات فثبت بهذا البرهان ان احد ما اثبتا في محقق الوجود
 بالذات وانما بينهما بطلان اقل من جانب العلة هو عدم انتمائها بسلطة
 الموجودات في الكميات بالذات الى طرف حقيق لا يصير وسطا بينهما
 فيلزم ان يكون هذا اثباتا الواجب على ان اقل من جانب انتمائها
 يوجد في جانب حقيق لا محلول لا في الكميات يوجد محلول اخر وكذا
 في غير انتمائها بالفعل في جانب المتكافئة لا يجوز ذلك اقل من جانب
 المتكافئة لان الاحاطة بالسر التي يتحقق بعد الواجب على انتمائها اذا
 لا غلط العقل بعدوان الاجمال فيكم حيا بانها اوساط بطرفين متيين

الدر

الذي ذكرنا كاشرة وما في صورة اقل من جانب العلة في ان اوساطها في
 حال الوجود الذي فرضنا من الشرع كما ان بطلان اقل من جانب العلة كسلطة
 اقل من جانب العلة بطلان في جانب العلة واعلم ان هذا البرهان فيكم اجزاء
 عدم كون المتكافئة في الوجود في تلك العلة اعظم فثبت لانها لو كانت لا يثبت
 لها دورات غير متناهية بالفعل في جانبها لازل وانها لم يزل في المعلوم
 والملازمة لها مرة وانما بطلان لازم فلا يكون دورة دورة وقسمته
 فوق الدورة اليونانية يصدق عليها ان وسطا في بين سائبة حقة
 فاذا لوحظت الاحاطة بالسر التي تقع فوق الدورة اليونانية الوجود
 سلسلة هذه الدورات اليونانية بالفعل في جانبها لازل في المعلوم
 عليها ان اوساط بطرفين رسا انما الطرفان في انقطاع اقل من جانب
 الدورات المتكافئة بحيث لا يثبت عنها دورات هذه الدورات في جانب
 الازل في هذا البرهان فيكون دورة تعبر في تلك الاوساط هو ان
 الحقيقة فلا ان المقوم من عدم انتمائها الدورات في جانبها لازل الى دورة
 لا دورة فوقها فيلزم وجود الاوساط بطرفين واللازم بطلان المعلوم
 من غير ان الدورات لا يكون غير متناهية في جانبها لازل لانها في
 الى دورة لا دورة فوقها فيلزم ان تقطع في ان تقطع في ان لا يكون
 حركة الفكر لا علم اقل من جانب عدم الازل في المعلوم في ذلك لا في
 منها اذا كانت حركة ليست لا يثبت في المعلوم فيكون هو ايضا ليس في
 على ان يخل من كذا لا ينفك وجود غير حركة في الخارج ووجود الفكر لا علم
 لا ينفك في المعلوم وجود العقل المعرف لان المقوم خارجا واما
 الى وجود الكميات الموجودة في الخارج انما هي كانت الكثرة لا فينا فوق
 الكون ايضا والفكر لا علم والعقل المعرف فيكم في المعلوم ما فوق الكثرة
 وجميع الدورات التي في المعلوم في الكون ليس فيكم في المعلوم في المعلوم

لا هو ولا غيره من جهة العقل بل من جهة بطريق الاحمال ونماها بطريق تفصيل
 والله لا يقدر الله من جهة العقل بل من جهة فقط دون الاول لا من جهة
 قار على خطه الا هو لا من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل
 التحصيل في تمام برهان التصديق في خطه الامور الغير المتناهية
 ذكرنا تفصيلا ولا سيما في الامور المتناهية في تمام برهان التصديق
 كما لا يخفى على غيرنا بالتحقق في قولنا بطلان التمسك بالبرهان في
 فلتعلم ان التمسك في تمام برهان هو بوجه واجب بل من جهة العقل بل من
 بوجه ذلك التمسك بوجه آخر من ذلك التمسك بوجه آخر من ذلك التمسك
 العقل لا يخفى في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 بعد معلول هو ان التمسك في جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 الالفاظ لا يكون فوقه على وجهه ان يترجم في صورة التمسك في جهة العقل بل من
 المعلول على وجهه العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 زيادة من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 معلول فقط وكل واحد واحد من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 ومعلول منها على وجهه العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 كما يستمر في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 على وجهه العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 العلويات والمعلولات المتحققة في جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 بحيث لا تزيد ولا تنقص في جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 يكون بانه على وجهه العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 صورة التمسك في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من

موجود

موجودا في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 غير متناهية العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 التمسك في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 التمسك في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 او واجب بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 وحسن يقتضي ان يترجم في جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 عليه من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 ان الواجب بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 يكون الواجب بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 لا يكون خارجا عنه في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 لا عقل في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 او واجب بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 فان الواجب بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 كانت شأنا غير متناهية العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 يقتضي ان يترجم في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 او واجب بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 وانما لا يكون بانه في جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 دورته فوقه على وجهه العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 متشابهة الى دورته متشابهة في جهة العقل بل من جهة العقل بل من
 بوجهه وذلك بوجهه العقل بل من جهة العقل بل من جهة العقل بل من

والجواب عن النقص النفس الناطقة ان مادة النقص هي ان تكون
متحققة وكون النفس الناطقة غير متناهية بالفعل لا يكون ثابتة ولا متناهية
عند الخلق ايضا فكيف يمكن ان تكون مادة النقص والبقاء لا يمانع من ان يكون
كون النفس الناطقة غير متناهية بالفعل لان بقاء النفس الناطقة
هو ان العقل هو مجرد لا يمتد في الزمان ومقدر الى المتعلق بالمادة وكون
الناطق هو مجرد ولا يمتد في الزمان الى العقل بالمادة ذلك يكون
في فعله محتملا الى العقل بالمادة فيكون النفس الناطقة مجردة باعتبار ذلك
ومادة يمتد بها هذا لا والله لا يجوز وجود النفس الناطقة مجردة من
البدن سواء كان مجردا او متناهي واللازم ان يكون العقل الناطق
والبدن بكلا الاستثنائين جسم فلا يمتد العقل النفس البدين الجسم
فقول لو كانت النفس الناطقة غير متناهية بالفعل لم يمتد في الزمان غير متناهية
بالفعل ان يكون ابدية لا يمتد في الزمان بغير متناهية بالفعل واللازم ان يكون العقل
الناطق باللازم فلا يكون العقل مجردا من البدن لانه لو كان العقل
غير متناهية بالفعل لم يمتد في الزمان بغير متناهية بالفعل لان كل بدن من
وان كان له مقدار متناهية بالفعل لكن حجم المقدار المتناهي من المقدار المتناهي
مرات غير متناهية بالفعل فيكون مقدار مقداره متناهية بالفعل لم يمتد في الزمان
غير متناهية بالفعل اصحاب المقدار متناهية في الزمان وهو مجرد متناهية بالفعل
وذلك بكل حكم برهان العقل ان لا يمتد بالفعل في المقدار بمرور الابدان
والعقل المقدار الغير المتناهي بالفعل هو اصل ذلك لان ان الغير المتناهي
بالفعل لا بد ان يكون احد كصدر باهتيا بجميع الجوانب لانه اذا كان كجهد
في جوف ذلك القواء وجب ذلك فلا خلاف على انه قد يكون مجردا
من جميع الجوانب كل كصدر جميع الجوانب يكون متناهي من جميع الجوانب فلو كان
ان يكون متناهي من غير متناهية بالفعل متناهي بالفعل في جميع الجوانب

متناهي

متناهي بالفعل في جميع الجوانب وان ثبت تناهي الابدان لم يمتد في الزمان
النفس الناطقة ايضا وان كان عدد الابدان غير متناهية
بالفعل فلا يمتد في الزمان شيئا منها بالمرء فلا بد ان يمتد في الزمان واحد منها
مقدار متناهية فلا يكون لكل بدن به مقدار خاص متناهية موجود بالفعل
في الخارج فكل المقدارات تكون موجودة في الخارج ومجمعة بحسب
الوجود في الخارج وان لم يكن بينها ترتيب عظيم او متناهية بالفعل
للفعل الصحيح فاحاطة تلك المقدارات بالاحتمال ان لا يقال في الزمان
ان يكون سلسلة مترتبة بحسب الوضوح احتمالا ايضا في جميعها بالفعل
هو وجود تلك المقدارات في حصة المردود في الابدان في الزمان
وعدد وجودها في الخارج فللعقل فاحاطة الاحتمال لا وجها للاحتمال
مترتبة بحسب الوضوح ووجود سلسلة مترتبة بحسب الوضوح على احوال
برهان التطبيق بان بعض سلسلة مترتبة في الزمان متناهية في الزمان
لما هي النهاية بالفعل ثم فرض سلسلة في الزمان متناهية في الزمان متناهية في الزمان
واقع بعد المقدار المعين الاول واهمية المعجزات النهائية بالفعل متناهية
سلسلتان احداهما كل والاخرى الى آخر المقدارات التي ذكرنا في الزمان
برهان التطبيق فظهر ما ذكرنا ان العقل احوال برهان التطبيق في الزمان
وهي من الاجسام المتغيرة الوجودية المجمعة في الخارج كما كانت بينها
حلية اول والاخرى ان الترتيب المعجزات احوال برهان التطبيق هو
الترتيب الاعظم من الترتيب الوضوح والرسالة العقل والترتيب الوضوح في الزمان
احدهما ما يكون حاصل بالفعل كل احوال الخلق او احد شيئا وانها
ما لا يكون حاصل بالفعل لكن متناهية في الزمان حاصل بالفعل كانه اكلها
المتغيرة الوجودية بالفعل المجمعة في الوجود في الزمان فكلها موجودة
في الخارج صحيح ليعمل العقل كانه سلسلة مترتبة بحسب الوضوح وكان حصول

[illegible]

برهان الحسنة عند ان هذا المنع من ان لا ينصرف العدد العرشي
بالفعل مما لا احد مما طريق الاحال وانها طريق المصطلح والبر
لا بعد العقل عليه المصطلح لفظ وذل الاحال لان الفعل لا يلفظ
الا بعد العرشي المتبقي بالفعل احال كحرارة وكونه المنطوق بها
احد مما لا يحل في ثابته المصطلح والبر لا بعد الفعل عليه من طريق تفصيل
البر يكون واقعا بل هو العرشي ابتداء الفعل وذل الاحال في البرهان
المتبقي وروان الحسنة يكون في احد منهما المستقصا الاحال سواء
كان ذلك مستقصا للاجالي كون واقعا بالنسبة الى امور الحسنة
والا بعد الزيادة المتبقي بالفعل وكونه حصل في نحو بازا او بعد
من وجهين احدهما طريق الاحال ثابته بالبرهان المتفصيل والبر
لا بعد العقل عليه من طريق تفصيل الاحال واقعا حاصل الامور احسنة
بالفعل وكونه حاصل من طريق برهان الحسنة وكونه لا بعد عليه
المعنى والبحث وكونه برهان المنطوق به وكونه لا بعد المعنى والبحث
فان كان في المعنى العرشي المصطلح بالبرهان ثابته المعنى الاحسنة
والمعنى البرهان ثابته بالمعنى المذكور فالعقل اعز وجه وحاشيته
البرهان وكونه العقيدة بعدد مواعيد فانها لا الحاصل العقيدة
في حد ذاته وكونه لا من طريق البرهان في حد ذاته العقيدة العقيدة
في حد ذاته عقيدته اعلم ان البرهان المتبقي او ان المنطوق
عنده حاله شرط او ان البرهان هو البرهان لا علم البرهان
البرهان من طريق العدد وكونه لا بعد البرهان من طريق
عقيدة العقيدة وكونه لا بعد هذا المعنى العلم ثابته البرهان
البرهان من طريق الاحوال لا يكون مهابر عدد وكونه حاصل في
حبل البرهان حاصل او المصطلح بالبرهان في حد ذاته عقيدته

لا يكون واقعة عندنا التطبيق ان كان يجب وجودها فمعرفة ان يكون
غير متكررة وان كان يجب وجودها الخارج في تمامية الحق كماله في
العبارة بلا تغيير المعنى المراد يكون نظاما لشيء اخر ان العدد لا عشرة مثلا
من عشرة اشارة متساوية تلك الاعداد المتساوية الا انها لا تسري كونها
للعشرة والعشرة هي مجموع تلك الاعداد المتساوية بعنوان الاجزاء اي هو من الاعداد
دون التساوي فالفرق بين العشرة واجزاءها هو الفرق بالاجزاء والتفصيل
من سابقا ان الفرق بين مجموع الاجزاء والاجزاء بالاسم هو الفرق بين الاجزاء
والتفصيل مثل الفرق بين الحد والعدد كما مر من قبل وكذا الكلام في كل جزء
مراتب العدد في العدد سواء كان له صورة نوعية لولا ان يكون مرصفا من الاعداد
بالاسم المتساوية بعنوان التفصيل والعدد هو مجموع المتساوية تلك الاعداد
ولا يجوز ان يكون العدد مرصفا من العدد الا في صورة لبيان المتساوية على ما لا
ولا دخل في ذلك كون العدد له صورة نوعية لولا ان المراد ان يحكم بطلان كون
العدد صورة للعدد بل هو كانه صورة النوعية تتحقق مراتب اعداد
وعلاوة على ذلك تتحقق الصورة النوعية في مراتب الاعداد هي زيادة جزء اخر غير
الوحدات وليست الصورة النوعية عين العدد بل جزء من اجزاء العدد كما
له صورة نوعية فيكون من قبيل سائر الاجزاء او كونه اجزاء كذا بالجزء او على قدر
العدد له صورة نوعية تكون تلك الصورة النوعية جزءا واحدا من الاجزاء بالاسم
ولم يكن الاجزاء بالاسم سوى الوحدات فقط ولا يلزم كل عدد من مراتب العدد
تحقق امرين احدهما الاجزاء بالاسم وانما مجموع الاجزاء بالاسم ثانياً بالاسم
مركب وكل جزء من اعداد كانت مشتركة في الصورة النوعية او لا تتحقق فيها امر
احدهما الاجزاء بالاسم وثانيهما مجموع الاجزاء بالاسم ولا دخل في ذلك كون
الجزء صورة او لا كما لا يخفى على اولي البصيرة من قول بان العدد يحل للوحدات
لأن العدد ليس بشيء غير الوحدات وكيف يجوز ان يكون ذلك وان كان واحداً

لا يترك عرض عدد من عرض تلك الاعداد فانما العلم بمرتب ان زيد او غير
جزء زيد وكونه خالفاً في مجموع زيد وكونه في مرتبة الاشياء الاجزاء
المجموع زيد وكونه خالفاً في مجموع تلك الاشياء الاجزاء وليس المقصود الاول
من عرض الاشياء ولا عينه فيكون جزءا من ذلك شيئا اخر من عرض تلك
مراتب تلك الاعداد من مراتب المعلومات المتكثرة فلا الامور المرجوة دون الاعداد
التي هي ان يحددها او يحددها من غير ذلك وهو وجه وعرض
الشيء ان يحددها من مراتب تلكه من مرتبة واحدة وعلاوة على ذلك في الاعداد
التي هي ان يحددها من غير ذلك في بطلان الدور والتسلسل في يحصل في
الكميات المتغيرة بالزيادة في كل واحد من الاعداد مستند الى الاعداد الموجودة لها والاعداد
المجموع عدلت المتساوية المجموع الاجزاء او جزء من الاول والثاني بالاسم
منه في عينه انما هي مجموع الكميات هو الواجب له ان لا
قد فرغ من الدليل الا بان تتبين راسخا والمجموع لا جزء من تلكه في نفس
نعم ان العدد الانه من العدد الاكثر واما مجموع من ان ليس هناك الاعداد
وهم كما قد افهم العقل ان تلكه ما ذكرت بزم ان يكون محلول
لكنه كانه في الانقضاء البرهان ما قلت لو كان علم الواجب بالاسم
متساوية كان الامر كما ذكرت لكن ذلك لم يجد كون علم واحد بسيط كما
العدد المحقق فلا عدد من المعلومات يجب علم فلا يتصور التطبيق في ذلك حسب
الاطراف ان علمه علم جازم وذهب بعضهم الى ان علمه علم بالاشياء الباطنية
والمحقق علم من غير علم بل هو علم بالاشياء الباطنية من ان قلت معلوم من
غيره من غير علمه ان العلم المتعلق بها واحدا او متعدد فيجري التطبيق في
قلت في تقدير حدوث العالم كونه الكميات المتكثرة بالوجود الخارجي متساوية
لان الحوادث المتساوية لها سبب واحد بالاضافة والاول والحوادث المتساوية
لا يبلغ الاشياء من حيثها ليست غير متساوية بالفعل بل هي غير متساوية بالعلم

اجزاء يكون العدد كطريق من تلك الاجزاء الى المراتب العدد اجزاء من صورة
 الوحدات وليس في صورة توحيد كما قلنا في قوله والعجب ان بعض المتأخرين
 بان العدد ليس بالوحدات وليس في صورة توحيد في تركيبه لا عدداً ولا جملته
 كل من تلك اجزاء اجزاء سواء كانت اجزاء من صورة في الوحدة في صورة
 اوجه صورة توحيد على اني التقدير يكون العدد كطوائف الوحدات سواء كانت
 صورة توحيد او لا اجزاء له والفرق بين الكل والجزء بين كل عدد والعدد
 والبرهان المنقول على العلم ان كل عدد من الاعداد التي كانت اجزاء من
 التي نفس منها اجزاء لا ازيد من اجزاء تلك الكليات لها صورة توحيد
 او لا تظهر متفقاً من قال بان اعداد كسب من الوحدات وليس صورة
 يمكن ان يكون ترتيب العدد لا ازيد من ترتيب كل عدد من الاعداد
 ولا وجه متبوع في ذلك فظهر ان ترتيب العدد كسب من حقيقة الاعداد وكان
 المذكور في ان اعداد كسب من العدد صورة توحيد فيكون ترتيب من الوحدات
 من عدم طريق بين الاجزاء بالاجزاء والعدد يكون العدد هو الاجزاء
 في وحدة فقط فيلزم ان لا يكون عدد غير الوحدات ولا امر في كون
 العدد انما نفس الاجزاء العدد الا ان يلزم في تقدير كون العدد ليس له صورة
 يكون العدد الذي نفس الوحدات جزء العدد آخر ازيد عليه فيكون العدد
 جزء العدد ازيد عليه في بلائز فيجب من ثبات ان اعداد ليس بصورة
 توحيد ومع ذلك في كل كسب العدد من الاعداد ان نفس منه وقد عرفت في هذا
 من ان كل جزء سواء كانت شدة الصورة التوحيدية كاعداد او ك
 شدة عليها كاعداد العشرة يتحقق فيها الاتحاد بالاسم والاعاد بالامر
 فيساب بها متوحد على كل عدد من مراتب الاعداد يتحقق في الاجزاء بالاسم
 الاجزاء ايضاً سواء كان اعداداً بصورة توحيد او لا كما ذكرنا في اواخر
 من هذا فظهر ان العدد لا يكون مؤلفاً من عدة اجزاء او اعداداً يمكن العدد

تقدير

من عدة اجزاء فيلزم ان لا يتحقق الترتيب ان في من عدد عدة اجزاء فيلزم ان
 ما بين عددين كسب الترتيب ان في مراتب الاعداد الزائدة والنقص في
 يتحقق اجزاء البرهان المنطوق في نفس كل واحد من انفسه ان كل عدد من
 بالعدد عدم الترتيب منها لا الترتيب الصدوري ولا الترتيب ان في الاعداد
 انما في الترتيب ان في الذي اوجده في اجزاء برهان المنطوق انما في
 ان وجود الترتيب بعد وجود الاعداد وجود الاعداد وجود الترتيب بعد
 كل عدد انما في وجوده متاخر من وجوده في نفس فيلزم ان يكون العدد
 جزء العدد الذي فيكون مؤلفاً من كل عدد البرهان المنقول على العلم الاول
 ان بين وجود الاعداد وبين وجود الترتيب كون اثنان وجود كل عدد ازيد
 من نفس حقيقة توحيد وليس بين العدد والعدد انفسه ترتيب صدوري
 ترتيب ان في ذلك ان ترتيبها ترتيباً فيلزم ان يكون بين وجودها ازيد
 في حقيقة وجودها متاخر من تفضيل المقام ان اجزاء الترتيب في كل عدد
 متماثلة وجزء الاربعة هي اربع وحدات متماثلة وعلية ان في الترتيب
 لوجود الترتيب في كل وحدات متماثلة والعدد المتماثل من نفسه لوجود الاعداد
 اربع وحدات متماثلة فاذ افرس تحقيق اربع وحدات متماثلة فيلزم من
 تحقيق كل وحدات متماثلة ايضاً فيلزم تحقيق الاعداد ان في كل
 من الاربعة والترتيب فيلزم اجتماع وجودها باعتبار تحقيق عليهما ان في الترتيب
 لا باعتبار ان العدد فيلزم من ذلك ان في كل عدد من الاعداد ان في الترتيب
 يكون خارجياً فيما بين كل عدد من الاعداد ان في وجود الاعداد الزائدة
 ردم لكونها متماثلة وسببها لا بطريق الترتيب لكونها ترتيباً
 لا ترتيب صدوري ولا ترتيباً في كل عدد من الاعداد ان في الترتيب
 ما يدل على حقيقة الاعداد الا ان الاعداد الا في حقيقة الاعداد الا ان في
 من الترتيب ان في كل عدد من الاعداد ان في الترتيب

منها

الاول في المسلك الاول وفيه طرق العارفين الاول قالوا لا يمكن في وجوده
 كما في كليات فان استند الى الواجب ابتداء او بعدا لم يطلب الاول
 فوجد موجودا ما كان واجبا او لم يكن استند اليه في الطلب ولا كان
 مستندا اليه في الطلب والواجب اذا استند اليه في الطلب لم يطلب
 كما في طلبه في القول فيمكن ان يكون اللاحق بحيث لا يشترط
 منها موجودا ولو كان معدوما كان جزئيا من معدوم ما ضرورة ان لا يوجد
 في غير ذاته فهو موجود ونحن ما اعتبرنا الا تلك اللاحق الموجودة فقط لا يوجد
 فيه الا في ذاته الاعتبارية المعدومة في الاجزاء باسرها موجودة فيكون
 بهذا المعنى موجودا ولا يمكن ان يكون له في كل واحد من تلك اللاحقات
 حقيقة وخصوصا ان الممكن يمكن ان يكون في نفسه ففقدته فانفس لم يمتد
 او اخرج عنه والا فلا مظهر ضرورة وجوب تقدمه على المعدول في
 تقدمه في نفسه وانما ايضا على ان لا يكون في كل واحد من تلك اللاحقات
 مثلا ان كل ممكن يحتاج الى الوجود في نفسه فيجب على كل واحد من تلك اللاحقات
 مثلا ان لا يكون في نفسه في نفسه وحده على ان لا يكون في نفسه في نفسه
 كما في وجوده فيكون ذلك الجزء على نفسه والاحد على الاول والاول على الثاني
 فيكون على امر موجودا خارجا والموجود الخارج عن جميع الممكنات والواجب
 وهو المطلوب وعلى هذا التفسير يقع عنه عدة ما يورده عليه من ان لا يكون
 بالمتصور ما لا يشترط لا مجموع له فاشبات الواجب بل بالمتصور ان لا يكون
 وذلك لا عرف من شأن المراد بالحق اللاحق بحيث لا يشترط في ذاته فاشبات
 اجال في طلبها وصفها ان لا يريد به الحق حيث هو في ذاته
 موجودا لعدم تحقق جزء الصور في الشيء انما في ذاته وذلك كما مر من ان
 المحدود بلا ملاحظة الشيء وقدره ان الكل بهذا المعنى موجودا ولو جرح في جزءه
 ونقصه في اللاحق وقدره بلا ملاحظة واحد او قديره بلا ملاحظة اسرها وقدره الاول

ان كان بلا ملاحظة متعدد بحسب عدة اللاحق وهو العلم بتفصيله بها وكان
 بلا ملاحظة واحدة باهر جالي مثل لو واحد على سبيل البطل فيكون
 وان في غير ذلك الجرحي واللاحق في ذلك السبيل اعتبارا له في ذاته فاشبات
 ثم في غيره براد هو ان لا يريد بالاحتمالات من فلف ما يجوز ان يكون نفسه في وجوده
 تقدم العلم على العلم فلهذا في العلم انما هو في ذاته وجب تقدم العلم انما هو في ذاته
 تقدمه على غيره في نفسه لا مجموع اللاحق والمادية والصور في غيره من العلم
 فيكون مقدما عليها وانما في التقدم في نفسه على العلم المركب في غيره
 الاجزاء وايضا جميع الموجودات المركبة الواجب الممكن ان لا يكون في ذاته
 وحده انما في نفسه والاحتمالات من ضرورة اجزاء في غيره اللاحق
 او خارج عن فحين ان يكون في نفسه ايضا العلم انما هو في ذاته وجب تقدمه
 ولا يلزم منه تقدم الجميع فان جميع اجزاء الشيء في نفسه على كل واحد من
 مستقدم عليه وان لا يريد بالاحتمالات على فلف ما يجوز ان يكون في ذاته فاشبات
 وكل واحد من تلك اللاحقات لا يكون في نفسه والاحتمالات في ذاته فاشبات
 او حده لا يوجب على امر خارج عنه والمفروض ان في ذاته فاشبات
 ان العرف والحواس في المراد بها العلم انما هو في ذاته فاشبات
 بالشيء المطلوب الاول في ذاته فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات
 في جميع اجزاء كل ممكن ان يكون في ذاته فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات
 ضرورة مستد في غيره اللاحق في غيره فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات
 مستغرق في غيره فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات
 في غيره اللاحق في غيره فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات
 الممكنات في غيره فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات
 عرف فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات العلم على العلم في ذاته فاشبات

[illegible][illegible]

بسيط من ليس له اجزاء خارجة لا اجزاء داخلية لا يكون بالضرورة
واجب بالذات ممكن بالذات لان الكبرك متناهي جزئيا وكل متناهي معلول
للتقدم غير لازم ان يكون واجب الوجود بالذات معلول الوجود ومتناهي
وجوده غير متناهي ولا معلول في ذلك من المركب الموجود والمركب المعلوم
لكل ان المركب الموجود يكون وجوده متناهي اخر وجوده جزئيا سواء كان وجوده
موجودا بالذات او موجودا بالغير كذلك المركب المعلوم يكون عدمه متناهي
عدمه جزئيا سواء كان وجوده معدوما بالذات او معدوما بالغير وبنا على هذه الف
مكنايات لا يتبع بالذات بالذات لاجب لذات لان ما في غير
بالذات وعدمه بلا مطلق بالذات وعدمه بلا مطلق لا يتحقق ان كل
سواء كان موجودا او معدوما يكون داخل في الممكن بالذات وقوله في
وتشتمل على كنه البقاء في هذا الموضع بالمرتبين احدهما ان المركب
القوة العظيمة وهو بلا مطلق والبشرى بلا مطلق فاجابا انهما لا يكون
مرتبين بالذات لكن لذات مراد ان عدم ذلك المركب كما ان عدم
جوز فيهم ان يكون عدم متناهي عدمه غير متناهي بالضرورة متناهي لعدم
لا يكون متناهي بالذات لان عدم المتناهي بالذات لا يكون معلول لغيره فلا يكون
المركب داخل في المتناهي بالذات ولا يصح ان يكون داخل في ذاته لاجب لذات
احدهما ان عدمه وانما انهما انهما كبرك يجب ان يكون داخل في الممكن بالذات يكون
ذلك المركب داخل في الممكن وهو المطلوب واما ان ذلك المركب لا يوجد الا
ابدان لان وجود المركب متوقف على وجود جزئه ولكل ان جزؤه متناهي الوجود
وكل متناهي الوجود بالذات لا يتحقق وجوده الا بالذات فلا بد ان لا يتحقق وجود
ذلك المركب بغيره وان اريد اولا يصح ان لا يتحقق ذلك المركب بغيره
لان يتحقق الكل بدون تحقق جزئه كما ان لا يتحقق الكل بغيره بغيره
لا يتحقق المتناهي لان في المتناهي متناهي متناهي متناهي متناهي

الزبدية التي في كون زيد حار كما ان ما يتقار كوناك المتناهي متناهي متناهي
غيره من الشرطيات الزبدية متناهي متناهي متناهي متناهي متناهي متناهي
له قوله ان وجوده بغيره متناهي متناهي متناهي متناهي متناهي متناهي
فليس وطل في تقديره في امره باطل وهو عدم الفرق بين كل واحد من المتناهي
اذ الوضعية بعنوان التفصيل المتناهي بغيره كونهما متناهيين بعنوان الاجتناب
وعدم التفصيل المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
وذلك المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
والتناهي بغيره بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
وكون الفرق بين كل واحد من المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
مقول العلة ان ذلك كانت متناهي جميعه بوقوف عليه الممكن في ذن بين
بين ما يتوقف عليه المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
غير المتناهي بغيره العلة ان ذلك بغيره ان يكون متناهي جميعه بوقوف عليه
ومعجزة بوقوف عليه المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
كونهما متناهيين بعنوان التفصيل المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
بغيره بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
يكون عين المركب المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
ان لا يكون بينهما لبست جميعا باعتبار راسب على بعض الاعتبارات فخطو
اعتبار التفصيل المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره المتناهي بغيره
قطعا وايضا لو لم يكن العلة في متقدمه على متناهيها فخطو ان لا يكون
علافة المتناهي بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
وعلى هذا فم ان يكون اطلاق العلة عليه اطلاقا بطريق لجزء بطريق شبيه
ربط العلة والمعلول حقيقة لا يحصل بدون التقدم والى هذا فخطو ان لا يكون
البرهان على ذلك لا يجوز ان يكون العلة والا فخطو العلة والا فخطو العلة

[illegible][illegible]

يا فتى من يقرأ هذه الصحيفة ويؤمن بالله واليوم الآخر
 ما جاز وجده وقرأها ويؤمن بالله واليوم الآخر
 ليس في نفسه من جازة فله في كل ما سئل عليه من
 ما سئل عليه من جازة فله في كل ما سئل عليه من
 نفسه وقوله واليه العود في كل ما سئل عليه من
 الجوع في كل ما سئل عليه من جازة فله في كل ما
 ان اراد به العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 على نفسه العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 عده والمفروض من قوله فله في كل ما سئل عليه من
 اسئل الله ان العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 مرجع الكائنات العرفية وليست العود الى الله في كل ما
 ولا كائنات العرفية من العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 لان الله تعالى خارج عن كائنات العرفية كما هو قد يطلق العود الى الله
 جميع ما يتوقف عليه المعلوم من كائنات العرفية والعود الى الله في كل ما
 جميع ما يتوقف عليه المعلوم من كائنات العرفية والعود الى الله في كل ما
 لا كائنات العرفية من العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 لا كائنات العرفية من العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 جميع ما يتوقف عليه المعلوم من كائنات العرفية والعود الى الله في كل ما
 العرفية وقد ذكر ان العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 مركب مقدم على كائنات العرفية من العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 يطلق العود الى الله في كل ما سئل عليه من كائنات العرفية والعود الى الله في كل ما
 سئل عليه من كائنات العرفية من العود الى الله في كل ما سئل عليه من
 العقل الاول فان كل واحد من العول عليه لم يسطر حرج او عيب كما يدين بالان
 انهم لم يسطر حرج او عيب كما يدين بالان
 العقل الاول فان كل واحد من العول عليه لم يسطر حرج او عيب كما يدين بالان

[illegible]

۲۷

Handwritten signature in Urdu script.

اعقل

عزادنا وبقدرها فلو كان ذلك من الممكن ما زادى والكل يعمى ولا يستحق ذلك بل لا
الحق الهاديه وادعاهما فمما فيها يمكن دفع جميع المحاللات المذكورة فالحكم الخارج
بتم الترابان الذى ذكره الحق ان قد سجد سره ولو دخره وجمع ذلك فلا يمكن ان
يتوحد الى دفع تلك المحاللات ولا اعتراضات بخصوصه فلهذا انقضى مران فوجه
ذلك الخارج انه قال الحق الله لا يفرق بين الحاشية القدره ليدفع عن الكلام من خارج
عنونا فاشية بهذا العبارة فان قلت يجوز ان يكون الخارج موجودا لكل واحد من
المسلسل واسطر الحد لا يعل ذلك الواحد ويكون ترتيب الاعداد بطريق الترتيب
اللائقه لا باعتبار الفاعلية فلا يبرزم توارد العليق المستقلين ولا ينفك
بان يقال الكلام من تلك الحاشية مرتبة حيث ان الحاشية لانه قديم وقوم هذا الترتيب
فان قلت الغير المتناهية لا يجوز ان يكون مرتبة بها فلو كان فاعل كل شئ
واحد بشره الواحد سابقه وانما قلت جعل الدليل ان فاعل كل شئ ما زاد
بالادوات وهو المصطلح الممكن وقد تنقل الكلام الى خبره وادعيتك ويصلى الكلام
اخره وعلى ذلك لا يتصور الا اذا الكلام من تقدير ترتيبها اعتبارا بالفاعلية انتم كونه
فيه حدتها اما اولها فان ذكره فخرها لسان ان ترتيبها غير ترتيبها من حيث
اسطره على اقل الشراخ والافانور ولكن لا يستعمل على اسلول واحد ينجي
بذلك التوارد فاعلم ان كل خبر من الممكنات على فاعلية خبر اخر فخر من ان
وقوع هذا الخبر من وقوع الجود ان لا يكون الترتيب بطريق الفاعلية بل لا بد من
الترتيب او الاكساره لان انما ثبت الواجب يتم على هذا التقدير وانه كما هو واجب
لهم شيون الواجب ومع ذلك فهو ان لا يتصور في الوجود لانه لا بد من
كون البعض الممكنات شرط لوجود بعض اخر منها وانما يقال ان قوله اول الكلام
تقدير ترتيبها باعتبار الفاعلية لو كان فاعلا لوجود القول ولا ينفك فكل شئ من
الكلام من الممكنات مرتبة حيث الفاعلية لانه قد وضع وقوع هذا الترتيب لانه
المعنى لو كان وارد الورد على قوله اول الكلام على تقدير ترتيبها باعتبار الفاعلية لو كان

[illegible]

على ان بعض هذه المركب قد يكون مستقلا على بعض آخر من في الزمان وذلك ان
التركيب قد اختلف فكل مركب من المركبات التركيبية من الحروف الزمانية مثل
والتي هي في الجملة ذات معنى فكل مركب من المركبات التركيبية من الحروف الزمانية
قد اختلف التركيب من ذلك فكل مركب من المركبات التركيبية من الحروف الزمانية
لازمة باعتبار اختلاف اجزائها فكل مركب من المركبات التركيبية من الحروف الزمانية
حصوله من التركيب واللاتات بعضها دون بعض فكل مركب من المركبات التركيبية من الحروف الزمانية
فيما بين اجزائها المركبات التركيبية من الحروف الزمانية من الحروف الزمانية
لا بد من حصولها من التركيب المستقلا في الصيغة واللاتات التركيبية من الحروف الزمانية
فيما بين اجزائها المركبات التركيبية من الحروف الزمانية من الحروف الزمانية
التي لا بد من حصولها من التركيب المستقلا في الصيغة واللاتات التركيبية من الحروف الزمانية
التي لا بد من حصولها من التركيب المستقلا في الصيغة واللاتات التركيبية من الحروف الزمانية
فكل مركب من المركبات التركيبية من الحروف الزمانية من الحروف الزمانية
التي لا بد من حصولها من التركيب المستقلا في الصيغة واللاتات التركيبية من الحروف الزمانية
التي لا بد من حصولها من التركيب المستقلا في الصيغة واللاتات التركيبية من الحروف الزمانية
فكل مركب من المركبات التركيبية من الحروف الزمانية من الحروف الزمانية
التي لا بد من حصولها من التركيب المستقلا في الصيغة واللاتات التركيبية من الحروف الزمانية
التي لا بد من حصولها من التركيب المستقلا في الصيغة واللاتات التركيبية من الحروف الزمانية

[illegible]

اعراضها فلو لم يكن لها متخالفات لكانت متحدة بالوجود وانما هي المتخالفات
طبيعة الوجود كما كانت متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
فقد مر بانها وانما هي المتخالفات طبيعة الوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
كلها طبيعة الوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
فيكون هذا اما في حال مستند على ان مستند على ان يكون واقعا فهذا لا محالة
واقعا وانما على ان يكون المستند على ان يكون واقعا فهذا لا محالة
الخط وهذا بانها تام بغيره من جهة اثبات الواجب على ان يكون واقعا
مسند الكائنات على الواجب بانها لا يقال بانها قد ذكرنا سابقا فلا يكون
برهان على هذه طبيعة الوجود بانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
بعض المقدمات في اختلاف بعض المقدمات حاصل بين البرهان السابق وبين
بعض البرهان وهو مسمى بغيره من جهة اثبات الواجب على ان يكون واقعا
للبرهان السابق لان مقترنه بهذا البطلان يقتضي ان يكون متروكا بانها متحدة
البرهان اسطفا لافقار مستند لا متعلق تحقق المعقود بصيغة الفاعل بدون
المعقود بصيغة المفعول كالعلاقة المحققة بين الوجود والوجود بانها مستند لا
تحقق السواد بدون الجسم او معرفة هذا فيقول كل علاقة يكون في غير الوجود
والعلاقة يكون علاقة افتقار مستند لا متعلق تحقق المعقود بدون تحقق موهبا
المعقود هو الوجود لا متعلق في ذلك بين المعقود الذي يكون هو الوجود
فيكون كل واحد من الوجودات متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
تحقق المعقود دون تحقق المعقود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
الجسم مستند وجوده بدون وجوده لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
بنفسه وجوده وعلاقة الافتقار في كل ما كانا وادنا كتحقق السواد الافتقار في الوجود
مستند بوجود المعقود الافتقار في كل ما كانا وادنا كتحقق السواد الافتقار في الوجود
يصح ان يقال كل وجود من الكائنات الموجودة في الخارج طبيعة الوجود لانها متحدة بالوجود

الافتقار

مستند وجوده افتقار في مستند لا متعلق وجوده الافتقار دون وجوده الافتقار
الوجود لا متعلق في ذلك بين الكائنات الوجود والافتقار في كل ما كانا وادنا كتحقق السواد
واحد من الكائنات الموجودة سواء كان هو الوجود او عروضا طبيعة الوجود لانها متحدة بالوجود
كلها طبيعة الوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
الجميع الذي يكون مركبا من الوجودات لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
المذكور لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
الكائنات سواء كان هو الوجود او عروضا لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
بحيث لا يشك في مستند الوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
في عالم الوجود سواء كان هو الوجود او عروضا لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
طبيعة الكائنات لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
حصول وجودات الكائنات بطريق التوسط في مستند عدم بطلان المستند لا متعلق
حصول تلك الكائنات مستند على طبيعة الوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
الكائنات طبيعة الوجود طبيعة مستند لا متعلق في مستند لا متعلق وجوده الافتقار
الافتقار لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
الكائنات طبيعة الوجود طبيعة مستند لا متعلق في مستند لا متعلق وجوده الافتقار
البرهان لا متعلق ان العقل المستند لوجوده لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
في الخارج بغيره من جهة اثبات الواجب على ان يكون واقعا لانها متحدة بالوجود
بغيره من جهة اثبات الواجب على ان يكون واقعا لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
الجميع لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
بغيره من جهة اثبات الواجب على ان يكون واقعا لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
لا بد من وجوده خارج مستند لا متعلق في مستند لا متعلق وجوده الافتقار
يقين بان الجميع المتكسب من الوجودات لانها متحدة بالوجود لانها متحدة بالوجود
منه وجوده خارج مستند لا متعلق في مستند لا متعلق وجوده الافتقار

فمن الواضح ان واحد من اثنين بالزوجية في الواقع نفس الامر فلو كان كل واحد منهما
 نفس الامر لزم انقطاع الوجود الواحد للزوجي فيكون في الواقع نفس الامر واحد
 متعين بالزوجية ونفس الامر لم ينقطع الى الواحد الزوجي للعين في الواقع نفس الامر
 واذا كانت مستقلة لكانت موجودة مستقلة عن الزوجية متبعية بالنفس كما هو
 يلزم عدم انقطاعها عن جانب الازل لاسيما لا واحد فرد ولا لاه واحد زوجي
 على مقتضى الفرض في القدر من عدم انتهائها وعدم انقطاعها الى شيء من الوجود
 الزوجي والواحد الزوجي لزم ان يكون مجموع سبب الغير متبعية بالنفس
 متبعية لشي من الزوجية والزوجية في الواقع نفس الامر وكذا يلزم ان لا يكون
 بالامر تلك السبب مستقلة عن الزوجية والزوجية في الواقع نفس الامر
 عنان المفروض عدم انقطاع تلك الغير بالامر في جانب الازل لاه واحد
 ولا في واحد زوجي فكيف يتصور عدم الانقطاع لشي منها كما هو المفروض
 اي صحت زوجيتها او فرديتها بحسب الواقع ونفس الامر وعلى هذا لا يمكن
 بالجملة تعيين الانقسام بالزوجية لخصوص دون الزوجية مسترمة لانقطاع الازل
 معين زوجي في الواقع ونفس الامر وتبين انما انقسام الفردية فقط دون
 مسترمة لانقطاع الازل واحد معين فردية بحسب نوع ونفس الامر وادى تحقيق
 الانقطاع بحسب نفس الامر لزم منه عدم تعيين الانقسام باحدة منهما دون
 الآخر لانهما ان يكون في اواسط تلك الغير بالامر عدد زوجي وعدد فرد
 كانت مستقلة عن الزوجية متبعية بالنفس فاجاب الاول بوجوده يلزم من عدم
 على الوجه المذكور عدم انقطاعها عن جانب الازل لاه واحد فرد ولا لاه
 واحد زوجي والامر ان لا يكون متبعية عن جانب الازل لاه واحد مسترمة لانقطاع
 الازل مستقلة سواء كان واحد فردا او اواحد زوجيا يلزم ان لا يكون زوجيا
 فيجب الواقع ونفس الامر بالزوجية ان العدد والزوج والامر بالزوجية
 الانقسام الحقيقية في الحكم انما يخرجها العدد والمنتهى واحد فرد فيكون

عنفه

نفس الامر والواقع او واحد زوجي معين بحسب الواقع ونفس الامر لاه مستقلة
 مسترمة لاه فان قيل قد امتنع المستدل ان السبب الزوجية المتبعية لاه المستقلة
 الازل متبعية لغير الازل بالنفس لكون مرتبة من مرتبة احد جانبا فردية والمرتبة الثانية
 بالنفس واثبت انما في ذلك انما يكون متبعية لاه واحد زوجي معين بحسب الواقع
 يكون زوجيا لجمع المركب من الزوجين المتبعية لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي
 وهو مقتضى المتبعية لاه واحد زوجي يتم المستدل وينزع الزمان والجزءات
 على ما يلزم من مقتضى ما لا يخفى من انما مسترمة لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي
 الازل متبعية لاه واحد زوجي في السبب المذكورة مساوية لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي
 الازل متبعية لاه واحد زوجي في السبب المذكورة بمقتضى الفرض عدم انقطاع شي
 من ذلك عن الزوجين لاه واحد زوجي واه واحد زوجي مسترمة لانقطاع الازل
 يلزم ان لا يكون لشي من الزوجية متبعية لاه واحد زوجي في الواقع ونفس الامر
 بالجملة حكم على شيء من ذلك بحسب الزوجين الازل متبعية لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي
 نفس الامر وسبب الفردية فيها والوجه المذكور عدم الحكم المذكور في جانب الازل
 بالزوجية المذكورة في الازل متبعية لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي مسترمة لانقطاع
 الازل لاه واحد زوجي واه واحد زوجي واه واحد زوجي مسترمة لانقطاع الازل
 لا يكون في سبب معين الزوجية بحسب نفس الامر ولا معين الفردية بحسب نفس الامر
 لزم من كونها ثابتة ومن كونها متبعية لاه واحد زوجي في الواقع ونفس الامر
 بحسب نفس الامر الواقع مع ان الازل في الازل في المهورية متبعية لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي
 زوجين او فردين ولا يجوز ظهورها عنها كما يقال لغيره من المنفصلة متبعية لاه واحد زوجي
 والامر في ذلك ما هو في ذلك وكان سبب السبب لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي
 بالزوجية ونفس الامر ولا متبعية لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي مسترمة لانقطاع
 الازل لاه واحد زوجي في ذلك لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي مسترمة لانقطاع
 ونفس الامر لا يشترط لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي مسترمة لانقطاع الازل لاه واحد زوجي لاه واحد زوجي

كل مركب موجود من اجزاء مترتبة موجودة بوقتية بالفعل في جانب الاول ان يصح كلامه
مستحق الزوجة في نفس الامر او مستحق الزوجة فيها كما شرعوا والاصح الحكم على انها
مستحقين لزوجته من زوجة من نفس الامر لانها متباعدة عن المستحقين لا يمتنع ان
تألف على ان كانت تلك المستحقين من الزوجة المستدلة بالادلة والادلة هي ان
كون مستدلة بوجودات متفرقة على الكائنات يكون تلك المستدلة مستدلة بوجودها
قائمة بالفعل في جانب الاول موقوف على اثبات ان المركب من الاجزاء مستدلة الزوجة
الزوجة مستدلة بالفعل في جانب الاول لانها ان يكون مستدلة لزوجته في نفس الامر او الزوج
نفس الامر وادخلت في حيزها مع نفس الامر كما جعل في المصنف بطريق التخصيص بالعدد
اذا خرج وانما قد ثبت ان هذا الحكم لا يكون الا في الامور المتعددة الواحدة الواحدة
والواحد الزوجي لا يمتنع ان يكون مستدلة الى الواحد الزوجي والواحد الزوجي
او لا قطران انما مستدلة في الذكر بغيره في نفس الامر فيكون الفرق بين
بين الموجودات مترتبة كمنه بانها مستدلة بغيره في جانب الاول
الموجودات مترتبة مستدلة في جانب الاول فان لم يوجد في كنهه
بالفعل في جانب الاول لان الحكم المستدلة سابقة قلت لا يمتنع ان
فران الدليل الذي ذكره المستدلة في اثبات الواجب لا يمتنع لوجودها في
الممكنة ان كانت الغير المتعددة بالفعل في جانب الاول لا يكون عام ولا يكون في
ما اذا كانت ثابتة الواجب لا يمتنع لوجودها في المستدلة المترتبة في
بالفعل في جانب الاول ولا يمتنع ان يكون المستدلة في انظر الى البراهين
عاطلة لا تسببه وانما ينظر الى هذا المستدلة الذي ذكره المستدلة في حيزها
كما لا يخفى على اول المتدبرين

فصل في الترتيب

فان قيل قد دللنا على ان المستدلة في الامور المترتبة في الوجود والاعتدال في
وغيره على ان يكون المستدلة في العظم ومما دللنا ان يكون في وجوده
الاختصاصية للعقل وحاصلا بانها مستدلة ويكون مستدلة بالفعل للاختصاصية

هو العلة فيكون المستدلة في الحقائق اشياء كثيرة فيكون مستدلة فيكون
لانما في الوجود والاعتدال في سواد حكمها في الوجود ايضا ان لا يكون في
البراهين الدالة على ان المستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها في الوجود
البرهان في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها في الوجود
وشرائط مع ذلك يكون مستدلة في حيزها في الوجود والاعتدال في سوادها
الاختصاصية للعقل وحاصلا بانها مستدلة ويكون مستدلة بالفعل للاختصاصية
نفس في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
واوجه لا يمتنع ان يكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة
لانما في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
وغيره ايضا ان لا يكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة
اصلا وراسا مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود
في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
جائز لان الفعل لا يمتنع فيكون جائزا فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
ان لا يوجد في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
والحكم في الحكم في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
الزوجة في الحكم في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
وذلك في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
ان يكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
سواء في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها
الحق مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها فيكون مستدلة في الوجود والاعتدال في سوادها

الدرر النجمية

میرزا حسن خان

الخارج والوجود الخارج متخالفان بالعدد والواحد ما باطل فالخارج متساو
الشيء على غير النسب والاعراض غيرهم وبأنسب العلم المحصور على الخارج
بالنوع ثم توقف على السند ومساووف ثم الخلق بآدم العلم المحصور في
أن العلم باق على وجود الخلق الخارجي لا يجوز أن يكون محصورا على
ذلك العلم باق محصورا وذلك العلم لا يظن العلم المحصور يرجع ما كان
الشيء على علمه والعلامة موجودة عند العلم بالوجود واسطة العلم الأصل
بناء على أن الأشياء يحصل اسمها من العلم كما هو غيب المحققين يكون الوجود
محمول على الوجود الخارجي والوجود ليس عند العلم العلم الخارجي ليس محصورا
عند ما علم أن العلم الخارجي ما هو محصور خارجي محصور لا محصور محصور
أما موجود الوجود الأصل والآخر هو ما هو العلم الأصل ما علم أن العلم
الخارج ما هو محصور على العلم الخارجي ليس محصورا على العلم الخارجي
والعلم ليس من موضوع العلم الخارجي الخارج كيف يتصور حصول العلم على العلم
بما هو محصور على العلم الخارجي ليس محصورا والوجود الخارجي لا يوجد
وإنما يتساوى فلا يجوز اجتماعا (موجود) محصور في واحد ولو كانت
بناء على العلم المحصور محصور واحد خارجي بما هو محصور واحد في موضوع العلم
ذلك الشخص موجود الوجودين متساوين لأن واحد العلم الموضوع في العلم
خارجي حاصل في العلم ولا شك أن الشخص الخارجي بما هو شخص خارج لا شك
الوجود الخارجي على غير الوجود الخارجي مادام كونه شخص خارجي فوجوده
شخص خارجي بما هو شخص خارجي حاصل في العلم ثم إن يكون موجودا بالوجود
والوجود العلم في الخارج واحد كما يظهر في العلم بالعلم في العلم
الشخص الذي في العلم والعلم في العلم يجوز أن يكون متساويين في العلم في العلم
العلم في العلم لا شك كونه واحد المحققين العلمين بأن الأشياء يحصل منها
والعلمين وبناء على ما مر سابقا من أن المعلوم بالذات لا يكون إلا ما حصل العلم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بان فيه ما يرمي من هذا الاستدلال من لزوم حمل موافق بين المسلمين على ما في خصوصه
 صدق المؤمنين المذكورين على ما في خصوصه لا يستلزم كون المؤمنين متحدين بمبدأ
 بحيث لا يكون بينهما فرق بالاعتقاد والاصحح ان يصدق الامر والافاض على
 جماعة خصوصية كما في قوله تعالى فانهم بعد ذلك على ما في خصوصه لا لزوم اتحاد
 وعدم الفرق بينهما بالاعتقاد والافاضة ولكن الجواب عن ذلك ان قوله تعالى انهم
 يدل على استواء البيت الواحد من حيث لوطه لان قوله تعالى انهم على ما في
 فيه من قولهم غير موافق بمبدأ لفظ المسلمين بلزم ان يكون الترخيص بالطاهر في
 بناء بين لوطه لوطه والافاضة من المسلمين وذلك البيت الواحد من حيث لوطه
 ولما ثبت الفرق بالافاضة والافاضة من الاسلام والافاضة بقوله تعالى وقالوا لا
 آتيناكم الا بقرآن فمن قالوا انهم على ما في لوطه لوطه كما في قوله تعالى انهم
 المؤمنين في وجدها فيها فثبت من المسلمين على ما في لوطه لوطه من افاضة بين المؤمنين
 اكثر من لان الشرائع في كلام الحكم على الاطلاق لا يكون موافقا لما في لوطه لوطه
 الاية من المؤمنين على المؤمنين لانهم على ما في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين
 ولكن حمل المسلمين في قوله تعالى فانهم فيها غير متحدة المسلمين على المؤمنين
 بان يقال لم يثبت بدليل بقوله تعالى انهم على ما في لوطه لوطه من المؤمنين
 كان موافقا لانه لم يثبت بدليل شرعي ولا عقلي كون كل من كان في لوطه لوطه
 على الاسلام بلزم ان يكون موافقا لكل من كان موافقا لاف وفي ذلك لا شك
 من كان في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه من المؤمنين
 بل كان المسلم اكثر من المؤمنين في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 يصح ان يقال كل من كان في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 من المؤمنين على المؤمنين في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه

حيث لم يكن موافقا بل كان فيه مسلم ايضا فلو قال الله عز وجل من المؤمنين
 كل من بدل بظاهرة على ان كل من كان في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 كذلك بل قال عز وجل من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه من المؤمنين
 كان مسلم اكثر من المؤمنين في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 حيث لم يكن موافقا بل كان فيه مسلم ايضا فلو قال الله عز وجل من المؤمنين
 الله انهم على ما في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 الاية اكثر من المؤمنين في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 محمد بن يعقوب الكشي عن احمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن النعمان
 سمعت ابا عبد الله يقول ان الله خلق من خلقه خلقا على ما في لوطه لوطه من المؤمنين
 فافاد الله من خلقه خلقا على ما في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 رواه ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن النعمان
 وخلق خلقا من خلقه خلقا على ما في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 وليست في ذلك من خلقه خلقا على ما في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 وبما على هذا القول ان يكون الصفات الكونية زائدة على ما في لوطه لوطه من المؤمنين
 بدليل بلزم ايضا ان لا يكون على ما في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 في صفته ومنها انه لا يجوز ان يكون من خلقه خلقا على ما في لوطه لوطه من المؤمنين
 في صفته ومنها انه لا يجوز ان يكون من خلقه خلقا على ما في لوطه لوطه من المؤمنين
 الوجود لا الله ولا يكون الى ما في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 الا ما هو على ما في لوطه لوطه من المؤمنين على المؤمنين على ما في لوطه لوطه
 الزيادة في صفته ومنها انه لا يجوز ان يكون من خلقه خلقا على ما في لوطه لوطه من المؤمنين
 القرآن عليهم كبر وذلك ان الله تعالى قال الحق خلقناهم من طين من قبلهم
 فان قيل خلقناهم من طين من قبلهم فكيف قال الحق خلقناهم من طين من قبلهم
 وبما ان الله تعالى قال الحق خلقناهم من طين من قبلهم

نسخة من نسخة

نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة

الذين يقولون بان وجودات الاشياء بمقتضى القضاة والقدر يكون الوجود
لا ضرر في اختياره الاختيارية بل لا تعلية قدرته وارادته في اختياره الاختيارية ^{الطائفة}
الجزئية والعقيدة من ان المصادرة القدرية في الجزئية ^{الطائفة} الزمنية هي التي
كلام الامام عليه الصلوة والسلام كما ظهر اذ تعالى قوله وهو بموجب كون زمنية لا
في ان المصادرة القدرية القائمة بالجزئية لان الجسوس قالوا ان القائل بالكون الا ^{مستحيل}
احدهما داخل في المصادرة وان الثاني خارج عن المصادرة وهو امر مستحيل وهو ان الجسوس ^{مستحيل}
بالنسبة الى اختياره الاختيارية واعلم ان قد يطلق القدرية ويراد منها ما هو المتعلق
كما قال صاحب الجبرية خلاف القدرية والقدرية بهذا معروض غشاة ^{لها}
الاعلام على غير مصادرها وهو قوله القائل بقول القدرية على اختلافه على الصلوة
والسلام والمراد من القدرية في كلام الامام هو المقتضية القائلون بان الجسوس ^{الطائفة}
لا ضلوم الاختيارية بعد رجم واختيارهم فقد رجمه قدرته موقوفة موجودة حاله ^{وما}
على رجمهم بل ان يقولوا الله خلق بعض المكاتب على بعض آخر منها وادخل ^{الطائفة}
الخلق طلائق هذا القسوس لكن فيهم باطلا وايضا لم يمت به بل الجسوس ^{الطائفة}
ارتابا اصل بقوله الخاني في كتابه ان الجسوس قالوا لا يصدق الخاني في كل المقتضية
قالوا لا يصدق الخاني في المقتضية من ان القول بصدق الخاني حقيقة وقدرته ^{الطائفة}
المستبعدة لكن ان يقال انهم لم يصدقوا الا انه لكن بمنزلة من وجب آخره وان ^{الطائفة}
قالوا لا يصدق الخاني في كل واحد من الجزاءات الزمنية الجزئية الخاني مستبعد عنهم ^{الطائفة}
لا يصدق الخاني مستبعد عنهم بخلاف الجسوس فان فاعل الجبر قد رجم ليس الا ^{الطائفة}
الزمن عندهم ليس الا واحد ومنه انظر الفرق بين نظر الخاني في خطأ المحركة كثر خطا ^{الطائفة}
مقتضى رد وقاضه الاسلام ينبغي ان كتاب الحكماء لم يصدق على موقوفين ^{الطائفة}
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان فاعل الخاني الله الموصوفين والعلية فاعل ^{الطائفة}
ان انا الله لا اله الا انا خلقت الخاني وخلقت الجزاءات الزمنية على غير ^{الطائفة}
ظنوني لمن اخرجته من عبيدي انا الله لا اله الا انا خلقت الجزاءات الزمنية على غير ^{الطائفة}

[illegible]

[illegible]

والاعراض الاخرى فانت انت وحدك لا تملك الخلق فانت والجميع لا تملك
يحدث فلو اجب على ان كان لم يكن لما لم يكن ان اراد ان يخلق الخلق فخلق له
بسبب خلقه وخلق للارادة والارادة المستكينة بالغير المتكينة بالغير
لان كل ما بالغير متعلق بغيره والذات التي يكون ما بالغير ما بالها وكل ان يكون
مع لانه لا يرد ولا يرد ولا يملك ان يخلق انما هو كذا كذا مستقلا
الاختيار في ان ارادة العباد والمعارضة لاختيارهم الاختيار في حادثة من حادثة الاختيار
الاختيارية فكيف ان الاختيار لا يرد له ما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له
الاختيارية لا يرد له ما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له ما يرد له من غير وجوده
الموجود لا يجوز ان يكون موجودا ان كل عام في خلقه فلو كان وجوده والارادة
الارادة في العباد موجودا بالارادة والاختيار فلو كان وجوده والارادة في العباد
متعلق الكلام الى تلك الارادة لا يرد له ما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له ما يرد له من غير وجوده
كانت عين الاختيارية بلزم عدمه لان كل عام في خلقه فلو كان وجوده والارادة في العباد
فوجوده ان يكون موجودا بالارادة والاختيار فلو كان وجوده والارادة في العباد
ايضا فان يرد له ما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له ما يرد له من غير وجوده
وذلك ما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له ما يرد له من غير وجوده
ومستند انما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له ما يرد له من غير وجوده
لا يجوز ان يكون العبد موجودا بالارادة والاختيار فلو كان وجوده والارادة في العباد
الاعتقود بان العباد والاختيار لا يرد له ما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له ما يرد له من غير وجوده
بان العباد والاختيار لا يرد له ما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له ما يرد له من غير وجوده
ارادتهم موجودة سواء كان موجودا او لم يكن موجودا فلو كان وجوده والارادة في العباد
ارادتهم موجودة سواء كان موجودا او لم يكن موجودا فلو كان وجوده والارادة في العباد
فهم فليزم ان يرد له ما يرد له من غير وجوده فكيف لا يرد له ما يرد له من غير وجوده
يكون مستند الامر لا يكون ذلك لغيره بل هو موجود فيهم فليزم ان يرد له ما يرد له من غير وجوده

مستور

[illegible]

مردم غنی ترند از آنست که قادر بر اندک بعضی افعال موجب ارادت او و حمد او
 شود و ظاهر شد که فایده تکلیف امری وجه دوم ثواب و عقوبت است
 که او را بر آن توفیق شود و بطریق آن که توفیق میدهد ارادت او باشد و این
 ارادت ثابت او بر طبع و بعد از آن در آن توفیق او باشد که وجود او
 قوی و افعال او را در وی و غیر ذلک در سلسله معلومات و حسب الامر و اما
 مرتب و منظم است و ثواب و عقوبت افعال او و افعال او را به قدر اشیای و ثواب است
 بر آنکه که قصد او در آنست که هر گاه کسی سبب صدور فعل را در آن
 از قضا و ارادت او که بر سبب او است و در مجموع خود را در آنست
 و یا سبب آنکه این فعل در سلسله معلومات است و در جهت او که توفیق
 خدای تعالی است بعد از وضع و محرز است و بعد از آنست که اگر کسی در آن
 تابع قدرت و ارادت او است و فعل خدای تعالی است و از طریق سبب
 و تکلیف و امر و نهی و حمد و لعن مردم را در آن توفیق است و اگر این
 خلاف حق است با وجود این توفیق و این حکم و بعد از آنست که هر گاه
 مردم در آنست که مردم بدو بگویند که در آنست که در این جهت در آنست
 بعد از آنست که هر گاه این مردم را پیش از خلق ایشان دانست و عرف توفیق
 را پیش از آنست که در آنست پس از مردم خبر نم آید و هر چه است
 افعال او موجب است و افعال مردم را در توفیق است در این موضع است که
 او را هر چند موجب فعلی است یا باشد و چون موجب فعلی باشد که سبب قریب
 فعل قدرت و ارادت شخصی باشد و قریب آن شخص باشد که با این
 فعل شتم گفته آمد و این که بگوید چند فایده کند اگر خدای تعالی بخواهد
 باشد اگر چه بگوید باقی باشد و رسد اگر تقدیر نکند باشد و اگر چه بگوید
 زنده خواهد بود این است از آنکه قدرت معلوم شود و یا بگوید که قدرت را به سبب
 حمد حاصل شود و آنکه اگر چه بگوید حاصل نشود و حمد کردن و دلیل تقدیر را

تقدیر را کردن خدای تعالی باشد که مردم است و توفیق و فعل و دلیل تقدیر
 و جانش را از تقدیر نگرداند و بعد از آنست که سبب هر چه سبب است
 و این علم سبب موجب است که سبب از آنست که اگر چه بگوید که سبب است
 هر چه که توفیق باشد تقدیر را که باشد و در سبب سبب موجب است که بگوید
 شرط دیگر باید که حسن توفیق که قدرت را از سبب آنست که توفیق باشد و در آن
 توفیق که قدرت را از آنست که بعضی شرط است حاصل شود و در سبب سبب موجب است
 افعال او و سبب بگوید این است از آنست که سوار او در این سلسله معلوم است
 و توفیق و فایده هر گاه که در توفیق سبب و بر یکسان و دولت تقدیر باشد
 که این سخن موافق است از آنست که در توفیق ظاهر است که از جهت
 که از قدرت هر چه توفیق و آنکه بر سبب توفیق از آنست که مردم از این
 است توفیق را از آنست که در توفیق است و از آنست که سبب است و جفت
 القلوب با هوکایف توفیق توفیق معلوم است اعلی و اعلی توفیق است
 و از آنست که در توفیق است که هر چه است و توفیق تقدیر است و جفت
 در موضع آن توفیق است سبب رسید که سبب توفیق را در آنست
 و از آنست که در توفیق است که هر چه است و توفیق تقدیر است و جفت
 در این امر و توفیق و توفیق است که هر چه است و توفیق تقدیر است
 و با هم معروض و تحقق سبب و در توفیق است که سبب توفیق است
 جای بردار است که سبب است از آنست که در توفیق است که هر چه است
 توفیق توفیق و اوقات خطای و لا توفیق که بگوید توفیق تقدیر داده است
 توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق
 اعلی تقدیر توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق
 توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق
 ارادت توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق توفیق

این عبارت از سبب توفیق است
 و این عبارت از سبب توفیق است

سبب توفیق توفیق توفیق
 توفیق توفیق توفیق توفیق

جاعلا حقيقة في جميع الصفات لا جاعلا حقيقة بعض الصفات دون بعض انما يلزم ان يكون
 موجود الحقيقة مركب لا يكون وجود حقيقة بعض اجزاء مركب دون بعض اجزاء
 حقيقيه فان كان من خواص حقيقة المركب با حقيقه مركب واما على حقيقة الطائفة
 بزم ان يكون لا جاعلا بجزء حقيقة ولكن كل موجود فرعا موجودا يكون حقيقة بجزء
 النظام على حقيقة بجزء لا حقيقة يكون حقيقة كل ممكن موجود بجزء حقيقة النظام
 وجزء الحقيقة والى حقيقة من الحقيقة لا تصور بدون الی جمع اجزاء حقيقة
 با حقيقه نظرا الى الی حقيقة النظام على لا تصور بدون الی جمع اجزاء حقيقة
 فليزوم ان يكون جاعل حقيقة النظام على جاعل حقيقة اجزاء النظام البقرة لا حقيقة اذا
 كان جاعلا حقا حقيقة البقرة لا حقيقة بزم ان يكون ذلك الی على حقيقة النظام
 اربعة لكل موجود حقا الموجودات الكلية بالذات وتلك الحقيقة بالذات لا يكون
 الا الواجب بالذات فلا يكون الی على الی لكل موجود حقا الموجودات الكلية
 الا الواجب بالذات واما على هذا الجواز لا يكون بعض الممكنات الموجودة حقيقة
 لبعض امورها والا يلزم ان يكون موجودا وحدها حقيقة الممكن بالذات فلا يكون
 موجودا ان احدها العدس بالذات لا يكون على موجودة لكل ممكن واقع على
 الموجود وكلما ابراهيم الحقيقة والنفعية فانها الممكن الذي فرضنا موجودة فاق
 اخر ذلك باطل على ان كانت سببا مشروعا له يجوز ان يكون بعض موجودا
 الموجود سببيا ومشروعا بوجوده وانما كان لا يلزم له وجودا على هذا الجواز ان كان
 قدرة العبد وادبه سببيا ومشروعا بوجوده فانه غير ممكن ان اراده سببيا فلو
 فعله لا اختيار مصدر لا يلزم المسر لان اراده سببيا فلو فعله لا اختيار
 يمكن وجوده بدون ذلك الی الجواب لان الموجود والموجود في وجوده فلو
 هو مشدق في كل ما يتعلق على البنية اموره الشانية لا اختيار العبد فلو فعله لا اختيار
 كما ان موجودا ولو هو مشدق في كل ما يتعلق بالبنية اموره الشانية لا اختيار العبد فلو فعله لا اختيار
 مشروعا ان لا يجر ولا لا يؤثر في الامر بين امرين والى هذا فلو فعله لا اختيار

[illegible]

فان سوره و غير سوره وقد عرفت بالبرهان ان القدرة المؤثرة والمؤثر
الاعادة الواجبة على سوره و قدر غير الواجب على سوره لا يكون مؤثره فيكون
شرطا وسببا كما مر مرارا فان قيل ان العلم بهدونه ان اذ امر ان اصبغ او لم اصبغ
وانت تافكلك حركه واقع بقدرتها و اجبت بانها بهدونه و يكون قدرتها مؤثره
في حركه ذلك كذا في الاختيارية والقدرة فاما اختياريا بانها لا يكون مؤثره فيكون
فان قيل ان الاختيارية المراد بها وانها لا يكون مؤثره في حركه لا يمكن ان يكون
المبدئية بهدونه الوهم او بهدونه العقل فان كان الاول فهو مسموع و يكون الثاني
الوهم غير واجب بهدونه و امره ان يصح على خلافه وان كان الثاني فهو غير
مسموع كيف لا والعقل تابع للبرهان وقد عرفت بالبرهان العقل على الاختيارية
انه لا يؤثر في الوجود والا الله لا يخلق سواه فيكون ان لا يكون قدرة المؤثره
وموجده على كون شرطه اسبغاء ايضا كما يكون شرطه في العقل كما في
مستحقون على ان لا يؤثر في الوجود والا الله لا يخلق سواه ومع ذلك فيكون
و دعوى البهائية ان كون قدرة العبد موجده لا فعله الاختيارية فالامارة
الذي يكون دعوى بهائيه في قدرة العبد هو ان قدرة العبد ما يتوقف عليه
الاختيارية ولا يمكن وجودها بدونها والتوقف لا يستلزم الايجاد لان التوقف
والسبب يصدق على كل واحد منهما ما قد يتوقف عليه الوجود لا يكون
له فان قيل يلزم على الاسرار في قدرة العبد ان لا يكون قدرة العبد
عندهم لانه لا يؤثر في الوجود والا الله لا يخلق سواه ولا يكون شرطه حقيقيا
حقيقيا ايضا عندهم لان الاصل في الاختيارية العبد يكون بايجاد الله
عندهم بل اصلية قدرة العبد واختيارية فيها لانه ليس شرطه في الاشياء
بالاثر الموجود في الخارج والذات من متوقفات حقيقيا على شرطها
عند الاشياء بل المتوقف توقف على سببها و ليس عندهم كون
متوقف على سببها ولا يوجد عندهم شرط متوقف على سببها فلا يكون مؤثره

فلا يكون قدرة العبد سببا حقيقيا ولا شرط حقيقيا لافعاله الاختيارية
ان يقال بناء على ما ذهب اليه ان قدرة العبد لا يكون مؤثره متوقفه ولا يكون
شرطا حقيقيا ولا سببا حقيقيا فيلزم ان يكون وجودها كذا هو بايجاد الله
القدرة راسا واذا لم يكن القدرة راسا يلزم ان يكون مؤثره فيكون
منها الحجة الجبرية التي تقاتل بقدرة العبد راسا فليس الامر كذلك
القدرة عند الاشياء لا يكون متوقفه على القدرة المؤثرة والقدرة التي يكون
شرطا حقيقيا او سببا حقيقيا بل القدرة فلو انتموه ان يكون سببا حقيقيا
او شرطا حقيقيا فليعلم على تقدير خروج اولها والقدرة لا تفرق فيها دون
فلا تارة ايضا متوقفون القدرة في الحجة فلا يلزم ان يكون القدرة
موجودة في وقتها لانه لا يتبين ربه و افعاله الاختيارية مستوفاه
تلك القدرة وتوقفها على ما لا يتوقف حقيقيا فلا يكون القدرة متوقفه
رأس حركه بل يلزم عليهم الجبر في القدرة المنفيه عندهم عن القدرة المؤثرة
القدرة التي يكون سببا حقيقيا او شرطا حقيقيا وباجد فرق بين من لا
التي يكون قدرة العبد سببا حقيقيا وباجد حركه المرعوش بين الافعال التي
قدرة العبد معارضة لها كالكتابة والخطاطة وغيرها من الافعال التي يكون
قدرة العبد سببا حقيقيا وباجد حركه المرعوش بين الافعال التي يكون
وبن على ذكرنا ان يتوجه الشك في المعبره على الاشياء و قد ذكرنا في موضع آخر
المرعوش ان اذا لم يكن قدرة العبد مؤثره ولا سببا حقيقيا ولا شرط
حقيقيا يلزم ان لا يكون فرق بين حركه المرعوش وبين حركه الخلق ووجه
عدم التوجه هو ان قدرة العبد موجودة في حال فعله الاختيارية
عادر لها بخلاف حركه المرعوش فان قدرة العبد ليست سببا لها راسا
لاسببا حقيقيا ولا سببا عاديا فظهر الفرق وان دفع الشك وكذا
يتوجه بعض الشك الذي ورد في الجواب بل الخلاف في حركه المرعوش

انما لا بد من العلم بالاسلام وهو تعليم وتذكير لا هو دونه لا هو فليس يجب ان يتعلم
ملاكمه لا هو ولا هم عليه بل من يتعلم على شرف رتبة العلم وتبنيه ان الحق في
ان لا يجد له انفسه مضمون وان كان المعلم لم يعلم لدن الذي يعلم عليه علمه
يسحق بسيرة المستقيمة التي هي رتبة العظيم الطاهري واذا استوفيت هذا
لا شك في ان المتدبر ومن في كمال العلم والبرهان لا يجوز ان يكون اقله
ربنا وحكما والاخر موزن وحكمه عليه وان لم يزل في العلم ولا مخرج والاسلام
بطلان العلم انما هو دليل على بطلان طروقه ولكنك لا يجوز ايضا
بالطريق الاول ان يكون المخرج في كمال العلم والعلم حكما وشيئا
ان كان سوادا مني يربو ولكوا عليه ربه انما هو كمن يمشي في جمع الزمان
من بعد الصبيان فوجب ان يكون الرشد والكم شراحي في كمال العلم
انما هو الرشد والكم عليه من لم يكن من اهل العاد والاعتداف ويكون
في رتبة اهل الرشد والاعتداف يظهر عليه بعد التمتع لما تقدمت عليه والى رتبة
في فضائله حتى ينال طالب العلم انما هو ان علي بن ابي طالب كان
الفضل الصبياني علما وعلماء يواجب لا تعدوا لاهل العلم فطاهر لانه
يكن احد من الصبياني في رتبة حصوله وصورة وزكوة وتصديقه ورجاه
على ما تقدمت عليه والى رتبة واما العلم فلان العادة والخاصة فكلما ان
ينال طالب العلم ان لم يعلم لدن الذي لم يكن لما عليه عليه السلام
الصبياني علم لدني ولهذا قال سيدي بهرحمته قدس سره سلام الله
صلوته عليه بقوله احتيج الكل في الكل دليل على انه امام
الكل انما هو كلام الله قدس سره وقدره فكلما انه هو المسك كبرية
يتصور لما ثبتت فضيلة عليه السلام في امور العلم والتبني في رتبة
رسول الله صلى الله عليه وآله بانها في العادة والخاصة فيلزم ان يكون
عليه السلام راجيا مطلقا واما عده من الصبياني مخرجها مطلقا فمن

فمن اراد ان يجعل غيره من الصبياني حكما ورثا بعد رسول الله صلى الله
واكد وجده عليه السلام حكما عليه ومن رثا فقد اراد ان يجعل عقلمه
صفا وبصيرته من عن العظرة الانسانية والعظرة العقلانية
بصيرته الله الا وهم والوساوس الشيطانية ثم انما جعل المخرج
وعلمه بمراتب شيئا وحكما على المخرج علما وعلمه بمراتب شيئا
هذا لا يخفى على السفاها والبلهه فضلا عن المتصنفين من الفضلاء والارباب
اكرامه فضلا عن راجيها من الواجب على من يخرجه من كبره بقوله العظيم
يقول في الحق احق ان يتبع ام من لا يتبع الا ان
يتبع من فاما كمن يحكي عن كونه رابا لغيره فانه
الحكيم انما ينزل عن شيئا كمنوف من العقل ولا يتوجه الى جوابه الاشارة
الى ان جواب هذا السؤال هو لكل فرد من افراد الانسان من حيث
مخولته انما لا يتبع من لا يتبع من لا يتبع من لا يتبع من لا يتبع من
الذين يتبعون والذين لا يتبعون وقوله صلى الله عليه وآله
الا لاجناس ولما كان جواب امر ظاهر كمنوف عند من له انما
فكره في الظهور ولم يتوجه اليه ليقال لم لا يجوز ان يكون بعض الصبياني
منه عليه السلام بمصالح العامة ومصالح الخردب والصالح وغيره من الامور
المتعلقة بمصالح العامة ولانا نقول المصالح شيان احدها ما هو صالح
العرف العام سواء كانت مشروعة او غير مشروعة كما في رتبة الامور
وثانيها ما هو صالح بحسب الرتبة ومصالح متفرقة من الرتبة والقيم
خارج عن رتبة لان كلامنا في الامور التي تهتم بالشرع والمصالح التي
بالشرع فيكون الكلام في الامور المشروعة لا في الامور غير المشروعة وغير
الشرعية ولا شك في ان صاحب العلم الذي تهتم له به رسول الله
صلى الله عليه وآله اعلم بجميع الاحكام الشرعية بجميع الامور الشرعية

[illegible]

کے لئے اس کا نام رکھنا چاہئے

فانما الخافعين ونقول ايضا بعض العلماء المعتبرة على وجود الحق بعد
القدح عليه وآله ان يكون حافظا للمعصية ورايها للزعة عن
وآخرهم بالواجبات والمسحات وهو يا سحابة وليلى الحق للمعصية
من كان عالما بجميع احكام الشرع وجميع ما ازل الله على رسوله واوليائه
بحسب الاحتياج الى امره كان بسوءه واستدراكه فيها بالكلية والنظر في
طريقه بخير من انظر في ذلك بل سنته ثم استبها بالحكام منها بالكلية والنظر في
الكل والنظر في غيرها وكيفية الخلط على ذلك كما يقال ان يكون خليفة رسول
الله علم لدني ابي وصاحب العلم للدين فما بين صاحب رسول الله لم يكن
علي بن ابي طالب وقد روي ان صاحب العلم الذي يكون له مصروف في
ان يكون خليفة رسول الله رسول الله مصدرا ولا خلاف فانه لم يكن في حياته
رسول الله مصدرا سوى علي بن ابي طالب ما فلم يكن احد من الصحابة رسول
سوى علي بن ابي طالب لا سابقا ولا متعقبا له ولا وجودا فيه بعد ان
ايضا لو لم يكن خليفة رسول الله وانه مصدرا لو كان مصدرا لكان من
المراد بين فراجه الى الهادي والمرشد عند عرض الكلوك والبهائم
او سلكا في كل من السبل والفرجات وعند عرض المشي كالسبل في رسول الله
فلا بد من ذلك وورثته ونقل الكلام الى ابيه وورثته فان كان مصدرا
الخطوة وانه لم يكن مصدرا بغير ان يكون له ما وورثته ونقل الكلام اليه
النقل فيمنه ان يتركه ان يتركه في غير المعصية فيمنه النقل وذلك في
المصنوع فهو المصنوع في غيره فافرض ان خطفه فان قيل لم يلجوا في ان يكون
الشرع والدين والكتاب والسنن والاعمال وان كان استغنى عن جميع الاحكام
الشرعية التي هي حرام في الدين كما هو مروي عن ابي جابر الصمد سلام الله عليه
سكن لهم جميعا لا يفتقر الى صاحب العلم للدين والاعمال صاحب خطفه المصنوع فلا بد
بكون الكتاب والمصنوع معينين لبعضهما البعض فيكون في سلكه المصنوع

انتم من انتم الى تارك فيكم النفلين كتاب الله وعشر
ان تمسكتم بهما لم تضلوا وحدي ولن يفتنوا فاحق يرد
على الموصوف وهذا الحديث الشريف يدل بعبارة على ان
لا يكون كافيا لعدم الصلابة بل بغيره بل انتم كما هو
يدل بعبارة ان الدين فادامت بغيره يكون بين كتاب الله مع بعض
المعصوم ولهذا اوردوا بعض الروايات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليهم السلام انهم من يفرق الدنيا بمو المعصوم عليه السلام كان اول من
دخل الدنيا ايضا هو المعصوم عليه السلام وهو آدم عليه السلام
واذا السنة فليس جميع الاحكام الشرعية الشرعية لان الفرق المروية
واضا لا يكون السنة لا بهما من حفظها لا يزيد او ينقص عنها مما جاء في
وليس حفظها الا المعصوم العالم بالدين وايضا فهم مراد الله تعالى
وهم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من السنة فترفع فيه الخطأ والخطأ
الا فتدلت بغيره فمنهم من قال ان الحديث كما في قوله تعالى وانتم
واحكمكم الى المؤمنين وقوله تعالى ومن قبل موسى امجد الخرافة
جعلهم خالفوا وغيرهم من الآيات المروية في خلاف بعضها بين علماء
الاسلام وليس الدين تلك الامتدادات وبيان ما هو الحق والصواب
من كان صاحب اليقين فمضاهي الدين وجميع احكامهم شرع سيد المرسلين
ليس صاحب اليقين بها بين صاحب سيد المرسلين المعصومين الا على ما
قالب لهم التوسيع وسيد المرسلين عليه الصلوة والسلام فيلزم ان يكون هو
المؤمنين بخلافة دون غيره من الصبي به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الصبي به لوقال حسينا كتاب الله فمروية احكامهم سيد المرسلين
الله عليه وآله الطاهرين يكنون قوله من قبل قول من لم يكن له نصيب في علم
العلب حسينا كتب بالاطباء فمروية اعراض الخفاء وقول من لم يكن له نصيب

شرح

له نصيب من العقوبات حسينا كتب بالاطباء والاشارة في قوله من قبل
والعقوبات والالتفات فان قيل لم لا يجوز ان يكون حافظا لكتاب الله
بعد رسول الله وآله هو الله تعالى من وجوب الاحتياج الى الامام المعصوم
لهما قلت الى قوله والله تعالى حفيظ كتابه فلو كان حافظا لكتاب الله
ارث له بوسيد النبي عليهم السلام وحفظ لكتاب الله تعالى وحفظ لكتاب الله
بوسيد كرام الكائنين والاعتراف ان الاحتياج الى النبي والامام عليهما السلام
ويكون نصيب الاحكام بالامام او بالتعليم في الامام او بها فترفع باربعهم
كل وقت يكون ان من يخاف بين الى بيان الاحكام كمن كان الله تعالى
الاطلاق وشقق على الاطلاق على عباده فوق انفس الوالدين لشققين
فكيفية الاله وشققه ككيفية البشر ان يكون مرشدهم واما نصيب احكامهم
فاحفظ شرعهم ودينهم وميتهم وعلماهم وحرارهم من جنتهم لانه اذن في
والاشفاق ولهذا جعل في الجحيم من جنتهم وارسل كل من في جنتهم
جلت له وما ارسلنا من رسل الا بالبينات فوضعه لكتاب الله
يكون حافظا لشرع الرسل كما في قوله تعالى وحفظ لكتاب الله
فكذلك الله ما يكون حافظا لكتاب النبي وسنة ودينه بعدد ما به بوسيد
بعدد وهو الامام المعصوم الموجود سواء كان ظاهرا او مستورا ورسول الله
وهذا المشي الذي ذكرناه مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسمع ذلك يكون مشورة غير مرتبة بسبب عدم جواز اب
غير مرتبة عند من وجودها في تلك حاله بترتيب عليه لانه لا يبعد ولا يجوز
معصوم موجودا واما ما في قوله من قبل قول من لم يكن له نصيب في علم
بيت المعصوم عليهم السلام سواء كان ظاهرا او مستورا على ما روي عن سيد المرسلين
وامير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام قال لا يخفى الا على من

فانتم للهجة اما ظاهر اشتهورا واما انما معصوم انتم واما الام
وطوره وضرته لطفكم وكفى ان اللطف الذي هو الام معصوم
بهم ما هو صلتها بحسب الله وكونه يخلق الله ما دام معصوم من الام
ويجعله صاحب العلم الذي ينفذ في امته واسمه وسببه وقد وقع هذا اللطف
ما لا يخلق على ان يطلب عليه الصلوة والسلام وحده معصوما وجوه
الحكم الذي قد امر الله به سبب المعصومين بتبليغ خلافة امير المؤمنين على
غيرهم وقد صدر هذا التبليغ من سيد المرسلين يوم الغدير وحديث الغدير
عند الخيرة المحمدية وكذا غيره فان النص المتيقن لا ينفك عن علي بن ابي طالب
بعد رسول الله كغيره من رضى الله عنهم وخلافته في ما ثبت بها لهم ايضا
فالامر الذي يكون على الله قد صدر من جلالته على الوجه الاكمل لا ينفك
ما يحسب الامام المعصوم وهو محله وتبليغ المنصب الخلافة والامامة واما
يحبس الامام المعصوم قدر صدر منه اذ في الخلافة لنفسه على ما يدل عليه
الشفقة او انه يخرج البلاغة كغيره من غير ما يطلب كونه الامام ويستقر
الموتى عن اهل البيت عليهم السلام وحديث الامام معصومين في
والعامة وهو صريح في ادعي الخلافة لنفسه بعد رسول الله بلا قيد
ما روي عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب انه قال خلافا لابي بكر وانكثرت
بالشورى ملككم اموركم فكيف بعدوا المشيرون غيبوا
ان حكمت بالقرى فحكمت خصيتهم فغيرك اولي البتة
ويذكر على ادعي الخلافة لنفسه عدم رضاه بخلافه ابي بكر وقومه
والمشيرون غيبوا يدل ان خلافة ابي بكر لم يثبت بالشورى والامامة
ولم ينفذ الاجماع على خلافة ابي بكر ووجه الدلالة ان لفظ المشيرون الاول
كلامه عليه السلام جمع على الامم وهو بعيد لا يستغرق عند التحقيق من على امرته
فيكون مع خلافة ان كل من له ائمة السورى وكل من له ائمة الاجماع وكل

وكل من له كلامه على الامم من ثبوت الشورى وثبوت الاجماع كان غائب ولم
حضر عند الشورى فلا يمكن اثبات خلافة ابي بكر بالشورى وقال في الدين الامة
فرضية العقول ان الاجماع ينفذ في زمان بكره احوال كان معصومين بجوده
كون من ايمانهم العصى على ان لا ينفذ في زمان بكره احوال كان معصومين بجوده
كان ظاهره بذلك من الظاهر خلافة ابي بكر في الوقت الذي لم يكن فيه خلافة
عليه السلام في زمانه الا انما هو غير انهم من معصومين بجوده معصومين الذين قد انقضوا
خارج المدينة فتم انقضاء الاجماع هناك فتم خلافة واعلم ان الاجماع الذي يكون
شرعية هو الاجماع الذي يكون كل واحد من اهل الاجماع راضيا بما يجرى به
اخذ ولا يمكن اثباته بحسب مثل هذا الاجماع في خلافة ابي بكر واما في زمانه
اهل الاجماع كانوا في زمانين ارجو ان يحسبهم على انهم لا يوافقون ولا يوافقون
الاجماع ومع بناء هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بالاجماع الذي يكون في
على اثبات خلافة ابي بكر او غيره ومنها احتمال آخر ايضا وهو ان يكون اكثر اهل الاجماع
مطع تطهر في الدخول في جبهة المصلحة مثل هذا الحال والمنصب في هذا الشأن
في الاحتمال لا يجرى الاستدلال بالشورى الذي يكون حجة شرعية على حجة خلافة ابي بكر
او غيره ومنها ما يحسب على الرتبة وهو ان يكون ائمة الامم المعصومين رتبة
به واما بين ما فرجه قوله انه قد لا ينفذ الامر الذي كان واجب على الرتبة فيحصل
وعدم بعد رتبهم بن عسوة او خلوه وقصدوا انفسهم فانهم كانوا منهم مستوفوا
انفسهم اللطف المعصومين الطهورى لان الظهور والتصرف مشروط بسا عدة
واظهارهم وعدم عداوتهم وعدم اخافتهم وعدم قصدهم على قتله ولا يثبت ان
يقتضيه بانفسه مشروط وانه انفس اللطف الطهورى فان قيل اذ كان الامام هو
عائنه في تصرف خلافة فانه في جوده قلت هو ولا انا لم يمس مشيروا واما الجواب
بان يكون الغاية من خلافة في الامم مع حضوره ان حفظ الدين وحفظ الشريعة على
الصفحة وذلك لفظ مشروط بوجوب الامام بالجنس وظهره ايضا في قوله

خلاف الاول ولا يكفينا انما كان حسنة الابواب
 المتفرقة كذا في خبره مما يدل على صدور العيب من بين من انما الله يعلم انما
 فانه لم يعرف من انما جرت من انما راجع الى انما لم يعرف من انما
 الله ايضا وبالحمد في انما كان من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 فاداه فقال سلام محمد بن يوسف الكوفي قدس سره في انما لم يعرف من انما
 بن يوسف قال كان هذا في عهد الله جاز من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 ومحمد بن اسمعيل في انما كان من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 فقال له ابو عبد الله انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 يدرك فقال له ابو عبد الله انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 ما كان فيه عمرو بن عبيد وجلسه في مسجد البصرة فخطب في ذلك على
 فخرجت اليه وودعته البصرة يوم الجمعة فالتفت مسجد البصرة فاذا
 بجلفة كبيرة فيها عمرو بن عبيد وعليه ثوبه سوادا من انما لم يعرف من انما
 صوف وشبهه مرثدا بها والناس يسئلونه فاستخرجت من انما لم يعرف من انما
 انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 تاذن لي في مسئلة فقال في انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 هذا من البشوات في انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 سئل وان كانت مسئلتك حقا قلت اجيبني فيها قال في سئل قلت
 عمن قلتم قلت انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 قلت قلت انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 لم قال نعم قلت انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 نعم قلت انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 قلت ولا ليس في هذه الجوارح شيء عن القلب فقال لا قلت ولا

في انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما

وكيف ذلك وهي صحيحة سليمة قالوا بنى الله الجوارح اذا انكثرت
 شيء منكم او رايته او سمعته رفته الى القلب فيستيقن
 ويجهل انك قال هشام فقلت له فانا انما الله القلب لشئ
 الجوارح قال نعم قلت لا بد من القلب والآن يستيقن الجوارح قال
 فقلت له يا ابا مروان فائدة بآرت ومن لم يترك جوارحه حتى جعل
 لها اماما يعجز لها الصحيح ويتيقن به ما كتبت فيه ويترك هذا
 كنههم في حيرتهم وسكهم واختلافهم لا يقم لهم اماما يردون
 سلكهم وحيرتهم وخلطهم ويقم لك اماما الجوارح ترقا به
 وشكك قال فسكت ولم يقل في انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 بن الحكم فقلت لا قال انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 اصل ككوفة قال فاستاذن هو من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 من مجلسه وما نطق حتى قلت قال فضحك ابو عبد الله ثم قال لا
 هشام من علك هذا قلت شيء اخر من ذلك والفتنة قال هذا
 والله مكتوب في صحف ابراهيم وموسى ثم اخبرني الشريف قال
 ان هذا الحديث مسك برأيا له وبوجهه من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 بعد من حيث افادة اليقين وازالة الشك والتمسك وحاصلها
 انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 يكون الله لا ذراكات الجزئية حيث يكون غير ذلك حقيقة ويكون من انما لم يعرف من انما
 انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 ثم يكون شواها لغير لان الشورى في انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 بزم من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما
 صلى الله عليه وآله ان التاجر والتاجر والتاجر والتاجر والتاجر والتاجر والتاجر

في انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما لم يعرف من انما

منه ان كان هذا العلم بقوله الشريف هذا والله مكتوب في
صحف ابراهيم وموسى وعيسى عليه السلام بحق الشرح وبحق حاكم مصروف
قبل الله من افراد الانسان امر ثابت البرهان فلا يخفى اختلاف الملوك
وبالنسبة الى زمان وكون زمان ولهذا صار مكتوب في صحف ابراهيم وموسى عليهما
السلام فان قيل كان القوي المحيى يكون حاكما وانما لا يكون وجوبه لا بد منه فكيف
ان يكون وجوب افراد الانسان لكل زمان مع الحاكم المصوب من قبل الله عليهم
والاثر ان يكون اسدي وذلك لا يكون جائزا والاحمال انه من زمان اخر
الكبر الى الان يكون افراد الانسان حاكما مصوب من قبل الله من قبل
صاحب الامر الذي هو حاكم مصوب من قبل الله على افراد الانسان موجود
حي قائم وقد كرسنا ان وجوب الامام المعصوم من لطف ظهوره في
لطف آخر وهذا اللطف لا يشترط بصره الرقبة ومنهم وعلم عباد
وعلم تصديقه من قبل الله جميع هذه الشروط متقية واتقوا الشرط مستلزم اتقوا
الشرط فلا حصل ذلك من لطف الامر المشروط بهذه الشرط في حقيقة
الربوبية فلو اعمى انفسهم هذا اللطف بالامر بسبب عصبانهم وكرههم وان
ان في الحديث الشريف ابراهيم شريف لم يذكر الا الحكم الزباني
الحاكم المصوب من قبل الله تعالى افراد الانسان ان لم يكن من زمان
رعية تغاوت عظيم كالتفاوت الذي بين القلب وبين القوى
القلب من مرتبة اليقين بالنسبة الى القوى مستفاد من ان يكون حاكم
خفي من قبل الله تعالى افراد الانسان فاني على جميع فلا بد ان يكون الحاكم
من قبل الله تعالى من مرتبة اليقين في جميع مراتب اصول الامانات وجميع
الشهادات والقرينات وفي جميع دفع الكسوف والشمس سواء كانت
الغيبات او العقبات بحيث لم يبق محال في نظر وفكر ورجوع الى
كتاب وفكر لان اهل النظر والقدرة على الخطا وانزل الله فيهم

سورة
البر
البر
البر

والعمل فلا يصح كونه محال انما والله تعالى حكيم
على افراد الانسان وبهذا القسم من اليقين لا يخفى الا ان كان من علم لدني
وتفصيل المقام ان بعض فوائد نصيب الامام هو دفع الكسوف
في العقبات والعقبات فلا بد ان يكون من مرتبة اليقين في نفسه ان لا يكون
المراتب من مكان هذه صفته لا يكون الا صاحب العلم الذي من كان صاحب العلم
الذي لا بد ان يكون بحيث لا يكون مصدر الخطا والزلل في العلم ولا اصل
ليس في الا المعصوم فثبت ان الحاكم المصوب من قبل الله تعالى حاكم
معصوم مكلام الامام من زمان وجوب الامام في حاكم المصوب من قبل الله
افراد الانسان وبعبارة اخرى لا شك في ان القول الشريف
من الكلمات المادية باعتبارها وانما انفس المودة الزمنية عنها بالعقبات
باعتبارها من قبل الله من قبل الله على تلك القوى شديدة ذمها لان كانت
الامر يكون بينهما نهاية القنات والكمال والنفقات فان الجولات و
الى وجوب نهاية القنات والكمال والنفقات من الحاكم المصوب من قبل الله
على افراد الانسان ومن غير عدا من افراد الانسان الذين يكون من مرتبة
مرتبة لان من جانب الكمال الظاهر ان يكون علومه علوم الدنية التي ذلك العلم
الدنية لا يحسن الا المعصوم من افراد الانسان فيمكن ان النفس الجردانية
الحاكم من قبل الله على القوى الحسية المادية المروية من نهاية مرتبة الحسية
الحاكم القوى الحسية المادية المروية من ذلك الحاكم المصوب من قبل الله
افراد الانسان من زمان ان يكون من مرتبة الكمال بالنسبة اليهم ذلك العلم
ان يكون ذلك الحاكم معصوما وعلومه لدنية الهمة لان نهاية مرتبة الكمال
هي ان يهيئ معصوما وعلومه لدنية من ليس فوق تلك مرتبة اخرى
تلك المرتبة معقولة لا تشكك في نسبة الى الامانة من الذين يكونون صوا
علوم لدنية وهم الانبياء واصحابهم عليهم السلام ولهذا قال الله تعالى

من كلفه بان لا يكون الاختلاف الا من جهة اوجاج من المال بقدره
 يتحقق لا بد من هذا المهور المستقل سيما انه اصل العقل حاصل منه
 من غير ان يثبت في العقل وحسن المهور عارفا بالشرع من ان يكون
 يظهر ويستعين ويتفق عليه فهو عند الجميع ويستقيم منهم انهم
 وقوم من اوجاج الجيب رفق القليح
 والهوى واجمع على غير هذه الفاضل فيه والاشفاق له فقد كرهوا بان يكون
 منقضى أصوب فان ذلك لا يوقى الى التفتت والشك والاختلاف
 الحكم فاستند ان من خرج في غير طاعة افضل لانه او مال عقل الكافة من اهل المدينة
 وقال فان قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ويجوز ان من قد
 ذلك ممكن بعد ان يتحقق على راس المال ذلك من وجوبه في كل ما لا يفرق
 عند الله بعد الايمان بالحق العظيم في الالف في التفتت فان صح الخارج في
 الطاعة غير الى ما وانه متوافق وان ذلك النفس غير موجود في الخارج في الالف
 يطابق بالقدرة والحق الا في العقل وحسن الايمان من كان مستطاعا
 واستند في من بعد ان لا يكون غريبا في البوابة الى انفسه واما قوله
 من يكون مقتدا في المواني ولا يكون بمنزلة من يفر من غيره ان كان
 اعطاه واما ضده ويزعم اعطاه ان يقتضيه به ويرجع اليه من افضل من غيره
 فانه لا ينافي وذكر او امتدت من غير ان يرفع في ان كلام الشيخ هو كذا
 فنقول كذا في النسخ بعد رسول الله من ان العلم بان يكون على طاعة الله
 بحيث يكون في درجة العقين بالنسبة الى جميع من في سيرة المسلمين على مقتضى
 الظاهر من واثبة الى جميع اهل المدينة وان يكون قادرا على دفع جميع الكثرة
 في الطاعات والتعقبات في غير طاعة الله وحقه في الدين وازا لم يكونوا
 وازا لم يكونوا في الطاعات في غير طاعة الله والحق في طاعة الله وازا لم
 فيها من كذا في النسخ بعد رسول الله من ان العلم بان يكون على طاعة الله

نحوه في قوله
 من لا يكون

الفتنة في قوله
 من لا يكون

وجوده اصح ونسبة الى الكل ولفظ النسبة الى الكل وفيه نسبة الى الكل
 جزاء في كل على الإطلاق في مقتضى العقل في غير طاعة الله في مقتضى العقل
 من اجل انه هو لفظ النسبة الى الكل واصح بالنسبة الى الكل وفيه نسبة الى الكل
 من جهة هو العالم الذي الوصف بالصفات المذكورة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وآله بانفسه ولفظها من جهة رسول الله صلى الله عليه وسلم من العالم الذي الوصف
 بالصفات المذكورة او على ان اللفظ من جهة العالم الذي الوصف بالصفات المذكورة
 الوصف بالصفات المذكورة من جهة قوله لا يكون في العالم الذي الوصف
 من جهة ان يكون راجعا الى ما كان من جهة قوله لا يكون في العالم الذي الوصف
 العالم الذي الوصف بالصفات المذكورة فيزم احتياج الكل الى الكل في كل
 كمنه عند كل من جهة قوله لا يكون في العالم الذي الوصف بالصفات المذكورة
 الذي الوصف بالصفات المذكورة من جهة قوله لا يكون في العالم الذي الوصف
 الذي الوصف بالصفات المذكورة من جهة قوله لا يكون في العالم الذي الوصف
 ان يهدي فما لكم كيف تحكمون ويقولون انهم لم يسمعوا من الله فاستعصموا
 حل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون لا يعلمون من الله فاستعصموا
 الحق العترة الزكوة ان يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في طاعة الله
 هو على ان اللفظ قد ثبت في طاعة الله في طاعة الله في طاعة الله
 عليه السلام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم واما قوله لا يكون في
 من فاصلة بالاجتماع لا يخفى على غير النواحي وعلى ان يكون النص على النواحي
 بين قوله الحق على طاعة الله على ان اللفظ من جهة العالم الذي الوصف
 لفظا معا صلا ذكرنا من اللفظ من جهة العالم الذي الوصف من جهة قوله لا يكون
 وكذا ان لا يحصل الاكثره والجمع على ما جاء في ذلك ما بين ذلك كثره
 اجمع تحقيق بين افراد الان لا يكون قوله الى اللفظ وان لم يشر الى القوة

نحوه في قوله
 من لا يكون

بالاجماع على من وجده الاول ان الخليفة رسول الله والخطا فانه عا
 ان يكون له علم لدني وحكي لا يكون في روجه اليقين بالغبية التي لا يحسن ان
 المرسين صليها والخطا من وجب ان يكون قادر على فهم الشكوك التي لا
 القلب في العقيد ثم لم يكن محاسبهم الذي فيهم بين الصياغة باقيا من
 والخطا الذي في الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من
 الصياغة والخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من
 من الصياغة بالاجماع لان هذا الاجماع من قبل اجماع العوام على امر خطا من
 بالخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من
 ورياسة عامة بل من رتب بالنبوة على علي بن ابي طالب ايضا ويكون هو
 ونابا له فيلزم تقدم من لم يكن له علم لدني على من يكون له علم لدني وتقدم من
 يكون في روجه اليقين بالغبية التي لا يحسن ان يكون سيد المرسلين ص والخطا من
 ذلك من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من الخطا من
 له ونابا له ومن قبل حمل الفضول والبروج براتب من رتب وجعل من قبل
 براتب من رتب له ونابا له ومن قبل حمل الفضول والبروج براتب من رتب
 خليفة عامة ورثا عما وجعل من قبل حمل الفضول والبروج براتب من رتب
 له ونابا له وكل ذلك باطل لان الحكم ليس له كل واحد منهما بالبدن في كل فرد
 الانسان من رتب والبيان واما نقلا فلو لم يمتد على يستوي الذين يمتد
 والذين لا يمتدون وقولهم ان من يمتد الى الحق احق ان
 يتبعه اتم من لا يمتد الى الا ان يمتد في انكم كيف تكون
 ذكره رادوا ان شئت ان الاجماع لم يتحقق فمعه والبركة من نقلا سابقا
 على عليه السلام وهو قوله عليه السلام وكيف يمتد المشركون في
 فمعه انما رتب عايشة ان عليا لم يبلغ ابا بكر شيئا من نقلا فثبت في كل فرد
 الى ابن سبيح ان قال رجل الزبير على لس على ابا بكر في لا الزبير في جوام

الزبير في جوام

فمعه لم يمتد على ابا بكر شيئا من نقلا فثبت في كل فرد
 تحقيق اجماع الصيغ على خلافه لا يعرف كيف لا يكون الصياغة في سمان و
 مقدار وحكي الله عنهم لم يكونوا ارا حنين بخلافه الى كراطة عثمان و
 هم الطهر وعدم الرض والطهر الاستخفاف عنهم على الجبر وعروشان و
 بعد من استحقاقهم الخلافة وقرروا ان الحق الخلافة فيما بين الصياغة لم يكن
 على بن ابي طالب ولا اجمع غيره الرسول وولاده المعصومين صلي الله عليه
 المعصومين صرحوا بان ابا بكر وعروشان غضبو الخلافة التي هي حق علي بن
 طالب واستحقاقهم فيها فلو لم يكن ذلك لغضب عندهم واما فيهم شيئا
 بانفاضة الضيق لظفيا ن وكذا اقل عليه فضولة والساد من رتب في الخطا
 بانهم غضبو امر الخلافة التي هي حق عليه السلام فضولة وبالحق الاجماع الذي لا يجوز
 عليه السلام راضيا به ولا احد من الصياغة السابقين راضيا به ولا احد من الخطا
 المعصومين سلام الله عليهم راضيا به بعد من اجماع باطل محفوظ والخطا
 فثبت من سمي لا يبرح طفت قات وارضى الاجماع على خلافه ابا بكر اجماع
 فثبت ونقلا فلا يجوز الدخول في شره الا اضطرار او اجبار او فتنه ولا شك في ان الظلم
 متفاوتة شدة وضعيف منه فمعه ما هو واقع على معصوم ونظم على معصوم
 متفاوتة لمضا لان قد يكون الظلم في الامور المتعلقة بالدين كالقتال والملك
 يكون باقيا في الامور المتعلقة بالدين كالحبب والخلافه الذي رتب كونه حق علي بن
 ابي طالب والحكم البرا ان القيد الذي هو الكتاب والسنن كما في البرا في الخطا
 كما في ذلك في ان الظلم في الامور المتعلقة بالدين كالحبب والخلافه الذي رتب كونه حق علي بن
 الامور المتعلقة بالدين كالحبب والخلافه الذي رتب كونه حق علي بن
 منية الظلم الذي يكون اعتبارا في الله تعالى السلام كذلك غضب ضد الخلافة انما في
 الرتبة العامة الذي كان في بعض الله وحبوب رسول الله وارضى الشخص الذي كان
 له غضب الخلافة في البرا في الحق والصحة هي الرتبة الظلم عليه بعد من الظلم الذي

واولاده

يعرف بالبرية من جميع اهل زمانه لانه لم يكن يعرفه من الصحابة في عهد النبي
باعتقاق الله والحمد لله على ما جعل من وجوه من الصحابة خيرة
يزعم ان يكون من مزارع ردا على ما يزعم ان يكون من صحبة النبي
والطاهر من كل عيب من جميع هذه الاولين والآخرين على ما بينا لدنيا ان يكون
واحد من لم يكن له هذا العلم لانه لا يكون جازلا فينبغي ان يكون العلم الحق فيهم
ان يكون الجازل في شربها والعالمة مرسوسا شربها وان يكون الجازل في شربها
الله والعالمة على الدنيا التي هي ههنا في المصنوع الجليل القدر في
رسول الله وان لم يكن ان يكون انبياء رسول الله والعالمة على ما بينا
عدها على ما بينا في الدنيا في انبياء رسول الله والعالمة على ما بينا
طالبه باعقاف الله والحمد لله على ما بينا في الدنيا في انبياء رسول الله
على ان عليا كان له علم الحق الذي هو بين يدي سيد المرسلين والعالمة على ما بينا
وجميع ما بين يدي جميع هذه الاولين والآخرين في الدنيا في انبياء رسول الله
يخرج اليها ولم يكن يعرفه على السلام من الصحابة في عهد النبي وكان صدورهم
العادة في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
الاشبهت بالرسول والعالمة على الدنيا التي هي ههنا في المصنوع الجليل القدر في
مراسمهم دون غيره منهم ويدعى في كتبهم في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
فاصدق على صدق وعده عند من لم يسمع عن الفطرة الا ان يزعم
انهم في عقده في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
الشيعة في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
كان ان العاصم اجمع على كون علي عليه السلام رسول الله والعالمة على ما بينا
فيهم ان يكون علي عليه السلام فيهم في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
العادة والحمد لله في ان عده في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها

ان يكون ان كانا واما وقد دهر ان غضب غضبا عظيما على غير السلام لوموا
لم يكن اعظم من الحرب المستمرة فكيف كان حال من ان يكون مسا وقوله ان كان مسا
له فيهم ان يكون ان صلبا في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
سبب الله في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
قبل رسول الله والعالمة على ما بينا في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
بعد النظر في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ان يكون في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
الصلوات في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ان الكل يدعي الصلوات في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ذلك في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
على الاطلاق في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
بالنبي في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
رسول الله صلى الله عليه واله في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ان النبي في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
و ان الله في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
بلا فاصدق في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
الله في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
فصوص في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
رسول الله في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ان الله في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
الله في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ان الله في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها

الصلوات



